

د. محمد الحميد السيد

دار اللغات

فقه

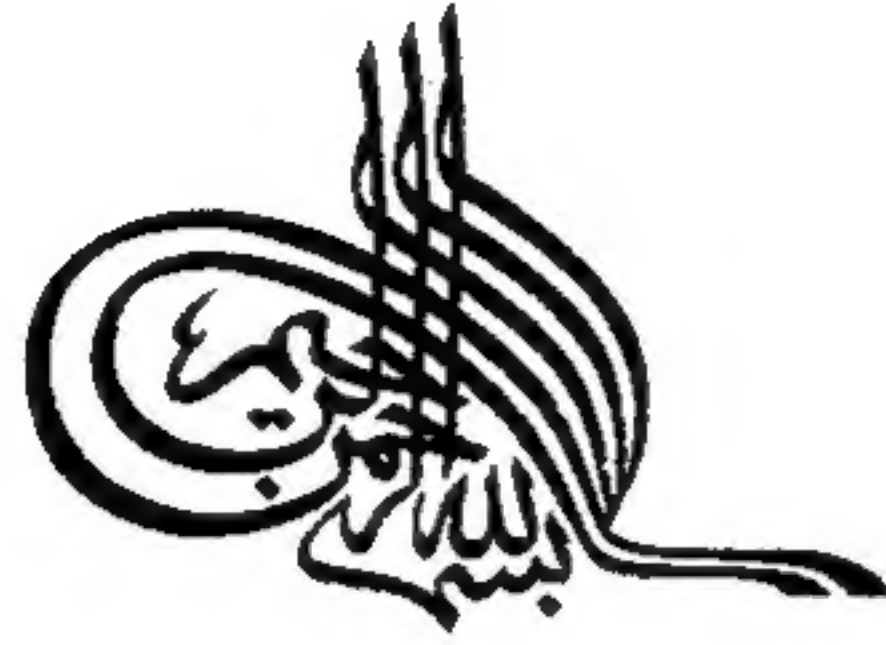
اللغات العربية

بنية الجملة العربية - التراكيب النحوية والتداولية
علم النحو وعلم المعاني

نظري

2





**دراسات في
اللسانيات العربية**

محفوظ جميع الحقوق

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٣/٧/١٣٢٢)

٤١٠،١

السيد، عبد الحميد

دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو
وعلم المعاني/ الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد. - عمان: دار ومكتبة الحامد، ٢٠٠٣.

() ص

ر.ا. : (٢٠٠٣/٧/١٣٢٢)

الواصفات: / اللسانيات// اللغة العربية// تدريس اللغات// الأبحاث اللغوية// الترجمة/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

* رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠٣/٦/١٢١٥

* (ردمك) ISBN9957-32-036-x



دار الحكمة للنشر والتوزيع

شغابدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: ٥٢٣١٠٨١ فاكس ٥٢٣٥٥٩٤ - ٠١٩٦٢٦

ص.ب (٣٦٦) الرمز البريدي (١١٩٤١) عمان - الأردن

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

دراسات في اللسانيات العربية

- بنية الجملة العربية
- التراكيب النحوية والتداولية
- علم النحو وعلم المعاني

الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م



إهداء

إلى

روح

أم موسى الشقيقة الأم

تغمدها الله بواسع رحمته

مقدمة الكتاب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الله، وبعد،
فهذا هو الكتاب الثاني الذي ينتظم دراسات في اللسانيات العربية، وهو
في موضوعاته يعالج أيضاً ظواهر مختلفة من ظواهر اللسانيات العربية، وقد
اشتمل الكتاب الأول على أربع دراسات، هي: المشكلة في اللغة العربية،
والتنظيم ودوره في التحليل اللغوي، ورؤى تحليلية عند أبي حيان النحوي، وابن
هشام الأنصاري.

أما هذا الكتاب فيشتمل على أربع دراسات أيضاً:

- الأولى: بنية الجملة في اللغة العربية

وقد عرض البحث لبنية الجملة العربية، فانطلق من تحديد مفهومها
باعتبار الإسناد، ثم حاول أن يضع تصوراً لبنيتها معتمداً أنظار النحاة، ومفيداً
من الاتجاهات اللسانية الحديثة؛ فرأى أن المسند والمسند إليه يكونان (البنية
الأساسية) لها، والجملة في هذه البنية "مطلقة" مجردة من أي ارتباطات أو
علاقات نحوية أخرى، ثم يتسع مداها بما تمد به من عناصر تشكل (البنية
الوظيفية)، والجملة في هذه البنية "مقيدة" بحكم تضمنها عناصر بينها علاقات
تمثل وظائف مختلفة عرض البحث لها فصنفها وفق أبعادها الدلالية إلى:
تركيبية ودلالية وتداولية. ثم وقف البحث عند الجملة المركبة، فوسائل الربط في
الجملة، فظواهر نظمها؛ وانتهى إلى عرض موجز يبين المحاور الرئيسة التي
تكون بنية الجملة، مقررًا أنها بنية ليست شكلية بل هي بنية تجمع بين ضوابط
لغوية وأخرى غير لغوية تحقق لها الشمولية والتجدد.

- الدراسة الثانية: بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي

والتحويلي

تتناول هذا البحث جهود المُحدثين العرب في وصف بنية الجملة العربية
وتشكلها في ضوء المنهجين: الوصفي، والمنهج التحويلي التوليدي؛ فشرح يمهّد

لذلك في ضوء الجملة وأنواعها لديهم، ثم عرض لمحاولات عالجت الجملة العربية في إطار المنهجين السابقين.

وقد نحا البحث في عرضها منحىً وصفيًا تقريريًا ناقدًا وفق منهج متبع؛ فانتهى إلى أن هذه المحاولات سجلت ملاحظات مفيدة تُعين على توجيه البحث اللغوي العربي، رغم ما اعتورها من مأخذ رصدها البحث في مواقعها. وقد كشف البحث عن ضوابط وأصول، تضمنتها نظرية النحو العربي، أفاد منها المحدثون في معالجاتهم، على الرغم من محاولات بعضهم وضع بدائل نظرية وتطبيقية لبعض أصول النحاة القدامى في نمطي الجملة العربية: الفعلي والاسمي، اللذين أثبتنا أنهما يُحققان أداءات مختلفة في تجليات الاستعمال.

ولا يملك المتأمل، بعد ذلك، إلا أن يعتقد أن الوصول إلى وصف للعربية، يحقق الأصالة والمعاصرة، يجب أن ينطلق من القدر المشترك بين القديم والحديث، وفي إطار يأتلف من أكثر من منهج من المناهج المعروفة؛ لأن النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطلقاته؛ وتطبيق نموذج ما حسب يترك نقصاً في الوصف والتحليل.

- الدراسة الثالثة: التراكيب النحوية من الوجهة التداولية

يعالج هذا البحث التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية؛ بغية الوصول إلى دراسة نحوية تُعنى بالتركيب والتحليل، ودلالات الجمل من خلال مقاماتها.

وقد انتفع البحث، بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة، وبخاصة الاتجاه الوظيفي ونظريته التداولية إلى اللغة، واستكنه أنظار النحاة، وتوقف عند أعمال البلاغيين؛ فانتهى إلى أن مباحث النحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالاتها، ومباحث البلاغة يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وبهما يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها.

- الدراسة الرابعة: إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.

تهدف هذه الدراسة إلى تبين العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، باعتبارهما يمثلان مستويين من مستويات النظام اللغوي.

وقد اجتهدت الدراسة في ضبط العلاقة بين العلمين، وميز حدودهما، وتبين منطلقاتهما وأصولهما في تحليل التراكيب أو وصفها، كما اجتهدت مناقشة دعوى المحدثين بوسم النحو العربي بالشكلية، ومُناداتهم بضم علم المعاني إليه، فانتَهت إلى أن التمايز بين العلمين واستقلالية كل منهما لا ينقض تكاملهما بما يحقق وحدة النظام اللغوي وتعدد مستوياته، فبِعلم النحو يتحقق فهم البنية التركيبية، وبِعلم المعاني تتحدد أهداف التعبير والتواصل.

أسأل الله تعالى أن يكون عملي خالصاً لوجهه، عليه توكلت وإليه أنيب.

المؤلف

المحتوى

الموضوع	الصفحة
- إهداء	٥
- مقدمة الكتاب	٦
- الدراسة الأولى: بنية الجملة في اللغة العربية	١٣
* مدخل	١٥
* حد الجملة	١٦
* تصنيف الجملة	١٩
* بنية الجملة العربية	٢٢
- البنية الأساسية	٢٣
- البنية الوظيفية	٢٤
* مقيدات الجملة	٢٥
* الجملة البسيطة والجملة المركبة	٢٧
* الوظائف النحوية	٢٩
* الربط في الجملة	٣٣
* ظواهر نظم الجملة	٣٨
* خاتمة	٤١
- الدراسة الثانية: بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي	٥٥
* مدخل	٥٧
* حد الجملة	٥٨
* أنواع الجملة	٦١

٦٤	* بنية الجملة في ضوء المنهجين: الوصفي والتحويلي
٦٤	* المنهج الوصفي
٦٥	- مدرسة التحليل الشكلي
٦٦	- محاولة أيوب
٦٨	- محاولة الشاوش
٧٥	- المنهج الوصفي الوظيفي
٧٧	* المنهج التحويلي التوليدي
٨٢	- محاولة الخولي
٨٤	- محاولة زكريا
٨٦	- محاولة الفهري
٩٥	- محاولة الوعر
١٠١	* خاتمة
١١٧	- الدراسة الثالثة: التراكيب النحوية من الوجهة التداولية
١١٩	* مقدمة
١١٩	* التداولية لغة واصطلاحاً
١٢٠	* الوظائف النحوية وأبعادها المعنوية
١٢٢	* التراكيب العدولية
١٢٥	* النحاة والمقام الخارجي.
١٢٧	* احتفاء البلاغيين بالمقام
١٣١	* التراكيب العدولية ومقاصدها التداولية
١٣٥	* العناية بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية
١٣٨	* علم التراكيب والمناهج اللسانية الحديثة
١٤٠	* اللسانيات الوظيفية وأنظاريها
١٤٦	* الوظيفية والنحاة العرب المحدثون

١٥٣	* خاتمة
١٦١	- الدراسة الرابعة: إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.....
١٦٣	* مقدمة
١٦٤	* نشأة النحو ودواعيها
١٦٥	* حد علم النحو
١٦٦	* مفهوم الإعراب
١٦٧	* نظرية العامل ودراسة التركيب
١٦٩	* الوظائف النحوية
١٧٣	* الملحظ السياقي التداولي (المقام الخارجي)
١٧٤	* بين الشكالية ولاوظيفية
١٧٨	* حد علم المعاني
١٧٩	* العناية بالعدول عن الأصل ومقاصده
١٨١	* إشكالية العلاقة بين العلمين
١٨٣	* مقارنة المحدثين للتراث النحوي.....
١٨٤	مناقشة المحدثين في دعواهم
١٨٩	خاتمة

الدراسة الأولى
بنية الجملة في اللغة العربية

مدخل

تعد الجملة من أهم المكونات الأساسية للغة، بل تكاد تكون اللبنة التي قامت عليها كثير من الأنظار اللسانية الحديثة، وترجع هذه الأهمية إلى كونها وحدة تركيبية تتخذها كل دراسة نحوية منطلقاً للوصف والتفصيل، وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجردة، وما يتخرج على هذه البنية من أنماط جزئية، وما يرتبط بكل نمط من دلالات ومقاصد وضوابط تتحكم في الأبنية المكونة ووظائفها داخل نسيجها.

وقد أولى النحاة، قداماؤهم ومحدثوهم، الجملة اهتمامهم؛ فقد درس القدماء، منذ سيبويه (١٨٠ هـ)، أنماطها وطريقة بنائها، كما تعرضوا، وهم يصنفون التراكيب في العربية ويحللون هيئة النظم فيها، لجانب كبير من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبية والدالية، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوغها، كالزيادة في بنيتها، والتقديم والتأخير والحذف... ولئن جاءت هذه الدراسة موزعة على الأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية، فلأن ذلك ينسجم مع منهجهم العام^(١)، وهو منهج تحليلي غايته فهم اللغة وأبعادها المتنوعة وتحليلاتها المختلفة، ولا يملك المتأمل في أعمال ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) في درس الجملة^(٢) إلا أن يعتقد أنه كان يصدر في تحليلاته عن الأصول والمبادئ التي كان يصدر عنها النحاة في تحليلاتهم، فقد كانوا يضمرون أصولهم ويسترشدون بروحها، ولا يبقى إلا أن يعاد تركيب معطياتهم حسب؛ لتتضح أسس النظرية وضوابطها المنهجية.

وتابع المحدثون دراسة الجملة متأثرين بالأنظار اللسانية الحديثة، على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها، من: بنيوية ووصفية وتحويلية ووظيفية بغية الإفادة منها في وصف الجملة العربية؛ فسجلوا ملاحظات مفيدة، بمقادير

متفاوتة، إلا أنها ليست كافية؛ فقد سيطر على كثير منها أنظار وفرضيات لا تتواءم وطبيعة العربية ومنطقها.

إننا نطمح في هذه الدراسة إلى تقديم وصف للجملة العربية نَسْتَلْهُ مِنْ التراث النحوي العربي المتمثل في أعمال النحاة وممارسات المفسرين والبلاغيين، وهي جهود لا يمكن أن نخضع عنها النظر ونحن نروم وصف العربية، ويظل استثمار المعطيات الحديثة مطلباً ضرورياً وطريقةً من طرق البحث مشروعة، نفيد منها ونستضيء بها فيما نؤصل ونشيد.

ونصدر في هذه الدراسة عن قناعة ترسخت بعد طول إلف بالنحو العربي ومنطقاته، تتمثل في:

- أن النموذج النحوي العربي ذو كفاية تفسيرية كبيرة، وأن عدم تصريح القدماء بالأصول والمبادئ النظرية في أعمالهم؛ لا يعني خلو تلك الأعمال من أبعاد وتصورات نظرية انبنت عليها تحليلاتهم؛ فاستمرار النظر في جهودهم مطلب مهم للوصول إلى هذه المبادئ.
- أن النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطقاته؛ فبنيته ليست ثابتة ذات طبيعة تركيبية صارمة، بل هي بنية تقوم على ضوابط وأصول نحوية وأخرى غير نحوية تحقق للنموذج الشمولية والتجدد.

حد الجملة

لقد تعددت الآراء في تعريف الجملة بسبب تعدد المعايير^(٣) التي استند إليها، قديماً وحديثاً، منذ أفلاطون (٣٤٧ ق.م) حتى عصرنا الحاضر؛ مما أدى إلى ما لا يحصى من التعريفات^(٤).

ومن يتتبع مصطلح " الجملة " في التراث النحوي يجد أن هذا المصطلح كان يختلط بمصطلح " الكلام " عند المتقدمين؛ فسيبويه (١٨٠ هـ) في كتابه لم

يستخدم مصطلح "الجملة" على نحو ما استخدمه لاحقوه، وقد تردد في مواضع كثيرة من كتابه مصطلح "الكلام" بمعان مختلفة؛ فهو يستخدمه بمعنى "النثر" وبمعنى "اللغة" وبمعنى "الجملة"^(٥)، ولعل أول من استخدم مصطلح "الجملة" المبرد (٢٨٥ هـ)، غير أنه يسويه بمصطلح الكلام^(٦).

ونلمح لدى النحاة الذين جاءوا بعد القرن الرابع الهجري اتجاهين في الفصل بين هذين المصطلحين:

الأول: يرى أن الكلام والجملة مترادفان، وأنهما يؤديان معنى مفيداً يحسن السكوت عليه، وإلى هذا ذهب الجرجاني (٤٧١ هـ) في جملة^(٧)، والزمخشري (٥٣٨ هـ) في مفصله^(٨).

والثاني: يرى أن الكلام غير الجملة، وأبرز من يمثل هذا الاتجاه رضي الدين الاسترأبادي (٦٨٦ هـ) الذي يرى أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته^(٩)، ويتضح ذلك من المثالين التاليين:

١- زَيْدٌ يَكْرِمُ جَارَهُ — كلام

٢- يَكْرِمُ جَارَهُ — جملة

وقد تبع ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) الرضي، وعرف الكلام بأنه "القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه" وعرف الجملة بأنها "عبارة عن الفعل والفاعل... والمبتدأ والخبر"^(١٠).

ولا شك أن إقامة حد الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها؛ لأنه يقيمها على أساس نحوي ثابت^(١١) بوصفها بنية تركيبية أو نواة (من المسند والمسند إليه) ضمن بنية أكبر تتشكل وتتكون بسبب ما يطرأ عليها من حالات تركيبية تكون الكلام، وبذا تكون هذه البنية هي وحدة الكلام وقاعدة الحديث، على حد قول ابن جني^(١٢).

ولعل هذا هو الذي جعل النحاة القدماء ينظرون إلى المسند والمسند إليه
بأنهما عماد الجملة، ويطلقون عليهما مصطلح "العمد"؛ لأن توافرهما شرط كاف
لقيام الجملة التي بنى النحويون عليها تحليلهم، وفي هذا يقول سيبويه: "هذا بلب
المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم
منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه..." (١٣).

وهذا ما جعلهم ينظرون إلى ما عدا هذين الركنين بأنه فضلة يستقل
الكلام دونها.

والجملة باعتبار الإسناد معياراً لحدّها يجعلها تحافظ على استقلالها
البنوي إذا صارت جزءاً من بنية أكبر منها، ومثال ذلك قوله تعالى:
﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى
الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾
المائدة: ٥٤.

فالجمل في الآية :

- فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ.
- وَيُحِبُّونَهُ.
- يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.
- وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ.

وكلُّ حافظ على استقلاله رغم ارتباطه بالمعنى العام.

لقد كان المعيار الدلالي هو السائد في حد الجملة في النحو الغربي التقليدي
(Traditional Grammar) حتى العصر الحديث، والجملة فيه "تسق من الكلمات
يؤدي فكرة تامة" (١٤).

وأوضح دلالة على ضعف هذا المعيار أن الجمل السابقة تعد جملة
واحدة بمفهوم هذا النحو؛ لأنها تؤدي فكرة تامة.

فإذا انتقلنا إلى مفهوم الجملة لدى البنيويين^(١٥) وجدنا بلومفيلد (L.Bloomfield) يحدد الجملة بأنها "الصيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها"^(١٦). ورغم أن البنيويين أعطوا الشكل أهمية أقاموا عليه حد الجملة، إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد، وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية^(١٧)، فعند تحليلهم جملة من نحو:

الطالب المجد فاز بالجائزة.

إلى مكوناتها المباشرة، فإنهم يقسمونها إلى مكونين:

١- الطالب المجد.

٢- فاز بالجائزة.

وهذا يدل، أيضاً، على تمسكهم بالدلالة، وإن أسقطوها ظاهراً.

أما التحويليون فالجمل عندهم قرّن يحصل على نحو خاص بين البنية السطحية والبنية العميقة^(١٨)، أما الوظيفيون فيولون جُلّ عنايتهم لوظائف مكونات الجملة.

تصنيف الجملة

لقد صنفت الجملة في العربية، بناء على فكرة الإسناد، إلى نوعين رئيسيين:

الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، والجملة الفعلية (الفعل والفاعل)، وقد أضاف الزمخشري الجملة الشرطية، وزاد ابن هشام الجملة الظرفية، وهي المصدرة بظرف أو جار أو مجرور^(١٩) والحق أنه يمكن رد القسمين الأخيرين إلى النوعين الرئيسيين؛ وفي هذا يقول ابن يعيش^(٢٠): "... وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية، في التحقيق، مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو: استقر"

وقد اعتد النحاة في تحديد نوع الجملة بصدرها، والمراد بالصدر المسند
والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف^(٢١)؛ فالجملة من نحو:

-كيف جاء زيد؟

-﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ غافر: ٨١

فعلية؛ لأن المعتبر "ما هو صدر في الأصل" ولأن هذه الأسماء المصدرة في نية
التأخير، وكذا الجمل في نحو:

-يا عبد الله

-﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ التوبة: ٦

-﴿وَالْأَنْعَمَ خَلْقَهَا﴾ النحل: ٥

-﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ الليل: ١

لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو عبد الله، وإن استجارك
أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل^(٢٢) ولا يعد بعض المحدثين: النداء والتعجب
وجملة نعم وبئس؛ جملاً فعلية "لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"^(٢٣)
وجعلوها قسماً برأسه سَمَوْه: الجمل غير الإسنادية أو ذات الركن الواحد أو
الموجزة أو الناقصة؛ والذي حملهم على ذلك تفادي القول بالتقدير ليلتقوا مع
ما يتبنون من أنظار نادت بها مدرسة التحليل الشكلي التي تقوم على وصف
الظاهر الذي لا يقوى على تفسير الجانب العميق للتركيب، وليس التأويل
والتقدير اللذان رفضهما هؤلاء إلا ضبطاً للعلاقة بين فرع ظاهر وأصل تنتظم
فيه بنية التركيب^(٢٤)؛ لأن بنية الجملة أو تركيبها لا تعطينا دائماً كل شيء عن
العلاقات النحوية^(٢٥)، وهذا الأساس المزدوج الذي أدركه النحاة القائم على
اعتبار بنيتين: سطحية، وعميقة؛ هو الأساس نفسه الذي ينادى به

زيد قام أي الجملة المبدوءة باسم متبوع بفعل؛ إذ عدها البصريون اسمية، وعدها الكوفيون فعلية تقدم فيها الفاعل، واختلف فيها المحدثون أيضاً^(٢٦)؛ والواقع أن: زيد قام، وقام زيد، جملتان تفترقان بنية، فالأولى تمثله البنية^(٢٧):

م ! + م

والثانية تمثله :

م + م !

ودلالة؛ فـ (زيد قام) المراد بها تنبيه السامع إلى أن الذي قام هو (زيد) لا غيره، و (قام زيد) المراد بها الإخبار عن قيامه إخباراً محضاً، ولا يخالطه شيء غيره. وعلى هذا فالتفريق بين النمطين ينطلق من معايير تداولية وظيفية دقيقة لتحديد المعنى^(٢٨)، كما أن الدليل على أنهما نمطان مختلفان هو أن الوظائف في النحو العربي تجيء على مستويين: مفرد وجملة، فقولنا: زيد قام، اسمية وقعت فيه الجملة (قام) موقع الخبر، في حين أن "قام زيد"، جملة فعلية. وقد بحث القدامى للفروق الدلالية والوظيفية التي تدل عليها هذه التراكيب، وبخاصة البلاغيون والمفسرون والفقهاء.

ويعرض المحدثون لجمال اسمية من نحو^(٢٩):

-الهرم مرتفع. -السفر صباحاً.

-في الدار رجل. -زيد أستاذ.

أي الجمل التي لا يظهر فعل في بنيتها السطحية، فيقدرون فعلاً سموه "الرابطية" وقدروه بالفعل الناقص "كان"، وهو مزود بسمة الجهة والزمن، وأطلقوا على هذه الجمل: الجمل الرابطية، أو الكونية، والاسم المرفوع، ففي الجمل السابقة، يعدونه فاعلاً للرابطية المقدرة في بنية الجملة العميقة، ففي

الجملة: الهرم مرتفع، فإن (الهرم) عندهم فاعل للرباط (كان)؛ إذ إن التقدير عندهم أيضاً: كان الهرم مرتفعاً^(٣٠). النظر إلى الرابط (كان)، في مثل ما قدروا، على أنه فعل يأخذ فاعلاً أمر غير دقيق؛ لأن المرء لا يستشعر في هذا الفعل المقدر ما يستشعره في عامة الأفعال من دلالة على الحدث^(٣١)، أما نحائنا فقد جعلوا لكان فاعلاً حسب إذا كانت بمعنى: حدث أو حصل أو وجد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٠، أي: إن وجد وحدث... وهو الحق.

والذي حمل بعض المحدثين على تقدير الرابط^(٣٢) هو توحيد نمطي الجملة في العربية، الاسمية والفعلية، في نمط واحد هو الفعلية فقط؛ لأن القول بوجود نمطين مختلفين للجمل في العربية يضع العربية، في اعتقادهم ووفق ما تبينوا من أنظار غربية أرادوا أن يجعلوها بدائل لبعض أصول النحاة القدامى، في مصاف اللغات غير الطبيعية أو المعقدة التي تختلف عن اللغات الطبيعية التي تقوم الجملة فيها على بنية واحدة^(٣٣)، وبهذا التقدير تسلم النظرة عندهم إلى أن اللغة العربية لغة طبيعية، وليس الأمر كما ذهبوا إليه؛ فكل لغة خصائصها وأسرارها، والقول بوجود نمطين من الجمل في العربية لا يعني كما اعتقدوا- أنها لغة غير طبيعية أو أنها معقدة، ولا يعني أن وجود نمط يجعلها طبيعية غير معقدة، فما ذهبوا إليه، فيما أرى، غير دقيق، يدل على ذلك ما كشفه النحاة في تجليات استعمال نمطي الجملة في مواقف مختلفة من الأداء حقق فيها النمطان دلالات مختلفة.

بنية الجملة العربية

يستطيع الباحث في النحو العربي أن يضع تصوراً متكاملاً متناسقاً لبنية الجملة العربية معتمداً الأصول والضوابط التي صرح بها النحاة، أو التي

تضمنتها معالجاتهم وتحليلاتهم التي تركز على أبعاد نظرية متينة، والبحث عن تلك الأبعاد يتطلب دفع مقولات النحاة إلى نهايتها، وتجاوز أمثلتهم التطبيقية وخلافاتهم الجزئية إلى ما يثوي وراءها من أصول نظرية عامة.

وتمثل علاقة الإسناد ونظرية العامل محورين مهمين في معرفة بنية الجملة العربية؛ لأن أولهما مكون والآخر ضابط للمكونات. كما تمثل الأركان الثلاثة: (م) المسند، و (م إ) المسند إليه، و(ف) الفضلة مكونات الجملة العربية، والركنان: (م) و (م إ) يكونان البنية الأساسية للجملة العربية، وعليها يقوم المعنى الأساسي للجملة، ولذا سماها النحاة، كما ذكرنا، "العمد" وأما الركن الثالث (ف) فهو عنصر تكميلي للمعنى الأساسي لا للبنية الأساسية.

البنية الأساسية

وضع النحاة، وهم يدرسون الأبواب النحوية المختلفة، أصولاً مجردة لبنية الجملة، فالبنية الأساسية للجملة الاسمية تتكون من:

مبتدأ + خبر — جملة اسمية

م + م

وتتكون الجملة الفعلية من:

فعل + فاعل — جملة فعلية

م + م

وتكون هذه البنية نواة الجملة (العمد) التي لا بد من وجود طرفيها، لفظاً أو تقديراً؛ لأنها اللوازم التي لا يستغنى عنها، فعليها يبني ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وعليها، أيضاً، يقوم المعنى الأصلي للجملة المتمثل في إخبار عام لمجرد؛ كقولنا:

-العلم نور.

-الصبر جميل.

- سقط المطر.

- أشرقت الشمس.

فهذه الجمل تتضمن حكماً عاماً مطلقاً مستفاداً من علاقة الإسناد المجردة، أي غير المرتبطة بعلائق نحوية أو دلالية إضافية. ولم يشترط النحاة أن تدل هذه البنية على معنى تام؛ ولذا قالوا في حدها، كما ذكرنا، ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، وليس معنى ذلك أنهم يبيحون للمتكلم أن يركب من المفردات ما لا قبل للغة به كما يتصور.

وتدل هذه الأنظار على وعي تام بمراحل تكون البنى المختلفة للجملة العربية والتنظير لها؛ واللغات متشابهة على مستوى المكون الأساسي Base Component، ومختلفة ومتنوعة في البنية السطحية Surface str. ، كما نبه على ذلك التحويليون^(٣٤)، فالمكون الأساسي أهم مكون، فهو تنظيمي لأنه يمنح معاني نحوية منسقة، وتوليدي لأنه ينتج عدداً غير محدود من الجمل النحوية^(٣٥). وقد استفاد اللغويون بأنظار التحويليين هذه، إذ نشأت الجملة عندهم بوساطة ثلاث بنيات، هي: البنية الحملية Predicative Str. والبنية الوظيفية Functional Str.، والمكونية Constituent Str. وتتكون البنية الحملية من الأساس (Base) الذي يأتلف من المعجم وقواعد تكوين المحمولات^(٣٦).

البنية الوظيفية

الجملة في أول مراحل تكونها "جملة مطلقة" تتضمن ركني الإسناد، المسند والمسند إليه، وقد تتضمن، إضافة إلى الركنين السابقين، عناصر جديدة تكون علاقات نحوية جديدة تمد في بناء الجملة من خلال معان وظيفية مخصوصة وروابط تركيبية محددة. ثم إن هذه العناصر تولد ضرباً من

الوظائف الدلالية؛ بحكم اقترانها بقيم معنوية اقتراناً متصلاً يكون كياناً قائماً بذاته متصلاً حلقاته.

ويتسع مدى هذا التشكيل المجرد بإدخال عناصر إضافية على "الجميل المطلقة" باتجاهيها، ناحية اليسار وناحية اليمين؛ فتستطيل الجملة وفق الإمكانيات اللغوية المتاحة التي تقوم على التعلق، ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض، من خلال تناسق الدلالة وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، كما يقول عبد القاهر الجرجاني^(٣٧)، فتتحول الجملة المطلقة إلى "جملة مقيدة"^(٣٨).

مقيدات الجملة

فالجملة المقيدة مجموعة وحدات نحوية مصوغة في نسق تركيبى، وهي فعلية أو اسمية، تتضمن علاقة الإسناد، وتجاوزها إلى مواقع جديدة تحتلها عناصر إضافية ترتبط بطرفي الإسناد ارتباطاً مخصوصاً تتعدد صورته وتباين دلالاته.

وهذه العناصر الإضافية بمثابة المقيدات التي تقيد علاقة الإسناد، وتقيد، بالتالي، الحكم المستفاد منها؛ وذلك كقولنا في الجملة الاسمية:

- كان الجو بارداً - ظننت محمداً عالماً

وفي الجملة الفعلية:

- أقبل محمد ضاحكاً - رأيت أباك صباح اليوم

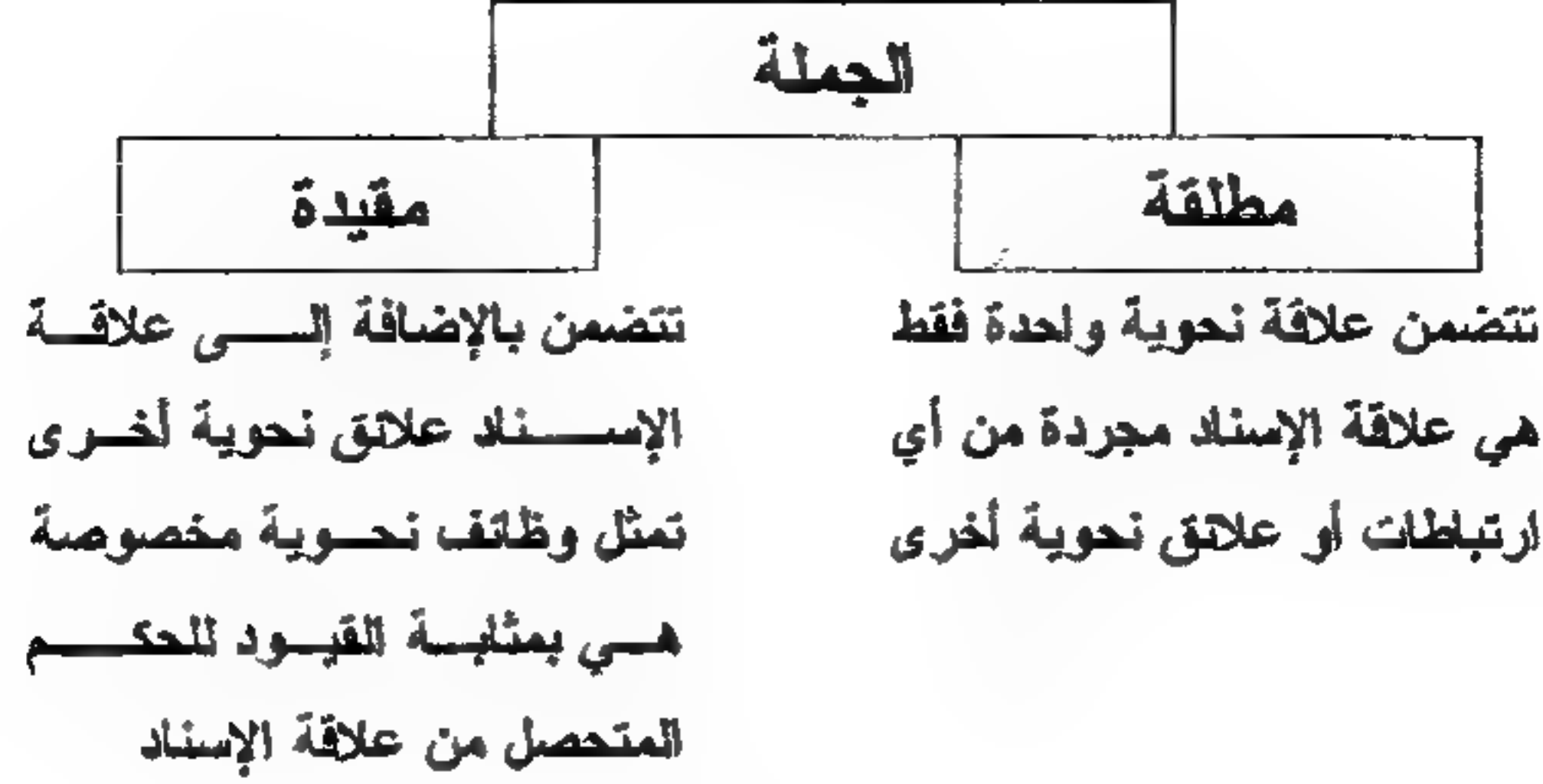
ففي الجمل السابقة خرجت علاقة الإسناد عن إطلاقها، وتقيدت بارتباطها بعناصر جديدة ضمن علائق نحوية معروفة في العربية قيدت الحكم المتحصل من الإخبار المفهوم من علاقة الإسناد، فبرودة الجو مقيدة بزمن مخصوص هو الزمن الماضي المفهوم من (كان)، وعلم محمد مقيد بكونه واقعاً في ظن المتكلم، وإقبال محمد مقيد بحالة مخصوصة (الضحك) التي ارتبطت نحويًا بعلاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، ورؤية الأب مقيدة بزمن معين (صباح اليوم).

وتتنوع المقيدات في العربية وتتشكل في صور شتى تتمثل في وظائف نحوية مختلفة رصدها النحاة وصنفوها تصنيفاً يضعها خارج دائرة الإسناد، وهي عناصر لغوية مخصوصة لاحظها النحاة كذلك وتفتنوا لوظيفتها في التركيب وما تضيفه من معان تخرج الحكم في الجملة عن إطلاقه وعموميته. ويمكننا أن نصنف هذه المقيدات تصنيفين وفق ضابطين مختلفين من حيث طبيعة العمل، ومن حيث العلاقة التي تربطها بالنواة الإسنادية: وأما أنواع المقيدات من حيث العمل، فهي:

- ١- مقيدات معمولية: وهذه تمتد في بنية الجملة من اليسار، وتكثر في الجمل الفعلية فتربط بالفعل بعلاقات نحوية متباينة تعبر عن معان دلالية مخصوصة، مثل: المفعولات، والحال، والتمييز، والمستثنى...
- ٢- مقيدات عاملة: وهذه تمتد في بنية الجملة من اليمين، وتكثر في الجمل الاسمية، مثل: النواسخ بأنواعها، وقد تظهر مثل هذه المقيدات في الجمل الفعلية، كأدوات الشرط مثلاً.

وأما المقيدات من حيث طبيعة العلاقة التي تربطها بالنواة الإسنادية، فهي:

- ١- مقيدات مرتبطة بالنواة الإسنادية نفسها (بالحكم المستفاد المتحصل من علاقة الإسناد)؛ كالمقيدات المذكورة آنفاً.
 - ٢- مقيدات مرتبطة بأحد ركني الإسناد؛ كالتوابع، والمضاف إليه، وصلة الموصول، والجار والمجرور... وغيرها.
- ويوضح الرسم التالي أقسام الجملة حسب وجود علاقات نحوية أخرى بالإضافة إلى علاقة الإسناد:



والنظر إلى الجملة من خلال انقسامها إلى مطلقة ومقيدة يعين الدارس على فهم الكلام وتحليل التراكيب؛ ذلك أن كثيراً من الدارسين إذا أخرجوا من إطار الجملة المفردة إلى إطار الجمل المتعددة أو إلى إطار نص وقعوا في الخطأ، وعجزوا عن تصور العلاقات التركيبية بين الجمل، وحدود كل علاقة ومجالها، لكن تصور الجملة بهذا التقسيم يجعل الدارس يبدأ أولاً بالبحث عن النواة الإسنادية التي تكون الجمل، والتي تتضمن الحكم العام (الإخبار المجرد عن المسند إليه بالمسند)، ثم ينظر في امتداداتها واستطالاتها بعلائق تركيبية جديدة تقع في مجال النواة الإسنادية التركيبية والدلالية، أو تقع في مجال العامل وهو العنصر "المنظم... الذي يقارن وجود آثار في العناصر الأخرى تبين درجة الانتظام بالنسبة إليه"^(٣٩) والجملة، اعتماداً على مفهوم الإسناد، شكل خاص من أشكال درجة الانتظام بين العامل والمعمول يتحدد بعلاقة الإسناد.

الجملة البسيطة والجملة المركبة

ويمكن تقسيم الجملة، أيضاً، حسب علاقات الإسناد الموجودة فيها إلى: بسيطة ومركبة، كما يبينه الرسم التالي:

الجملة	
مركبة	بسيطة
نواتان إسناديتان فأكثر زيد أبوه كريم، ظننت زيدا أبوه كريم	نواة إسنادية واحدة زيد كريم، جاء زيد .

فالجملة البسيطة: هي جملة المسند والمسند إليه منفردين، أو مقيدتين بقيود دلالية تمثلها وظائف نحوية مخصوصة، فهي تتضمن نواة إسنادية واحدة. أما الجملة المركبة: فتتضمن نواتين إسناديتين أو أكثر^(٤٠).

فإذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]

وجدنا أن هذه الجملة تتكون من ثلاث أنوية إسنادية^(٤١) فهي جملة مركبة بناء على ذلك.

ويلاحظ أن العلاقات التركيبية في الجمل تتداخل وتتكاثر بشكل يصعب معه وصف الجملة وصفا أحاديا من حيث التركيب والبساطة أو الإطلاق والتقييد، أو الاسمية والفعلية؛ وعليه يمكن أن نصنف الجمل في العربية تصنيفا آخر يلاحظها وينظر إليها من زوايا مختلفة؛ فيمكن أن نصف الجملة بأنها:

- ١- بسيطة مطلقة؛ مثل: زيد كريم، جاء زيد.
- ٢- بسيطة مقيدة؛ مثل: كان زيد كريماً، جاء زيد راكباً بالأمس.
- ٣- مركبة مطلقة؛ مثل: زيد أبوه كريم، تبين أن العمل مستمر^(٤٢).
- ٤- مركبة مقيدة؛ مثل: كان زيد أبوه كريم، جاء زيد يركض.

وبناء على ما تقدم فإن الناتج من توسيع البنية الأساسية بنية أخرى، يمكن أن نطلق عليها "البنية الوظيفية" التي يتم بناؤها عن طريق أنواع المقيدات التي سبق ذكرها، وتقوم على هاتين البنيتين:

م + م + ف — ج. اسمية (بسيطة أو مركبة)

م + م + ف — ج. فعلية (بسيطة أو مركبة)

الوظائف النحوية

- وقد قام نهج النحاة في وصف التراكييب في العربية وقوانين نظمها وتحديد العلاقات بين أركانها من خلال أفراد باب لكل وظيفة، فصلوا فيه:
- قيود الوظيفة الصرفية: من حيث ما يمثلها من مبان صرفية، سواء كانت على مستوى المفرد أو الجملة.
 - قيود الوظيفة النحوية: من حيث الإعراب والرتبة والمطابقة والربط والحذف والتقديم والتأخير، وغير ذلك من الخصائص.
 - أبعاد الوظيفة التركيبية والدلالية والتداولية: فصل النحاة في الأبعاد التي تدل عليها كل وظيفة نحوية، ونجد في هذا التفصيل: وظائف يبرز فيها المعنى الوظيفي (النحوي)، وأخرى الملحظ الدلالي، وثالثة يقوم تصورهما على البعد التداولي (المعنى الاجتماعي/الخارجي)^(٢٣)، كما نجد وظائف تجمع بين بعضين، ووظائف لها أغراض دلالية مختلفة، وهاك بيان ذلك موجزاً:

وظائف تركيبية (نحوية):

المبتدأ (يبني عليه الكلام). الفاعل (يبني عليه الفعل المقدم عليه)، ويشاركه نائب الفاعل (جزء أساسي بعد حذف الفاعل). المفعول به (يحتاج إليه إذا كان الفعل متعدياً).

وظائف دلالية:

الخبر (يصير به المبتدأ كلاماً). الفاعل (من قام بالفعل)، المفعول به (يقع عليه فعل الفاعل). المفعول المطلق (يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده)،

المفعول لأجله (علة الفعل)، المفعول فيه (زمان أو مكان الفعل)، المفعول معه (بعد واو للتصيص على المعية).

الحال (يبين هيئة صاحبه)، التمييز (رفع الإبهام في جملة أو مفرد). المستثنى (إخراج بعض من كل) المضاف إليه (ما نسب إليه شيء بوساطة حرف الجر). النعت (يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به). التوكيد (المعنوي يكرر أمر المتبوع من حيث العموم والشمول، اللفظي: يكرر المتبوع بنصه أو بلفظ آخر). عطف النسق (يكون بتوسط حرف بينه وبين المتبوع، وتختلف هذه الحروف في دلالتها المعنوية...). عطف البيان (يوضح متبوعه إن كان معرفة بلفظ يدل على ذات متبوعه. البديل (مقصود بالحكم).

وظائف تداولية :

المبتدأ (معرفة المخاطب). الخبر (محط فائدة السامع). التمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد احتمالاته). المنادى (طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل). التوكيد (تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل).

هذه صورة إجمالية للوظائف النحوية صنفتها وفق أبعادها التركيبية والدلالية والتداولية، معتمداً في ذلك على ما وضع النحاة من حدود لها تكاد تلتقي عليها مصنفاتهم، ولا يتسع المقام لتناولها بالتفصيل؛ إذ يحتاج ذلك إلى دراسة مستقلة تبرزها بالشاهد أو المثال، وقد اكتفيت بوضع هذه الأبعاد بين قوسين، وما يؤيد ذلك أننا نجد لكثير من هذه الوظائف صوراً فرعية لها أغراض دلالية وتداولية، من مثل: ضمير الشأن في باب المبتدأ، وأساليب الإغراء والتحذير في باب المفعول به وما ينوب عن المفعول المطلق... مما يدل على ثراء واسع في آثار هذه الوظائف في تراكيبها.

ويلتقي هذا التصنيف للوظائف النحوية، في جانب كبير منه، بالتقسيم في النحو الوظيفي بفارق منهجي هو أن النحو الوظيفي يتخذ البعد التداولي للغة ضابطاً أساسياً في تحديد الوظائف^(٤٤)، في حين تحكم فكرة العمل العلاقات التركيبية في الجملة، ثم توجه تلك العلاقات بضوابط دلالية وتداولية مختلفة.

أما أنواع المركبات التي تمثل الوظائف النحوية فجعلوها في مستويين: المستوى الأول: يشمل الكلمة الواحدة بوصفها أصغر وحدة تحليلية، والمركبات المتلازمة التي تتشكل من كلمتين أو أكثر، وتترابط عناصرها على نحو لا يخرجها عن حالة الإفراد، ويصدق ذلك على: المضاف والمضاف إليه، والموصول والصلة، والجار والمجرور، والتابع والمتبوع^(٤٥)، وما تضمن معنى حرف وبني شطراه، نحو: أحد عشر، وصباح مساء، بيت بيت^(٤٦)، والاسم المميز، نحو: ثلاثون رجلاً.

وهذه المركبات، على اختلافها، متلازمة، فإذا حل صدرها في موقع من مواقع الجملة حل فيه وهو مرتبط بالظرف الثاني من خلال العلاقة التي تربطهما. وقد تتداخل هذه المركبات، بعضها ببعض، فتكون مركبا متشابكا نحو قوله تعالى: ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ۝ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ۝ ﴾ وبين أن هذا المركب المتعدد يشتمل على ستة مركبات متداخلة.

والمستوى الثاني: يمثل المركب الإسنادي، ويصلح هذا المركب أن يشغل وظيفة نحوية أو لا، على نحو ما ذكره النحاة من تقسيمهم الجمل إلى ما له محل من الإعراب، وما ليس له محل من الإعراب، وقد تناولها ابن هشام الأنصاري في "معنى اللبيب" فبسط فيها القول، كما تناول حكمها بعد المعارف والنكرات وجعل التي تقع موقع المفرد لها محل من الإعراب، والتي لا تقع موقعه لا محل لها من الإعراب^(٤٧). ويعد عمله، في الكتاب المذكور، جهداً متفرداً يمثل ما

انتهت إليه دراسات النحويين واللغويين والمفسرين في سبيل الوصول إلى تكوين نظرية في دراسة الجملة وبنيتها التركيبية^(٤٨).

ونستطيع أن نمثل لما سبق بأبيات الخنساء التالية، في رثاء أخيها صخر:

يُورِقُنِي التَذَكُّرُ حِينَ أَمْسَى ويردعني مع الأحزان نكسي

على صخر وأي فتى كصخر ليوم كريمة وطعان خلّس

وعان طارق أو مستضيف يروع قلبه من كل جرس^(٤٩)

إذ تقوم الأبيات على جملتين مركبتين مقيدتين تحملان معنيين رئيسيين،

هما:

+ أرق الخنساء وحزنها على صخر

+ صخر الفتى (أي الكامل في الرجال)

وهذان المعنيان مستفادان من علاقتي الإسناد المجردتين: يورقني

التذكر، أي فتى كصخر؟ اللتين اغتبيتا بوظائف نحوية، أمدت في بنائهما هكذا:

- يورقني التذكر حين أمسي (و) يردعني مع الأحزان نكسي على صخر

- وأي فتى كصخر؟ ليوم كريمة (و) طعان خلّس (و) عان طارق

(أو) مستضيف يروع قلبه من كل جرس

فالجملة المركبة الأولى استطالت عن طريق ربطها بحرف العطف

بجملة (يردعني مع الأحزان نكسي على صخر) وبين الجملتين علاقة دلالية

وثيقة.

أما الجملة الثانية فاستطالت عن طريق سلاسل المركبات المتلازمة:

ليوم كريمة + طعان خلّس + عان طارق + مستضيف يروع قلبه... واستطال

المركب الأخير عن طريق نعتة بجملة (يروع قلبه) وارتبطت الجملة

بالنعت عن طريق ضمير الغيبة في (قلبه)، وليس بين هذه الجملة وجملة النواة

الإسنادية (أي فتى كصخر) علاقة دلالية مباشرة، وإنما كانت تفريعاً لأحد

عناصرها الذي ارتبط بما قبله بحرف العطف وجملة (يردعني مع الأحران...)؛ لعطفها على جملة ليس لها محل من الإعراب (ابتدائية). وجملة (يروع قلبه) لها محل من الإعراب؛ إذ وقعت نعتاً، وهذا يدل على أن تقسيم النحاة إلى: ما لها محل، وما ليس لها محل؛ ليس تصنيفاً لها، وإنما يدل على أن هذه الجمل تشكل عمقاً زائداً للجملة عن طريق ربطها أو تفرعها أو إدخالها في نواتها؛ مما يؤدي إلى إطالتها وتعدد بنائها.

لقد فصل النحاة، وبخاصة ابن هشام الأنصاري، في دراسة هذه الجمل، ولم تكن دراستهم، كما يزعم بعض المحدثين، مقتصرة على مدى قدرتها على تعويض المفرد... فما له طاقة يعوض بها المفرد... يندرج ضمن البناء الوظيفي لتركيب الكلام، وما ليس له تلك الطاقة فلا يكون له محل من الإعراب، وبالتالي يعجز عن أداء دور وظيفي في الكلام" (٥٠) وليس الأمر كمل وصف؛ فقول النحاة "لها محل من الإعراب" يعنون الجمل التي تتعالق مع ما قبلها وما بعدها تركيبياً ودلالياً، ومعنى "تحل محل المفرد" أنها تقع موقعاً يصح وقوعه فيه (٥١)، أما قولهم "لا محل لها من الإعراب" فإنما يعنون الجمل التي تتعالق مع ما قبلها وما بعدها دلالياً لا تركيبياً، أي يكون لها دور في المعنى الدلالي للجملة؛ إذ لا ينفي استقلالها التركيبي "وجود ارتباط معنوي؛ فالنص بأكمله مجال دلالي واحد، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي بحكم انتمائها إلى نفس المجال" (٥٢).

الربط في الجملة

الربط والدمج والتفريع، ظواهر عدها علماء اللغة المحدثون من قبيل الظواهر المشتركة بين اللغات، لكنهم اختلفوا في دلالاتها اختلافاً كبيراً، فمنهم من عد التفريع متطوراً عن الربط، ومنهم من عدهما مترادفين، ومنهم من رجح أن الربط والتفريع ظاهرتان مستقلتان (٥٣).

أما نحاة العربية فيستخدمون مصطلح (الربط)، ويعدون الجمل أو المفردات مترابطة إذا وجدت بينها عناصر لغوية تربطها بعضها ببعض، وقد تتبعوا هذه الظاهرة وبسطوا القول فيها، بحكم أنها تحكم أصول النظم في الجملة العربية، كما تَقَرَّوا جميع الأنماط التركيبية لتقصي مظاهر الربط، فحدّدوا مَوَاضِعَهُ من خلالها، ولكنه جاء مشتتاً موزعاً في الأبواب.

أما مصطلح "التفريع" أو "الدمج" فلم يعرفوه مصطلحاً، لكنهم عرفوه ممارسة؛ يقول بعض المحدثين إنهم عرفوا "مصطلح الجمل التي لها محل من الإعراب... وأغلبها داخل فيما يطلق عليه غيرهم مصطلح التفريع" (٥٤).

وقد وقفت عند كثير من الجمل المترابطة، والجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب، كما وقفت عند ما بحثه عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) في باب "الفصل والوصل"؛ فاستشعرت أن مصطلح (الربط) إنما يكون بين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، أما مصطلح "التفريع" أو "الدمج" فبين مرتبطين ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين، ويتضح هذا بالأمثلة التالية التي أوردها عبد القاهر (٥٥)، ومنها:

١- زيد طويل القامة وعمرو شاعر.

٢- زيد كاتب وعمرو شاعر.

٣- زيد طويل القامة وعمرو قصير.

فالعطف في الجملة الأولى عده عبد القاهر شاذاً؛ "لأن الخبرين ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين ولا شيء يبرز العطف بين كون زيد طويل القامة، وكون عمرو شاعراً. والأصوب أن يؤتي لكل خبر بلفقه ومشاكل له، أي طول القامة وقصرها أو قول الشعر وكتابة القصة" (٥٦).

واستناداً إلى هذا يمكن أن نعد الجملة الأولى، في الأمثلة السابقة، قد استطالت بالتفريع وليس بالربط رغم وجود الواو التي يمكن عدها استئنافية؛ إذ

يحكم العطف أسباب نحوية ومعنوية، ورغم هذا نرى، أيضاً، أن التفرقة بين الظاهرتين تبقى دقيقة؛ مما حملنا على أن نقول: "استشعرت"

وظاهرتا الربط والتفريع تصلحان، فيما نعتقد، لأن يفسر بهما توالد الجملة العربية في إطار الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، وهو موضوع تفصيلاته كثيرة، ولا يسعنا ذكرها، ولكننا نورد أمثلة توضح ذلك؛ لأن الغاية هي الوقوف على بنية الجملة العربية وما قدمته النظرية النحوية العربية، رغم تشنته، في ذلك:

فمن شواهد التوليد بالربط :

- العطف؛ نحو قوله تعالى: ﴿ ءَامِنًا بِاللَّهِ ﴾ (و) ﴿ مَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ﴾ (و) ﴿ مَا أُنْزِلَ إِلَّا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ البقرة: ١٣٦ وعطف النسق من طرق تركيب الجملة وتنوع مكوناتها ودلالاتها؛ إذ ترتبط جملتان أو أكثر، كما في الآية الكريمة، بحرف عطف، وهذه العلاقة تختلف إذا اختلف الرابط من نحو: الفاء، ثم، حتى... وغيرها من حروف العطف.

- الجملة التفسيرية؛ نحو قوله تعالى: ﴿ إِبْرَاهِيمَ مَثَلٌ لِّعِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ آل عمران: ٩٥ ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ جملة تفسيرية متصلة نحويًا ودلاليًا بالجملة التي سبقتها، رغم غياب حرف التفسير، كما في بعض أنواعها^(٥٧)؛ فهي تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون، بل باعتبار المعنى^(٥٨)...

- الجملة البدلية؛ نحو قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمَ عندنا وإلا فكن في السر والجهر مُسلما

جملة (لا تقيم...) بدل اشتمال من جملة (ارحل...)؛ وبين الجملتين

علاقة نحوية (الربط بالضمير)، ودلالية؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة^(٥٩).

ومن شواهد التوليد بالتفريع:

- الجملة المعترضة؛ نحو قول جويرية بن زيد:

وقد أدركتني - والحوادثُ جمّةٌ - أسنة قوم لا ضيعاف ولا عزل

(والحوادث جمّة) جملة معترضة بين الفعل والفاعل؛ والاعتراض ضرب من التوسعة في الجملة، وهي توسعة موقعية متصلة بالعلاقات الدلالية بالجملة، وتستعمل "لإفادة الكلام تقوية وتسديدا" (٦٠). وهي لا توضح جملة سابقة وإنما تلفت الانتباه إلى أمر آخر له بعد دلالي في الجملة.

- الجملة الشرطية؛ نحو قوله تعالى:

﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةٌ مِّنَ الْأَرْضِ (إِذَا) أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ الروم: ٢٥

ضرب من الجمل المركبة الدالة على تلازم جملتين مسبوقتين بأداة شرط تدخل عليهم؛ فتربط إحداها بالأخرى وتصيرهما كالجملة الواحدة (٦١). وجملة الجواب اسمية مقترنة بـ (إذا) الفجائية التي تحل محل الفاء في بعض الحالات للربط المعنوي الداخلي بين جملة الشرط والجواب.

- الجملة الظرفية؛ ومثلها الجملة الظرفية؛ نحو قوله تعالى:

﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾ الإسراء: ٩٧

والجملة الظرفية كجملة الشرط تردان في صورة جملة متلازمة دلالية.

- الجملة الاستفهامية؛ نحو:

أحمد عندك أم خالد؟ فتجيب: محمد أو خالد

جواب

سؤال

الجملة الاستفهامية تقوم على تعليق بين جملتين؛ إذ الجواب يتضمن إخبارا متصلا بالسؤال، وبين الجملتين تلازم نحوي ودلالي.

- جملة النداء؛ نحو:

يا زيد ، أكرم ضيفك

وهي جملة قائمة على بنية سطحية وبنية مضمرة تتكون من إسناد تام في أسلوب خبري: أنادي أو أدعو.

ويتحقق التلازم في جملة النداء إذا وقعت في سياق دلالي بالإضافة إلى معنى الجملة المركبة في بنيتها الملفوظة^(٦٢).

- جملة القسم؛ نحو: أقسم بالله لأحافظن على العهد

ويتحقق بين جملة القسم وجملة الجواب تلازم نحوي ودلالي.

- الجملة التي لها محل من الإعراب ومنها:

- عرفتك ما تحب العيب جملة حالية والرابط ضمير مستتر

- ﴿ حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ ۖ ﴾ الإسراء: ٩٣ جملة النعت والرابط

الضمير المتصل

- أظن المجد هو هدف العظيم جملة المفعول الثاني

- ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ النساء: ٣ جملة الصلة: ارتبطت

جملة الصلة بالجملة التي قبلها بالموصول الاسمي (ما)

وقد تتولد الجملة المركبة بالربط وبالتفريع معاً؛ فتطول وتتشابه

عناصرها اللغوية وسلاسل مركباتها، نحو قوله في سورة البقرة (الآيات: ٢-٥):

﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ

وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ

وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَيَآخِرَةَ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ

وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٤﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا... ﴾ والربط والتفريع في

الآية تستطيع أن تتبينه بالوقوف على آراء المفسرين في بيان عناصرها وسلاسل المركبات فيها.

والجملة بهذا الطول تكون قادرة على تحقيق معان ومضامين غنية، بحكم تنوع العلاقات التركيبية وتنوع أشكالها، وهل عالج النحاة جملاً بهذا الطول؟ حقا أنه يظل لـ "نحو الجملة" الاهتمام الأول في أعمالهم، على حين يمثل النشاط المرتبط بالنص تذوقاً وفهماً وتحليلاً وتفسيراً؛ دوراً بارزاً في أعمال المفسرين والبلاغيين والفقهاء؛ وهذا يدفعنا إلى موافقة من ذهب إلى أن النشاط اللغوي العربي القديم ينقسم إلى: نحو الجملة، ونحو النص، مما يدعو إلى استصفاء منهج في التحليل مستمد من أعمال هؤلاء جميعاً.

ظواهر نظم الجملة

النظم، اصطلاحاً، تأليف الكلم والجمال مترتبة المعاني، متناسبة الدلالات، وفق قصد المتكلم^(١٣). والمعاني في نظام الجملة العربية تتحقق بعلامات الإعراب التي تعد أهم وسيلة للتمييز بين المعاني، لأنه دوال عليها، وتتقوم بالعامل "الذي يولد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الملفوظ المفيد"^(١٤).

والإعراب خاصية تتميز بها العربية؛ ولذا أولوه عناية شديدة؛ فوضعوا له الضوابط والموجهات، وجردوا له كثيراً من الأصول، ولكنهم - رغم ذلك - لم يشغلوا به^(١٥) عما عداه من العناصر التي تسعف في تجلية العلاقات المتشابكة في الجملة العربية؛ فقد تناولوا بالدرس جوانب أخرى تنضاف إلى قرينة الإعراب؛ كالمطابقة^(١٦) والرتبة، والصيغة... وغيرها من القرائن^(١٧).

كما عولوا على المعنى معولاً كبيراً؛ فلتمس في معالجاتهم: المعنى الوظيفي (Functional) والمعجمي (Lexical) والاجتماعي أو المقاسمي (Contextual)؛ وأدل مثال على ذلك صنيع سيوييه في الكتاب وابن هشام في مغنيهِ^(١٨).

ويستكمل النحاة دراستهم في الجملة بمجاوزة ظاهرات العلاقات الداخلية والامتداد إلى ما وراءها، وما يندغم فيها؛ فدرسوا البعد الخارجي للغة متمثلاً في

المقام وقصد المتكلم وحال المخاطب، وهذا البعد "مستشعر في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراج إحياء لأصل من أصولهم صدروا عنه وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملازمة لها في هذه الأزمنة" (٦٩) و"الكتاب" يحتفل بهذا احتفالاً كبيراً (٧٠). ولم يغفلوا في أثناء ذلك بعض ظاهرات في نظم الجملة، من نحو: التقديم والتأخير والحذف...؛ ولا ريب أن هذا المنهج يتوافق والهدف الذي من أجله وضعوا النحو وقعدوا القواعد؛ فأدراك أبعاد اللغة الداخلية والخارجية مطلب مهم في فهمها والوقوف إلى أسرارها وصولاً إلى الهدف المنشود في فهم الكتاب العزيز وأحكامه. ويمكن، بناء على ما قدمنا، أن نتبين المحاور الرئيسة التالية في بنية الجملة العربية:

١- البنية الأساسية (العمد)

- م + م — ج. اسمية - نواة إنشائية لأبد من وجود طرفيها، وتتضمن حكماً
- م + م — ج. فعلية - عاماً مطلقاً مستفاداً من علاقة الإنشاد المجردة.
- م + م — ج. فعلية - بنية توليدية تنتج عدداً غير محدود من الجمل
- النحوية وتنظيمية لأنها تمنح معاني نحوية منسقة.

٢- البنية الوظيفية :

- م + م + ف — ج. اسمية - إدخال عناصر جديدة تقيد علاقة الإنشاد عناصر مسن
- م + م + ف — ج. فعلية - المستوى الأول — جملة بسيطة
- عناصر من المستويين — جملة مركبة
- م + م + ف — ج. فعلية - تتمثل المقيدات في الوظائف النحوية المختلفة التي تتخير في مقام دلالي أو تداولي مقصود.
- العناصر في البنية التركيبية والمقيدة محكومة بنظرية العامل الذي يعين على إدراك العلائق بين العناصر وتحقيق ترابطها وهذه العناصر: إما عاملة أو معمولة وإما مرتبطة بالنواة الإنشائية أو بأحد طرفيها.
- العلاقات التركيبية في الجملة البسيطة تجتمع في معادلة إنشائية واحدة، وهي في المركبة متعددة بسبب

تعدد المكونات التي ينتج عنها تعدد في الوظائف النحوية
ممثلة بالعناصر اللغوية وسلاسل المركبات.
- ظاهرتا الربط والتفريع يفسر بهما توالد الجملة العربية
في إطار الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل
لها.

٣- ظواهر نظم الجملة

- الإعراب خاصة تتميز بها العربية، وهو من أقوى
القرائن لتجلية العلاقات المتشابهة في الجملة، وينضاف
إليه قرائن أخرى.
- مقتضى الإعراب هو العامل، وعلامات الإعراب دوال
على المعاني.
- العناصر اللغوية وما تؤديه من وظائف محكومة،
أيضا بعلاقات داخلية يضبطها العامل، وخارجية تتمثل
في:
المقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطب...ظواهر التقديم
والتأخير والحذف والأداء الصوتي محكومة بالعلاقات
الداخلية والخارجية، وبالأخيرة أكثر.

خاتمة

وبعد، فقد حاول هذا البحث، على امتداده، أن يقدم وصفا لبنية الجملة العربية؛ فانطلق يمهد ببيان مفهومي الكلام والجملة لدى القدماء، أوائلهم ومتأخريهم، ثم ناقش مفهوم الجملة فبين أنهم أقاموه على حد الإسناد الأصلي؛ فارتضى هذا الحد معيارا صالحا لتحديد مفهومها؛ لأنه يخلصها من كثير من الاختلاطات ويقيمها على أساس نحوي ثابت، ويعطيها شكلا قارا يسهل معه تحليل التراكيب ووصفها.

ثم حاول البحث أن يضع تصورا متكاملا متناسقا لبنية الجملة العربية معتمدا الأصول والضوابط التي صرح بها النحاة أو التي تضمنتها معالجاتهم وتحليلاتهم، فرأى أن علاقة الإسناد المتمثلة في: (م) المسند، و(م إ) المسند إليه، ونظرية العامل؛ تمثلان محورين مهمين في معرفة بنية الجملة العربية؛ لأن أولهما مكون والآخر ضابط للمكونات، وعلى الأول تقوم البنية الأساسية للجملة العربية ممثلة في النموذجين: الاسمي (م إ+م)، والفعلية (م + م إ)، والجملة في هذه المرحلة (مطلقة) تتضمن علاقة الإسناد مجردة من أي ارتباطات أو علاقات نحوية أخرى.

وقد يتسع مدى هذا البناء المجرد بإدخال عناصر إضافية تمد في بناء الجملة من خلال معان وظيفية مخصوصة وروابط تركيبية محددة تولد ضربا من الوظائف الدلالية؛ بحكم اقترانها بقيم معنوية اقترانا متصلا، فتتكون البنية الوظيفية ممثلة في النموذجين: الاسمي (م إ + م + ف)، والفعلية (م + م إ + ف)، والجملة في هذه المرحلة (مقيدة) بحكم تضمنها علاقات نحوية تمثل وظائف نحوية، هي بمثابة القيود للحكم المتحصل من علاقة الإسناد، وعرض البحث لهذه الوظائف فصنفها وفق أبعادها المعنوية إلى وظائف: تركيبية، ودلالية، وتداولية، ثم بين أنواع المركبات فجعلها في مستويين: مفرد وجملة.

وصنف البحث الجملة، أيضاً، إلى: بسيطة ومركبة؛ فالبسيطة ما تضمنت نواة إسنادية واحدة، والمركبة ما تضمنت نواتين فأكثر، ثم وقف عند الجملة المركبة؛ فرأى أن ظاهرتي الربط والتفريع؛ تصلحان لأن يفسر بهما توالد الجملة المركبة في إطار الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، مؤيدا ذلك بشواهد تمثل أنماطا من التوليد بالربط، وأخرى من التوليد بالتفريع.

ثم عرض البحث لظواهر نظم الجملة فوجد أن النحاة لم يققوا في دراستها عند الضوابط اللغوية الداخلية بل امتدوا إلى ما وراءها؛ فدرسوا البعد الخارجي ليتوافق بذلك المنهج والهدف. ولا يملك المتأمل، فيما عرضنا، إلا أن يعتقد أن النحاة كانوا يصدرون، باطراد، عن أصول ثابتة تمثلوها وهم يصفون العربية، ولا شك أن قراءة متأنية دقيقة، في ظل ما تهيأ من أنظار حديثة جادة، تفيد في اكتشاف الخطوط العامة التي تشكل منهجهم، وهذا ما حاوله هذا البحث، فانتهى إلى عرض موجز للمحاور الرئيسة لبنية الجملة وهي بنية ليست ثابتة ذات طبيعة شكلية بل هي بنية تجمع بين الأصول النحوية العامة والضوابط غير النحوية التي تحقق لها الشمولية والتجدد.

الهوامش

- ١- انظر: محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، ص ٣٨-٣٩
- ٢- أفرد ابن هشام الأنصاري بابا في كتابه "مغنى اللبيب" للجملة وأحكامها، كما صدر كتابه الموسوم بـ "الإعراب عن قواعد الإعراب" بالحديث عنها.
- ٣- ومن هذه المعايير ما يقوم على اعتبار: الشكل أو الدلالة أو الإسناد، أو الاتجاه الخطي (الذي يلجأ إليه لأغراض تعليمية لتعريف الجملة بأنها مجموعة من الكلمات التي تفصل عن غيرها بنقطة واحدة) أو الاتجاه النغمي (الذي يعتمد خط النغمة الذي يرافق التلفظ ويتحدد بداية الجملة بتصعده ونهايتها بتنزله). انظر:

Modern English Structure , p.63 :-Stork , Barbara

- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، ص ٢٤٥.
- ٤- انظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١١.
- ٥- انظر: محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، ص ٢٦-٢٩. محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، ص ٢٠٥-٢٠٧. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ص ١٧-١٩، محمد عبادة، الجملة العربية، ص: ٢٨.
- ٦- انظر: المبرد، المقتضب: ٦٨/٢، ٨/١
- ٧- ص ٤٠
- ٨- ص ٦
- ٩- رضي الدين الاسترأبادي، الكافية في النحو، ٨/١، والمقصود بالإسناد الأصلي كما وضحه رضي في الموقع نفسه، إسناد الفعل لفاعله والخبر لمبتدئه، وأما الإسناد غير الأصلي فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إلى فاعل لكل منها.

- ١٠- ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، ص ٣٥.
- ١١- انظر في شيء من هذا: محمد الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي ص ٢١٤.
- ١٢- الخصائص: ٢٩/١
- ١٣- الكتاب (بولاق): ٧/١
- ١٤- انظر:

- Harttman and stork , Adictionary of language and linguistics , london ,p.206

- Frank Palmer :Grammar , penguim , 1973 , p.71

١٥- لم يقدم "دي سوسير" تعريفا محددا للجملة، وإنما كان يهتم بالوحدات الصغرى في اللغة، كالصوت والمورفيم والكلمة؛ ذلك أنه عد الجملة من قبيل الكلام لا من قبيل اللغة، والمعروف أن موضوع الألسنية عنده هو اللغة التي يجب أن نحصر اهتمامنا فيها فقط للحكم على جميع مظاهر الكلام، فهي تدرس في ذاتها ومن أجل ذاتها، تدرس كما تظهر. انظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية، ترجمة صالح القرمادي وزميليه، ص ٢٧ وما بعدها.

ونهاد الموسى، نظرية النحو العربي ص ٢٧.

١٦- انظر:

Language , London , George Allen and Unwin Ltd. :L.Bloomfield

-Musem street , 1967, p.170

وانظر أيضا: عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط

في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ص ٣٦.

١٧- انظر: محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٤٦.

١٨- أي نتيجة ما يحدث من تفاعل بين البنيتين. انظر: محمد الشاوش،

ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٣٧، ٢٤٦.

١٩- انظر: ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٤٩٢.

ومثال الظرفية: كما مثل لها ابن هشام: أعنك زيد؟ أفي الدار زيد؟
ويحل النحاة هاتين الجملتين بثلاث طرق:

أ- (زيد) مبتدأ مؤخر، والظرف أو الجار والمجرور قبله خبر مقدم.

ب- (زيد) فاعل للفعل المحذوف الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور،
تقديره: استقر. وإذا قدر الاستقرار المحذوف اسما "مستقر" كان (زيد) مبتدأ له
وهو الخبر.

ج- (زيد) فاعل للظرف أو الجار والمجرور، وفي هذه الحالة يشترط أن يكون
الظرف أو الجار والمجرور معتمدا.

وانظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١/١-٥٥

٢٠- ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/١

٢١- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٤٩٢

٢٢- انظر فيما سبق: السابق ص ٤٩٣-٤٩٩. وانظر أيضا: عبد الحميد السيد،
التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، ص ٣٩-٤٠.

٢٣- عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٥٩، وذهب
مهدي المخزومي إلى أن أسلوب النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية،
وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات لإبلاغ المنادى... انظر: مهدي
المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣١١

٢٤- انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي.، ص ٤٨

٢٥- انظر:

Hockett :- p.246 , Acourse In Modern Linguistics

٢٦- انظر من القدماء: المبرد، المقتضب: ١٢٨/٤، ابن يعيش، شرح المفصل
٧٤/١. ومن المحدثين: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢١٨، مهدي

المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيهه، ص ٣٩، برجشتراس، التطور النحوي، ص ١٣٣.

٢٧- حيث (م) = المسند، (م إ) المسند إليه.

٢٨- انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٣٢ وما بعدها.

٢٩- انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ١٣٣.

٣٠- انظر: السابق، ص ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص ٥٨، ٥٩، ٦٠. ويجعل مازن الوعر (كان) الرابط يعقب المبتدأ، يظهر ذلك من الأمثلة التي حللها، انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية، ص ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥.

٣١- انظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي، ص ٢٧٦.

٣٢- انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ١٣٤.

٣٣- ويرى أحمد المتوكل أن الجمل الرباطية تمثل نمطا بنيويا مستقلا فهي ليست فعلية ولا اسمية، وإنما هي جمل وسطى تشارك الجمل الاسمية في بعض مميزاتها الحملية والوظيفية وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية. انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص ٨٢.

٣٤- انظر: عبد الله حامد، فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية، ص ٢١.

٣٥- انظر: مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ٩٣.

٣٦- انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص ٢٧-٢٨.

٣٧- دلائل الإعجاز ص ٩٤.

٣٨- يلحظ هنا- أن تقسيم الجملة إلى: مطلقة ومقيدة، يقوم مقام معيار دلالي بالدرجة الأولى، ينظر في معنى الحكم المفهوم من الجملة.

٣٩- أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، ص ٢٥.

٤٠- ونلاحظ -هنا- أن معيار التقسيم معيار نحوي بالدرجة الأولى، تترتب عليه أبعاد دلالية مختلفة.

٤١- هي: إن السمع... مسئولاً، كل أولئك كان عنه مسئولاً، كان عنه مسئولاً.

٤٢- بالنظر في ظاهر اللفظ، أما إذا اعتمدنا تأويل المصدر المؤول إلى مصدر صريح (تبيين استمرار العمل) فالجملة بسيطة وليست مركبة.

٤٣- انظر: لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٥٧.

٤٤- يقترح النحو الوظيفي بنية تفرد مستوى تمثيلاً مستقلاً للوظائف التداولية... بالإضافة إلى المستويين التمثيليين المخصصين للوظائف الدلالية والوظائف التركيبية. وبنية النحو، كما تقترحها نظرية النحو الوظيفي، تشمل على ثلاث مستويات:

- مستوى الوظائف الدلالية: كوظائف: المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والمستفيد...

- مستوى الوظائف التركيبية: كوظيفتي: الفاعل، والمفعول.

- مستوى الوظائف التداولية: كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور، ووظيفة الذيل...

انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ١١، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص ١٠

٤٥- ويشمل: الصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، والمؤكد والمؤكد، والبدل والمبدل منه.

٤٦- أي: العدد المركب والظرف المركب والحال المركبة، فهذه مركبة من جهة اللفظ فقط، والاسم الثاني تضمن معنى الحرف؛ فالأصل -مثلاً- في "أحد عشر": أحد وعشرة، فحذفت الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها. أما المركب المزجي، نحو: حضرموت، فهو مركب من جهة اللفظ والمعنى، وهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى؛ ولذا يعد اسماً واحداً، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب. انظر فيما سبق: شرح المفصل: ١١٢/٤

٤٧- ص ٥٠٠ - ٥٦٥

٤٨- انظر: عبد الحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري.
٤٩- يردعني: يكفيني. نكسي: النكس عودة المرض بعد النقه، ويحدث ذلك من شدة الحزن. الكريهة: الحرب أو الشدة. الخلس: السلب. عان: أسير. طارق: الآتي ليلاً.

٥٠- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ص ١٤٣.

٥١- يرى الرضي في كافيته (الكافية في النحو ٢/٢٥٩) أن كون الجملة ذات محل إعرابي لا يعني أنها تقدر ضرورة بالمفرد، وإنما يعني أنها وقعت موقعاً يصح وقوعه فيه، ومثل لذلك بجملة الخبر والصفة والحال وغيرها.

وانظر: لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٤٣.

٥٢- عبد السلام المسدي ومحمد الطرابلسي، الشرط في القرآن، ص ١٣٦

٥٣- انظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٤٥.

٥٤- انظر: السابق ص ١٤٧.

٥٥- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق وتقديم محمد الداية وفايز الداية، ص ٢٢٤-٢٢٥.

٥٦- محمد الخطابي، لسانيات النص، ص ١٠٣.

٥٧- الجملة المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، كما في الآية، ومقرونة بـ "أي" أو "أن"، نحو قول الشاعر: وترمينني بالطرف أي أنت مذنب. وقوله تعالى ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾.

٥٨- انظر: ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٥٢٢.

٥٩- انظر: محمد الخطابي، لسانيات النص، ص: ١١٤. ولم أهتم إلى قائله، وهو من شواهد مغني اللبيب ص ٥٥٧.

٦٠- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٥٠٦. وينسب الشاهد أيضاً إلى حويرثة بن بدر، انظر: مغني اللبيب، ص ٥٠٦، والخصائص ٣٣١/١.

٦١- الجمل المتلازمة هي الجمل الموسومة ببنية نحوية ودلالية تامة، والمخصصة بضرب من الإيقاع والتلازم بين مكوناتها النحوية الراجعة إلى عملية اسنادية واحدة ينجزه المتكلم والسامع، وذلك في جمل: الاستفهام والشروط والجملة الظرفية والاستثناء والنداء والتعجب والقسم.

انظر: المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص ٢٠٥، وابن يعيش، شرح المفصل ١٥٦/٨.

٦٢- انظر السابق: ص ٢٢٨.

٦٣- الشريف الجرجاني، التعريفات، (مادة نظم).

٦٤- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية، ص ٢٤.

٦٥- زعم بعض المحدثين أن القدامى جروا في دراستهم على تغليب ظاهرة الإعراب، وأنهم شغلوا بها عما عداها من القرائن؛ فأدخلوا بذلك الضيم على جوانب أخرى، انظر مثلا-: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٣، محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٣٩.

٦٦- من حيث التكلم والخطاب والغيبة، والإفراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير.

٦٧- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٥ وما بعدها.

٦٨- انظر: عبد الحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، ص ٤٧-٥٣.

٦٩- نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص ١٥٢.

٧٠- انظر مثلا: الكتاب لسبيويه (تحقيق هارون): ١/١٤١، ١/١٥١، ١/٢٠٤، ٢/٦٩، ٢/٨٠، ..

• نشر هذا البحث في مجلة "مؤتة للبحوث والدراسات" مجلد (١٥)، العدد (٨) سنة ٢٠٠٠م.

ثبت المصادر والمراجع

أولا - الكتب العربية:

- ١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط(١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ٢- أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، الموقف، الرباط، ع(١)، ١٩٨٧م.
- ٣- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥ م.
- ٤- _____، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط(١)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥ م.
- ٥- ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(٤)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.
- ٦- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.
- ٧- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط(٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- ٨- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، عالم، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ٩- رضي الدين الإستراباذي، الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).
- ١٠- سيبويه، الكتاب، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ.

- ١١- —، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط(٣)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- ١٢- الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨ م.
- ١٣- عبد الحميد مصطفى السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء، جامعة عمان الأهلية، مج (٣)، ع(١)، ١٩٨٥ م.
- ١٤- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، (بدون تاريخ).
- ١٥- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٥ م.
- ١٦- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ط(١)، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥ م.
- ١٧- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد الداية وفايز الداية، ط(٢)، مكتبة سعد الدين، دمشق، ١٩٨٧ م.
- ١٨- عبد الله حامد حمد، فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية، عالم الفكر، مج(٢٨)، ع(٣)، الكويت، ٢٠٠٠ م.
- ١٩- عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢ م.
- ٢٠- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية، ترجمة صالح القرمادي وزميليه، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥ م.
- ٢١- لطيفة إبراهيم النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٥ م.
- ٢٢- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ط(١)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٩ م.

- ٢٣- —، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط(١)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨م.
- ٢٤- —، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٦م.
- ٢٥- المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- ٢٦- محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ط(١)، دار القلم، الكويت، ١٤٠ هـ، ١٩٨٢م.
- ٢٧- محمد الخطابي، لسانيات النص، مدخل إلى لسانيات الخطاب، ط(١)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩١م.
- ٢٨- محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، المناهل، ع(٦)، المغرب، مارس ١٩٨٣م.
- ٢٩- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، ١٩٨١م.
- ٣٠- محمد عبادة، الجملة العربية - دراسة لغوية ونحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- ٣١- محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٣٢- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب، جامعة تونس، ١٩٩١م.
- ٣٣- مهدي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ط(١)، بيروت، ١٩٦٥م.

- ٣٤- نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، أشغال
الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، ع(٦)، الجامعة
التونسية، ١٩٨٦م.
- ٣٥- —، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،
ط(١)، دار البشير، عمان، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧م.
- ٣٦- ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم علي
فودة نبيل، ط(١)، عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
- ٣٧- —، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: مازن
المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط(١)، دار الفكر،
١٩٨٥م.
- ٣٨- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

ثانياً - الكتب الأجنبية:

- Grammar , Penguin , Books , 1973. :39-Frank Palmer
- Adictionary of language and linguistics , :40-Harttman and Stork
.London
- 41-Hockett Charis F.:Acourse In Modern Linguistics, New
York,1967
- Language , London , George Allen and Unwim :42-L. Bloomfield
.Ltd.,Musem street 1967
- Modern English Structure , London , 1992. :43-Stork , Barbara

* نشر هذا البحث في مجلة "مؤتة للبحوث والدراسات"، مجلد (١٥)، العدد (٨) سنة
٢٠٠٠م.

الدراسة الثانية
بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين
الوصفي والتحويلي

مدخل

غدا من الثابت في اللسانيات الحديثة أن تتخذ الجملة منطلقاً لكل دراسة نحوية تروم وصف اللغة وتفعيدها؛ وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجردة، وما يتخرج على هذه البنية من أنماط، وما يرتبط بكل نمط من مقاصد ودلالات وضوابط تتحكم في الأبنية المكونة ووظائفها.

وقد أولى نحائنا القدماء الجملة اهتمامهم؛ فقد درسوا، منذ سيبويه (١٨٠هـ)، أنماطها وطريقة بنائها، كما عالجوا جانباً كبيراً من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبية والدالية، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوّغها، كالزيادة في بنيتها، والتقديم والتأخير والحذف... وقد فصلنا ذلك في بعض أعمالنا^(١).

وتابع النحاة المحدثون البحث في الجملة، وتمثل جهودهم في دراسة بنيتها وتشكلها، على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها، محاولات متنوعة سجلوا من خلالها ملاحظات مفيدة تفاوتت قيمتها وما قدمته للدرس النحوي. ولئن كانت هذه المحاولات متغايرة في وسائلها المنهجية وأصولها النظرية فإن أصحابها يلتقون على أن للعربية بحاجة إلى وصف جديد يعيد صياغتها؛ وذلك من خلال ما تبنا من مناهج وأنظار وفرضيات مختلفة واكبت المد اللساني الحديث.

ورغم أن تناولنا هذه الجهود ينحو منحىً وصفيًا تقريرياً يقوم على عرضها وما اشتملت عليه من أنظار، فإننا سنحاول مناقشتها ونقدها مبينين ما لها وما عليها، صادرين، في ذلك، عن قناعة تتمثل في:

- أن اللغة، بمادتها المتوالدة وبتجلياتها في الاستعمال، تظل موضوعاً مفتوحاً للوصف والتفسير، وتظل أعمال النحاة في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستبطان والتأصيل^(٢)، وتظل اجتهادات المحدثين، أيضاً، لها دورها في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث، لكنها لا تشكل بديلاً للنحو العربي.

- أن الوصول إلى وصفٍ للعربية يحقق الأصالة والمعاصرة؛ يجب أن ينطلق من خلال المشترك بين مقولات القديم ومعطيات الحديث؛ إذ إن لكل لغة منطقها وخصائصها، ولكل نظر ظروفه وغاياته ومنهجه.

حد الجملة

ولعل من المفيد أن نذكر، بداية، أن الآراء تعددت وتفاوتت في تعريف الجملة، بسبب تعدد المعايير التي استند إليها، قديماً وحديثاً، منذ أفلاطون (٣٤٧ ق.م) حتى عصرنا الحاضر؛ مما أدى إلى تعريفات كثيرة. وليس من وكَدْنَا، في هذا البحث، أن نتقصاها، ولكننا نشير إلى أن من هذه المعايير في حد الجملة ما يقوم على اعتبار: الشكل أو الدلالة أو الإسناد أو الاتجاه الخطي أو الاتجاه النغمي^(٣) ... أو غير ذلك من المعايير والاتجاهات. ومع إيماننا بأن تعريف الجملة من أشق الدراسات اللغوية، فإننا نعتقد أن إقامة الجملة على معيار الإسناد يُخلّص الجملة من كثير من الاختلاطات ويقيمها على أساس نحوي ثابت^(٤)، ويعطيها شكلاً قاراً يسهل معه تحليل التراكيب ووصفها، في حين نجد أن معيار الدلالة أو المعنى أو الاستقلال التام يجعلها فضفاضة، لا يحكمها النظام النحوي بداية^(٥)؛ ويُرسخ هذا الاعتقاد لدينا أن جملة بهذا الخصوص تحافظ على استقلالها البنيوي إذا صارت جزءاً من بنية أكبر منها؛ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى

الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْمائدة: ٥٤

فالجمل في الآية: فسوف يأتي الله بقوم، يُحبهم، يحبونه، يجاهدون في
سبيل الله، لا يخافون لومة لائم.

وكل منها حافظ على استقلاله البنيوي رغم ارتباطه بالمعنى العام.
لقد كان معيار الإسناد هو الأساس الذي أقام النحاة القدامى عليه حد الجملة،
وكانوا ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة، ويطلقون عليهما
مصطلح "العمدة"؛ لأن توافرها شرط كاف لقيام الجملة التي بنى النحاة عليها
تحليلهم، بوصفها بنية أساسية أو نواة ضمن بنية أكبر تتشكل وتتكون بسبب ما
يطرأ على البنية الأساسية، المتمثلة في المسند والمسند إليه، من حالات تركيبية
تكون الكلام؛ وفي هذا يقول سيبويه^(٦): "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما
لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ
والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب
عبدالله..."

وفي موضع آخر يقول^(٧): "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو
مسند ومسند إليه".

لكن سيبويه في موضع ثالث يبين أن المبتدأ هو المسند، وأن الخبر هو
المسند إليه، حيث يقول^(٨): "فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه".

وهذا خلاف ما ذهب إليه النحاة من بعده أن المبتدأ هو المسند إليه
والخبر هو المسند، وأما في الجملة الفعلية فالفاعل مسند والفاعل مسند إليه.

ويمثل الركنان: المسند والمسند إليه - كما ذكرنا - العمدة في الجملة، وما
عداهما "فضلة" يستقل الكلام دونها غالباً.

أما المعيار الدلالي فكان هو السائد في حد الجملة في النحو الغربي التقليدي (Traditional Grammar) حتى العصر الحديث والجملة فيه "تسقّ من الكلمات يؤدي فكرة تامة"^(٩).

وأوضح دلالة على ضعف هذا المعيار أن الجمل السابقة تعد جملة واحدة بمفهوم هذا النحو؛ لأنها تؤدي فكرة تامة، وإذا كان كذلك فلنا أن نتساءل: ما حدود الفكرة التامة؟

فإذا انتقلنا إلى مفهوم الجملة لدى البنيويين وجدنا بلومفيلد (L.Bloomfield) يحدد الجملة بأنها "الصيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها"^(١٠)، ورغم أن البنيويين أعطوا الشكل أهمية أقاموا عليه حد الجملة، فإنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد، وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية، فعند تحليلهم جملة من نحو قوله تعالى:

﴿وَلَأَمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ البقرة: ٢٢١

إلى مكوناتها المباشرة، فإنهم يقسمونها إلى مكونين: ١- لأمة مؤمنة. ٢- خير من مشركة.

وهذا يدل، أيضاً، على تمسكهم بالدلالة، وإن أسقطوها ظاهراً^(١١).

أما التحويليون فالجمل، عندهم، قرّن يحصل "على نحو خاص بين تمثيل صوتي يمثل (المنطوق) وبين ضرب معين من البنى المجردة يسمى (البنى العميقة)"^(١٢).

وعلى هذا فالجملة، في أنظارهم، عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لما يحدث من تفاعل بين البنيتين: السطحية والعميقة، بعيداً عما يكتنف الجملة من أبعاد خارجية كانت محط أنظار الوظيفيين الذين أولوا جُلّ عنايتهم

الجملة؛ فعرفوها بأنها "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه" (١٣) أو أنها "كل كلام مستقل بنفسه، ويؤدي معنى متكاملًا" (١٤) واتجه آخرون إلى ربط مفهوم الجملة بفكرة الاسناد، ولكن بعضهم اعتد هذه الفكرة قاصرة في أنماط من الجمل، مثل: جملة النداء، والتعجب، وجملة نعم وبئس.. (١٥). ولاشك أن هذه المفهومات للجملة متأثرة بالأنظار الحديثة التي تبنيها، ويظهر أثر ذلك واضحاً في تقسيماتهم للجملة.

أنواع الجملة

والناظر في جهود المحدثين في تقسيم الجملة وحصر أنواعها يجد أن هذه الأنواع قد تعددت واختلفت بسبب تباين معاييرهم في حدها وغاياتهم في البحث:

- فمنهم من أقام تقسيمه للجملة على أساس الإسناد، ومن أبرز هؤلاء مهدي المخزومي؛ فقد أقام تقسيمه بالنظر إلى المسند لا المسند إليه كما فعل النحاة القدامى، وعلل ذلك بقوله إن "أهمية الخبر أو الحديث إنما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة" (١٦) والجملة من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع: فعلية، وهي التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغير والتجدد؛ نحو: الله ينصر المؤمن، وينصر الله المؤمن (لفظ الجلالة: فاعل في الجملتين).

واسمية ، وهي التي يكون المسند دالاً على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ الفتح: ٢٩، وقوله تعالى: ﴿فَذَنِّكَ بُرْهَنَانِ﴾ القصص: ٢٨ .

وظرفية، وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَنَّهُمَا حِجَابٌ﴾ الأعراف: ٤٦، وقوله: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ البقرة: ٧.

ويصف المخزومي تقسيمه بأنه "صحيح يقره الواقع اللغوي" منسجماً بذلك مع أنظار المدرسة الوصفية، ويعد التركيب الذي لا إسناد فيه "أسلوباً خاصاً" كالنداء؛ يقول: "وخلاصة القول إن النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة..."^(١٧).

- ومنهم من أقام تقسيمه على أساس عدم الاعتداد بالعامل؛ ومن أصحاب هذا الاتجاه عبد الرحمن أيوب، الذي قسم الجملة إلى: إسنادية وغير إسنادية. والإسنادية: فعلية واسمية، أما الجمل غير الإسنادية، فهي: جملة النداء وجملة بئس ونعم، وجملة التعجب، وهذه الجمل عنده "لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"^(١٨) والذي حمّله على هذا القول تفادي التقدير الذي يلجأ إليه النحاة القدامى في هذه الأساليب، وهذا يلتقي، أيضاً، مع أنظار مدرسة التحليل الشكلي (School of formal analysis) التي يتبناها. وينتهي أيوب إلى القول بأن الحالات التي نكرها النحاة في حذف المبتدأ أو في حذف الخبر ليست "إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم الإسناد اللغوي لركنين، يقابلان ركني القضية المنطقية" ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد"^(١٩).

وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أيوب في النحو العربي إلا ضبطاً للعلاقة بين التركيب الظاهر "والأصول التي تنتظم بنيته عندهم" (٢٠) لأن "بنية الجملة أو تركيبها لا تعطينا دائماً كل شيء عن العلاقات النحوية" (٢١). ومنهم من قسم الجملة، وفق هذا المعيار، إلى:

- التامة الإسنادية، وتشمل: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية (اسم فاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول + اسم مرفوع أو ضمير منفصل للرفع).

- الجملة الموجزة، وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً، وتشمل: الفعلية الموجزة، والاسمية الموجزة والجوابية الموجزة (مثل نعم أو لا).

- الجمل غير الإسنادية (الجمل الإفصاحية)، وتشمل: الخالفة، والتعجب، والمدح والذم، والنداء، والقسم، والإغراء والتحذير (٢٢).

ومنهم من أقام تقسيمه على أساس العامل؛ فجاء تصنيفه موافقاً للتقسيم الذي سار عليه النحاة، عدا أنه اصطنع مسميات جديدة لا تتجاوز في حقيقتها ما أصّل النحاة قسمها من "ناحية مركباتها وما بها من محاور" (٢٣) إلى ستة أقسام، هي: البسيطة، والممتدة، والمزدوجة أو المتعددة، والمركبة والمتداخلة والمتشابهة.

ومن ينظر في هذه القسمة يجد أن هذه التصنيفات لا تتجاوز تصنيف الجملة إلى بسيطة ومركبة أو صغرى وكبرى، على حد قول ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) (٢٤)، وذلك أن:

الجملة الممتدة هي الجملة البسيطة المقيدة؛ نحو: ﴿قَدْ ذُنُكَ بِرَهْنَانٍ مِنْ

رَبِّكَ﴾ القصص: ٢٨.

والجملة المتداخلة هي الجملة المركبة المطلقة؛ نحو: ﴿قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ﴾
الجائية: ٢٦.

والجملة المتشابهة هي الجملة المركبة المقيدة؛ نحو: من يتصدق يبتغي
وجه الله يقبل الله صدقته.
ولم يوفق في حد المزوجة أو المتعددة؛ إذ يمكن ربط عدد كبير من
الجمال بالعطف.

بنية الجملة

وسجل المحدثون ملاحظات مفيدة في دراسة بنية الجملة وتشكلها في
ضوء المنهجين: الوصفي والتحويلي:

المنهج الوصفي

الوصفية منحنى في الدراسات اللسانية الحديثة يقوم بدراسة اللغة
ووصفها مستبعداً التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية. والنحو في هذا
المنحنى "شكلي أو صوري؛ إنه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي
تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات
الناشئة بين الكلمات في "الجملة" وصفاً موضوعياً" (٢٥)

وقد جاء تبني هذا المنهج في الدراسات اللغوية نتيجة شعور النحاة
العرب المحدثين بحاجة العربية إلى وصف يخلصها من: الأفكار الفلسفية
والمنطقية، ومبدأ العلة ومبدأ العامل، والتقدير؛ وذلك من خلال ما تبناوا من
أنظار غربية حديثة. وتتوزع اتجاهات هؤلاء النحاة، في دراسة النحو العربي
وفقاً لهذا المنهج، على مسربين:

الأول: يعرض لمدرسة التحليل الشكلي.

والثاني: يزاوج بين مقولات الوصفيين ومعطيات مدرسة "فيرث" السياقية.

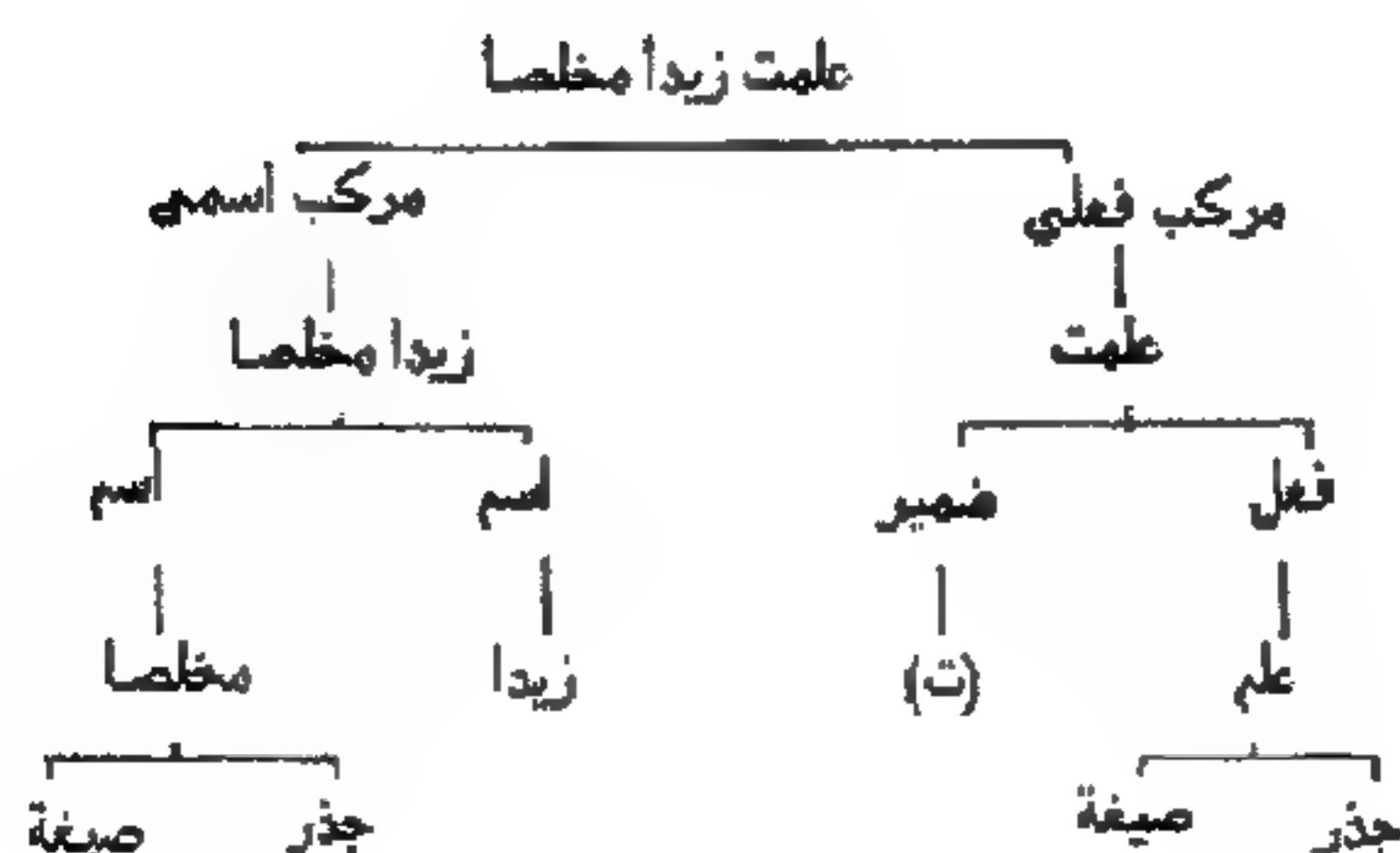
وسنتوقف، في هذا البحث حسب، أمام المحاولات التي اهتمت بوصف
بنية الجملة في العربية.

مدرسة التحليل الشكلي

ويمثل منهج التحليل إلى المكونات المباشرة "Immediate Constituent Analysis" أصلاً من أصول التحليل التي أفرزتها هذه المدرسة التي سادت أوروبا وأمريكا لسنوات طويلة. والنحو في إطارها شكلي "Formal" غايته وصف العلاقات الناشئة بين العناصر اللغوية في الجملة وصفاً موضوعياً، مَطْرَحاً المعنى والعوامل النفسية والاجتماعية.

وينظر هذا المنهج، الذي وضع أسسه العالم الأميركي بلومفيلد "Bloomfield" سنة ١٩٣٣م، إلى الجملة على أنها ليست خطأً أفقيًا من الكلمات، وإنما هي بناء يقوم على طبقات، ويقوم تحليلها على تقسيمها إلى مكونين (Constituent)، ثم يقسم كل مكون، أيضاً، إلى مكونين حتى يصل إلى أصغر وحدة تحليلية، وهي المورفيم (Morpheme)^(٢٦) ويعرض أصحاب هذا المنهج ذلك في صور بيانية مختلفة، منها التحليل الشجري^(٢٧)؛ فجملة مثل: عَلِمْتُ زَيْدًا مَخْلَصًا، تُحلَّل هكذا:

شكل (١)



ولا يقتصر هذا المنهج على التقسيم والتصنيف، بل يُدرك العلاقات القائمة بين المكونات المباشرة في الجملة فيقسمها إلى قسمين^(٢٨): علاقات أفقية "Syntagmatic" وتتكون بين المورفيمات التي ترد معا في جملة واحدة. وعلاقات رأسية "Paradigmatic" وتتكون بين المورفيمات التي يمكن أن يحل كل منها محل الآخر.

محاولة أيوب

وقد أفاد النحويون العرب من معطيات هذه المدرسة في الدرس النحوي، ومن هؤلاء عبد الرحمن أيوب، ومحمد الشاوش.

أما عبد الرحمن أيوب فقد تجلّت في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" معالم المدرسة الشكلية الأميركية، يتمثل ذلك في استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي، واعتماد الشكل والوظيفة أساساً في تصنيف الوحدات اللغوية، واستبعاد المعنى من التحليل اللغوي.

وانطلاقاً من هذه المبادئ يعرض المؤلف نمط التفكير النحوي العربي الذي ينتقده من خلال محورين: الكلمة، والكلام. وسنعرض للثاني حسب؛ لأنه هو الذي يتصل بموضوع البحث.

والكلام، عنده "ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة"^(٢٩) وواضح أن هذا التعريف ينطبق على الجملة الواحدة وعلى عدد لا حصر له من الجمل، ويشير، هنا، إلى أن هذا التعريف قريب من تصوّر علماء اللغة المحدثين.

وعاب، بعد ذلك، على النحاة أنهم لم يفرقوا بين "النموذج التركيبي" مثل: اسم مسند إليه + مسند، الذي يصاغ على قياس منه عدد لا حصر له من الجمل، و"الحدث اللغوي" مثل قولنا: محمد قائم، ونحوه. ويرى أنه من الضروري أن نفرق بينهما حتى لا نتخبط بين المثال والواقع؛ وقد وقع النحاة، كما يرى، في هذا الخلط^(٣٠).

ومن مآخذه، أيضاً، أنهم نظروا إلى الجملة على أنها أمر كلي مركب من كلمات حسب، وأهملوا بعض الخصائص المهمة التي تسهم في بيان فوارق معنوية بين جمل متشابهة من حيث عدد عناصرها وعلائقها التركيبية، ومثّل لهذه العناصر بالتغيم والنبر^(٣١).

وبعد هذه المآخذ العامة على النحاة يعرض أهم الأبواب النحوية، ويتوقف عند كل ظاهرة يرى أن النحاة جانبوا الصواب فيها، من ذلك، مثلاً، تناوله موقف النحاة من علاقة الإسناد، فذهب إلى أن النحاة والبلاغيين قام تفكيرهم على أساس أن الفعل والخبر يمثلان المسند، وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه، وهو يرى أن هذا التقسيم لا يستقيم، ويمثل لذلك بالجملة: أقائم محمد؟ فيذهب إلى أن هذه الجملة تشتمل على مسند إليهما إذا ما أعربنا كلمة (قائم) مبتدأ وكلمة (محمد) فاعلاً، ولو قيل بأن كلمة (محمد) قد سدّت مسد الخبر وأنها بذلك مسند، لاقتضى أن تكون كلمة (محمد) مسنداً ومسنداً إليه في الوقت نفسه^(٣٢).

هذه جوانب من المآخذ التي أخذها عبد الرحمن أيوب على النحاة، ويحسن بنا أن نسجل الملاحظات التالية على ما ورد في باب الجملة؛ لأن ما عدا ذلك كثير لا يتسع المقام لذكره:

- ليست كل تحليلات النحاة منصبة على الجمل الواقعية دون النموذج التركيبي؛ فقد فات أيوب أن كثيراً من الأمثلة التي تداولها النحاة في تصنيفاتهم، من نحو: "ضرب زيد عمراً" و "قام زيد" و "زيد أبوه قائم" و "قطعت بعض أصابعه"... تشكل نماذج تركيبية تجريدية^(٣٣).

كما أن حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه يدل على أن هذين الركنين يمثلان نموذجاً تركيبياً نقيس عليه جملاً لا حصر لها.

- والقول بأن النحاة لم يلتفتوا إلى التغيم والنبر أمر مجانب للصواب؛ فقد كان حديث التغيم واضحاً في كلام ابن جني (٣٩٢ هـ) الذي ذكر فيه أن الصفة قد

تحذف أحياناً ويدل عليها الحال، وذلك فيما حكاه سيبويه^(٣٤) من قولهم: "سير عليه ليل" وهم يريدون: ليل طویل وكان واضحاً أيضاً في ما أورده كثير من المحدثين من شواهد في موضوع التنعيم^(٣٥).

- كان رفضه التقدير في الجملة العربية الذي قال به النحاة؛ من منطلق التزامه بالمنهج الشكلي الذي تبناه، وهو منهج تخطته الدراسات اللغوية؛ لأن الاقتصار على الشكل لا يُقدّم فهماً صحيحاً للغة. ويبدو أن أيوب فتنه الأنظار الحديثة؛ فأفقدته الموضوعية في تناوله الدرس النحوي، فبالغ في التجني على النحاة. وتظل محاولة أيوب خطوة مهمة، يضاف إليها جهود دعاة الوصفية في دراسة اللغة من حيث الأصول العامة ومستويات التحليل البنيوي، ممثلين في: تمام حسان^(٣٦). وكمال بشر^(٣٧)، ومحمود السعران^(٣٨)، الذين استطاعوا بما كتبوه حول الوصفية إلى تجديد النظر في النحو العربي وإعادة قراءاته وتمثله ضمن أطر مخصصة، "بل لعل نجاحهم في هذا الجانب النظري يفوق نجاحهم في التطبيق"^(٣٩).

محاولة الشاوش

أمّا محمد الشاوش، في بحثه الموسوم بعنوان: "ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية" فاتجه إلى اعتماد مفهوم المكونات المباشرة، والتزام التدرج في مستويات التركيب؛ ليتجنب -على حد قوله- نقائص الأنظار الأخرى وفيها نظرية النحو العربي. ولشعوره بفقر المصطلحات المتصلة بالجملة وتداخلها في الدرس النحوي العربي؛ يرى أن المكونات في الجملة محصورة في:

- لفظ واحد.

- تركيب جزئي: يقوم على التبعية وانعدام الإسناد.

- شبه جملة: يقوم على التبعية ووجود الإسناد.

- جملة: تقوم على الاستقلال ووجود الإسناد.

ويقسم الجملة إلى: بسيطة (متى خلت من أشباه الجمل)، ومركبة (متى تضمنت شبه جملة أو أكثر)، كما تكون اسمية وفعلية، وتكون شبه الجملة اسمية وفعلية وموصولة. وارتضى لحد الجملة تعريفاً يقترب من ذلك الذي ورد في معجم المعهد الأميري؛ فقال: إن الجملة "ملفوظ (أو تركيب) جاء مستقلاً عما قبله وعما بعده استقلالاً صناعياً تركيبياً" (٤٠).

وينطلق الشاوش في تحليل الجملة وفقاً لمبدأ المكونات المباشرة الذي يتبناه، فيقسمها إلى مستويين:

الأول: وتتظم في هذا المستوى مكونات وظائفها قائمة على منطلق معنوي ومنطقي، وهي تنقسم بدورها إلى:

- مكونات ضرورية: وهي: الفعل والفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر واسم الناسخ، وأطلق على هذه العناصر اسم "العناصر الأصلية".

- مكونات غير ضرورية: وهي مكونات تتحدد وظيفتها بعلاقتها المباشرة بالنواة الإسنادية، لا بعلاقتها بالمسند أو المسند إليه، وتضم: المفعولات والحال والتمييز والتوكيد، وأطلق على هذه العناصر اسم "متممات الإسناد أو توسعته"؛ فالتمييز في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مريم: ٤ من مكونات المسنوي الأول وهو ليس كذلك في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ يوسف: ٤.

والحال في ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ النساء: ٢٨، من مكونات المستوى الأول، وهي ليست كذلك في ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا﴾ الأحزاب: ٤٥؛ وذلك لأن اتصال (شيباً) و(ضعيفاً) بالنواة الإسنادية، واتصال (كوكباً) و(شاهداً) بأحد ركني الإسناد، ومتى كان الاتصال بعنصر واحد خرجت من متممات الإسناد أو توسعته.

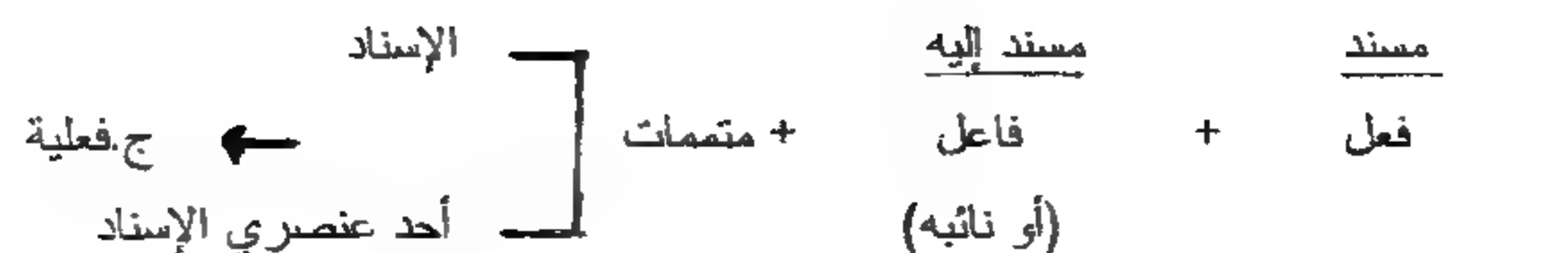
ويعد الشاوش المفعول به عنصر توسعة؛ لأن وجوده أو عدمه ليس شرطاً ضرورياً لاستقامة الجملة، ولئن بدا وجوده في بعض الحالات ضرورياً فذلك راجع إلى خصائص معنوية في بعض الأفعال^(٤١). وواضح أنه محكوم في هذا التوجه بمدرسة التحليل الشكلي التي يتبناها؛ فإذا قلنا: ساعد محمد علياً، فالمفعول به (علياً) توسعة، ولكنه من حيث اعتبار المعنى ليس عنصر توسعة؛ لأن الفعل (ساعد) يطلبه لتعديّه.

وينبه الباحث إلى أن قولنا "عنصر متمم أو توسعة" لا يعني، بالضرورة، ما ليس له قيمة معنوية؛ فقد يكون للتوسعة من حيث الإبلاغ قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية، كما في قولنا: حضر الطبيب بعد فوات الأوان، وقوله تعالى: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ الماعون: ٤-٥.

والثاني: وهي العناصر التي ليست من مكونات الإسناد ولا من توسعاته المباشرة، وإنما هي مكونات لتلك المكونات، وتشمل: المنعوت والنعت، المضاف والمضاف إليه، الجار والمجرور، المؤكد والتوكيد، المبدل منه البديل، المعطوف عليه والعطف، المستثنى منه والمستثنى، المميز والتمييز، صاحب الحال والحال، المظروف والظرف.

ويرى الباحث أن بين هذه المركبات "تلازماً متبادلاً وثيقاً، فلا يمكن أن يوجد منعوت بدون نعت ولا نعت بدون منعوت، وكذلك الأمر بالنسبة لجميع الأزواج"، وقد أطلق عليها اسم "توسعات الدرجة الثانية".

ويبين الرسم التالي -كما نرى- بنية الجملة في مستوييها الأول والثاني وفقاً لوصف الباحث:



شكل (٢)

وواضح أن الجملة، بقسميها، تتعدّد بالنواة الإسنادية ثم تطول من خلال النواة الإسنادية نفسها أو من خلال أحد عنصريها: المسند والمسند إليه.

ومصطلح "التوسعة" أو "التتمة" أو "الفضلة"، تأثر فيه الباحث بمارتينيه "Martinet" الفرنسي، الذي عرف الفضلة بأنها "كل عنصر أضيف إلى قول دون أن يغير شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها"^(٢٢)، وهذا ما قرّره نظرية النحو العربي قبل.

ويناقش الباحث مسألة أخرى تتصل بتشعب الجملة وتعدد مستويات التركيب فيها عن طريق ما أسماه "التعدد الأفقي" الذي يقوم على اجتماع عناصر متعددة ذات وظيفة واحدة بواسطة العطف الذي عرفه بأنه "علاقة نحوية تقوم على الجمع بين عناصر تشترك في نفس الوظيفة"^(٢٣) وهو في هذا يحاكي "مارتينيه" أيضاً؛ إذ ميز "مارتينيه" بين نوعين من الفضلات^(٢٤)؛ إحداهما الفضلة بالعطف.

ويشير الباحث إلى أن التعدد قد يكون رأسياً، وذلك بأن ترد المكونات على صورة لفظ مفرد، يمكن أن يحل محله مركب جزئي أو شبه جملة، وهذا ما عبر عنه الباحث "بالتكاثر الرأسي". وهذا نظير ما يكون في النحو العربي في أنواع الخبر أو الصفة أو الحال.

ويعرض لأشباه الجمل^(٤٥) وعلاقتها ببقية العناصر في الجملة، وهو يوافق من ذهب إلى وجوب إلغاء الإعراب المحلي؛ "فقد تعددت الإشارات إلى وجوب تجاوزه"^(٤٦).

ويتناول الربط بين أشباه الجمل وبين عناصر الجملة الأخرى؛ فيرى أن أدوات الربط تخضع، من حيث نوعها ووجودها وعدمه، لوظيفة شبه الجملة ولنوع الكلمة التي تبتدئ بها شبه الجملة، اسماً كانت أو فعلاً. ومن أدوات الربط: الواو، أن، أن؛ فالواو تربط أشباه الجمل المبدوءة بالفعل أو المبدوءة بالاسم، أما (أن) فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة باسم، نحو:

﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنْكُمَ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ الأنعام: ٨١

وأما (أن) فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة بفعل، نحو قوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ

لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ البلد: ٧

أما أشباه الجمل المبدوءة باسم موصول، نحو قوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ الأنبياء: ٣٦. فيمكن اعتبار (الذي) رابطاً (من قبيل أن وأن).

ويعرض للربط بين الجمل، فيرى أنه لكي تحلل الجملة "ينبغي أن تعرف بدايتها ونهايتها" وأن يُعول، في معرفة حدودها، على "مبدأ الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصراً من عناصر مركب آخر"^(٤٧)، وفي ظل هذين الضابطين يفسر اعتبار النحاة القدامى الجمل الابتدائية والاستئنافية والاعتراضية جملاً لا محل لها من الإعراب بتوافر شرطي الإسناد والاستقلال، بخلاف التي لها محل من الإعراب فإنها تقتصر إلى الاستقلال.

ويرى أن الاستئناف هو اجتماع جمل مستقلة في مستوى الخطاب ذات وظيفة واحدة تتمثل في كونها مكونات مباشرة للخطاب، ويتحقق ذلك بواسطة

أدوات الاستئناف، كما أن الاعتراض ضرب من الخروج عن مبدأ الخطية وتسلسل الجمل.

وينبذ الشاوش إلى أن العطف يتصل باجتماع عناصر لها الوظيفة نفسها في مستوى الجملة الواحدة، في حين يتصل الاستئناف بجمل مستقلة لها الوظيفة نفسها في مستوى الخطاب، ورغم هذا الاختلاف بينهما يذكر الباحث أنه قد تعترض بعض المشكلات في ميدان التطبيق، منها:

- الاشتراك في الأدوات: فمن الأدوات ما يكون للعطف والاستئناف كالواو مثلاً.

- الجمل بعد الفعل (قال): يعدها أشباه جمل متعددة مرتبطة بعلاقة عطف لا استئناف "وذلك لاشتراكها في نفس الوظيفة؛ أي مقول القول؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَآمُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ

فِيهَا مَنَازِبٌ أُخْرَىٰ ۚ ﴾ طه: ١٨

- العلاقة القائمة على الظرفية، ومثل لها بهذه الجملة:
" لما لم يَبْقَ من السير في يده إلا يسيرٌ أَمَرَ متعلماً له فتعلق به وصعد في الهواء"

فالمركبات: أَمَرَ متعلماً له -تعلق به- صعد في الهواء. قد توفر فيها شرط الإسناد، ورغم ذلك فهي أشباه جمل تفتقر إلى الاستقلال الذي يعطي التركيب مقومات الجملة -حسب رأيه- ويفضي ذلك إلى اعتبارها مكونات بينها علاقة عطف لا علاقة استئناف؛ لارتباطها بعنصر واحد هو الظرف "لما" وبذا يمكن تحليل الجملة إلى مكونين مباشرين، هما:

لما لم يبق ... يسير	أمر متعلماً الهواء
(مكون مباشر)	(مكون مباشر ثان)

ولا يملك المتأمل في محاولة الشاوش إلا أن يعتقد أنه قدم قراءة تُعين على فهم الظاهرة اللغوية على الرغم مما اعتور منهج التحليل إلى المكونات المباشرة، بعامّة، من مآخذ^(٤٨)، بدت واضحة في عمله؛ ومنها أن هذا المنهج: - يهتم بالتقسيم والتصنيف لمكونات الجملة؛ لأن أنصار المدرسة الوصفية التشكيلية يرون أن اللغة بنية، والنحو علم تصنيفي غايته تحليل هذه البنية إلى مكوناتها دون اعتبار وظائف (Functions) هذه المكونات، أو وظيفة الجملة ذاتها، رغم أن هذا المنهج يدرك -كما ذكرنا- العلاقات الأفقية "Syntagmatic" والرأسية "Paradigmatic"، ولكن من ناحية شكلية أو موقعية، وهذا ظاهر، في عمل الباحث، في تقسيمه الجملة إلى مستويين، وتقسيم مكوناتها إلى مكونات ضرورية وغير ضرورية، وتوسعات الإسناد وتوسعات الدرجة الثانية...

- لا يقدم هذا المنهج وصفاً لجمل تتفق في المبنى وتختلف في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ ۖ الْأَعْلَى﴾ الأعلى: ١. فهذه الجملة معنيان مختلفان؛ فقد يكون (الأعلى) صفة لـ(اسم) أو صفة لـ(ربك)، أو لجمل تختلف في المبنى وتتفق في المعنى، نحو قولك: زيد كريم الخلق، زيد خلقه كريم، خلق زيد كريم.

إن منهج التحليل إلى المكونات المباشرة لا يقدم وصفاً لكل جملة من الجمل السابقة، وغاية ما يفعله أنه يحلل كل جملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة واحدة.

- كما أن هذا المنهج لا يصف العلاقة بين جمل مبنية للمعلوم وأخرى مبنية للمجهول، وكل ما يؤديه أنه يجعل لكل نمطٍ وصفاً تركيبياً يختلف عن الآخر. ولعل هذا ما دفع الشاوش إلى عدم التعرض لمثل هذه الأنماط من الجمل؛ لعلمه أن نحو المكونات المباشرة لا يطرح حلولاً لهذه التراكمات؛

فالوصفيون التشكيليون لا يحفلون بالمعنى ولا يعتكونه وسيلة من وسائل التحليل، بل إنهم يجعلون الوصف الشكلي هو الطريق إلى بلوغ المعنى. وأما تسمية الباحث نائب الفاعل "مفعول المجهول" فلم تمس إلا الشكل؛ إذ لم يقدم تفسيراً للعلاقة بين التركيبين: المبني للمعلوم والمبني للمجهول؛ لأن ذلك يقوده إلى القول ببنييتين: سطحية وعميقة، وهذا ما يتبناه التحويليون ولا تقره المدرسة الوصفية الشكلية^(٤٩).

- لا يقدم هذا المنهج وصفاً شاملاً للجمل المركبة "Complex Sentences"؛ ولذا وجدنا الباحث ينبه، في خاتمة بحثه، إلى أن دراسة الجملة دراسة تركيبية لا تتسنى إلا بالتمهيد لها بدراسة صوتية صرفية تكون لها بمثابة المنطلق والعماد^(٥٠).

كما وجدناه يعرف الجمل المعترضة بأنها "ضرب من الخروج على مبدأ الخطية" لتقته أيضاً بأن هذا المنهج لا يصف هذا النوع من الجمل. - وجانب الباحث الصواب في مأخذه على النحاة القدامى؛ فما ذكر من مأخذ ليس صحيحاً على إطلاقه؛ فقد احتفل النحاة بالمعنى، وكان المعنى ضابطاً في وضع الحدود العامة وما تمتاز به الوظائف النحوية وفي توجيه الإعراب وتحليل التراكيب وسلوك العناصر اللغوية في الجملة وارتباط بعضها ببعض.

المنهج الوصفي الوظيفي

ويمثله نموذج تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي جعل غايته فيه "إلقاء ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"^(٥١).

وموضوع الكتاب الأخص هو المعنى؛ لأن المؤلف يرى أن كل دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. وقد تأثر فيه بسياق الحال "Context of Situation" لدى "فيرث"، وقد أطلق عليه (المقام) وجعل السياق اللغوي موازياً، وأطلق عليه (المقال)^(٥٢).

وعلى الرغم من أن المؤلف صرّح بأنه سيعتمد المنهج الوصفي، وأنه سيتناول النحو تناولاً وصفيّاً بعيداً عن التعليل والتقدير، فإن هذا المنهج لم يكن وصفيّاً خالصاً؛ لأنّ تأثره بنظرية "فيرث" جعل منهجه وصفيّاً وظيفيّاً^(٥٣).

ويأخذ الكتاب بفكرة المستويات "Levels" أو النظام "System" التي استقرّ عليها المفهوم البنيويّ الوصفيّ في دراسة اللغة^(٥٤). وهي أربعة: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وقد حاول أن يفسّر العلاقات بين هذه المستويات بالنظر إلى ثنائية المبنى والمعنى.

وقد أقام تحليله للمستوى النحوي على فكرة التعليق التي استقاها من عبد القاهر الجرجاني أو العلاقات السياقية "Syntagmatic Relations" التي تحكمها شبكة من القرائن المعنوية واللفظية^(٥٥)، التي تؤدي عنده إلى فكرة "تضافر القرائن"^(٥٦)، وملخصها أن المعنى النحوي لا يستبين بقرينة واحدة مهما كان خطرهما، وإنما تتعاون القرائن المختلفة وتتضافر على بيان المعنى في الجملة^(٥٧). ويوضّح ذلك من خلال الجملة: "أكرم زيدٌ محمداً" فيذكر أن كلمة (زيد) فاعل، وقرائنه^(٥٨):

- ١- الإسناد: قرينة معنوية.
 - ٢- البنية: لأنه اسم (قرينة لفظية).
 - ٣- العلامة الإعرابية: لأنه مرفوع (قرينة لفظية).
 - ٤- التضام: كل فعل يستلزم فاعلاً (قرينة لفظية).
 - ٥- الرتبة: متأخر عن الفعل (قرينة لفظية).
- وكذلك نرى القرائن الدالة على أن كلمة (محمداً) مفعول به، وقرائنه:
- ١- البنية: فلو لم يكن من قبيل الأسماء ما صحت له المفعولية (اللفظية).
 - ٢- التعدية: وتفهم هذه العلاقة ما كان مفعولاً به (معنوية).

٣- العلامة الإعرابية: فلو لم يكن منصوباً ما كان مفعولاً به (لفظية).

وقد شاب هذا النموذج، على أهميته، بعض المآخذ، منها أن تمام حسـن أسرف في الاهتمام بالمعنى، وهذا الموقف منه ضد الاتجاه الشكلي، كما أن ذلك جاء على حساب درس الجملة؛ فقد انتحى منحى وظائفها أهمل فيه الوجه الشكلي من التركيب النحوي؛ فنتج عن ذلك أن خلا الكتاب من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة، عدا أن ذلك التركيب عنده^(٥٩) انحصر في الجملة الخبرية والجملة الإنشائية وما تفرّع عنهما، وهو قليل في دراسة التراكيـب^(٦٠).

المنهج التحويلي التوليدي

ويُضمُّ المنهج التحويلي التوليدي إلى المناهج التي تبناها المحدثون في تقويم الدرس النحوي العربي، ويحسن قبل تناول جهود المحدثين الذين أفادوا من هذا المنهج في دراسة الجملة العربية؛ أن نشير إلى أن من أهم الأفكار الرئيسة التي انبنت عليها أفكار هذه المدرسة أن:

- النحو وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لغة معينة، وهذا يعني أن "البحث موجه بشكل رئيس للجملة على اعتبار أنها الوحدة اللغوية الأساسية"^(٦١).
- للجمل الحقيقية المنجزة فعلاً "بنى عميقة" يتحتم وصفها لفهم "البنى السطحية".
- للحدس "Intuition" دوراً مهماً في تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة، فالسامع المثالي له ملكة "Competence"، قادرة على ذلك، وإن كان إنجازها "Performance" الفعلي لجمل اللغة محدوداً ضرورة^(٦٢).

كما يحسن، أيضاً، أن نبين المراحل التي قام عليها هذا المنهج؛ ليوقف، من ذلك، على تدرج بناء الجملة فيه، فمن المعروف أن نظرية "تشومسكي" مرت بمرحلتين: الأولى: يؤرخ لها بكتابه Syntactic Structures الذي صدر سنة ١٩٥٧م، والثانية: بكتابه Aspects of the theory of

syntax الذي صدر سنة ١٩٦٥م، وخلال المرحلة الأولى مرت عملية بناء الجملة وتوليدها في ثلاث طرق:

نقوم الأولى على مبدأ مؤداه أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات، فإذا اخترنا، مثلاً، كلمة "هؤلاء" لكي نبدأ بها الجمل، فإن هذا الاختيار يحدد العنصر التالي له فنقول: هؤلاء الطلاب أو هؤلاء الطالبات. والاختيار الثاني هو الذي يختار العنصر الثالث... وهكذا حتى نصل إلى نهاية الجملة.

وأطلق على هذه الطريقة "Finite State" ^(٦٣) أي الحالة المحدودة، والنحو منصب على التركيب أكثر من الدلالة، ولا تستطيع هذه الطريقة تفسير العلاقات بين الكلمات غير المتجاورة، كما أنها تنتج عدداً محدوداً من الجمل، وقد تولد جملاً غير صحيحة ^(٦٤).

وتقوم الثانية على تحليل الجملة إلى مكوناتها باستغلال فكرة منهج المكونات المباشرة التي نادت بها المدرسة الوصفية، وينطلق تشومسكي في توليد الجملة عن طريق إعادة كتابة أركان الجملة، فجملة "الرجل ضرب الكرة" تحلل وفق القواعد التالية ^(٦٥):

- ١- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي
الرجل ضرب الكرة ← الرجل + ضرب الكرة
- ٢- المركب الاسمي ← أداة التعريف + اسم
الرجل ← أل + رجل
- ٣- المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي
ضرب الكرة ← ضرب + الكرة
- ٤- أداة التعريف ← أل
- ٥- الاسم ← (رجل، كرة، طعام...)
- ٦- الفعل ← (ضرب، أكل،)

وأطلق على هذه الطريقة "Phrase Structure Grammar" أي قواعد تركيب الجملة أو قواعد تركيب الضمائم.

وتتماز هذه الطريقة بقدرتها على توليد عدد من الحمل بهذه القواعد البسيطة وبعدها من العناصر، لكنها لا تستطيع أن تحلل جملاً تحتل أكثر من معنى^(١٦)، كما أنها لا تولد جملاً مركبة ولا مبنية للمجهول.

وأما الثالثة فأطلق عليها القواعد التحويلية "Tranformational"، وتحتوي هذه الطريقة على عدد من القواعد التفصيلية، بقصد سد النقص في الطريقة الثانية؛ إذ أدخلت عناصر، مثل: الأفراد، والجمع، والأفعال المساعدة، والأزمنة، والبناء للمجهول؛ ويمكن تبين ذلك بمقارنة القواعد السابقة بالقواعد التالية في الجملة العربية^(١٧):

- ١- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي
- ٢- المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي
- ٣- المركب الاسمي ← مركب اسمي (مفرد)
مركب اسمي (جمع)
- ٤- مركب اسمي مفرد ← أداة تعريف + اسم
- ٥- مركب اسمي جمع ← أداة تعريف + اسم + جمع
- ٦- أداة التعريف ← أل
- ٧- الاسم ← (رجل، كرة، باب ...)
- ٨- الفعل ← فعل مساعد + فعل
- ٩- الفعل ← (ضرب، أكل، أخذ....)
- ١٠- زمن الفعل ← مضارع، ماضي
- ١١- صيغ الفعل ← فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ

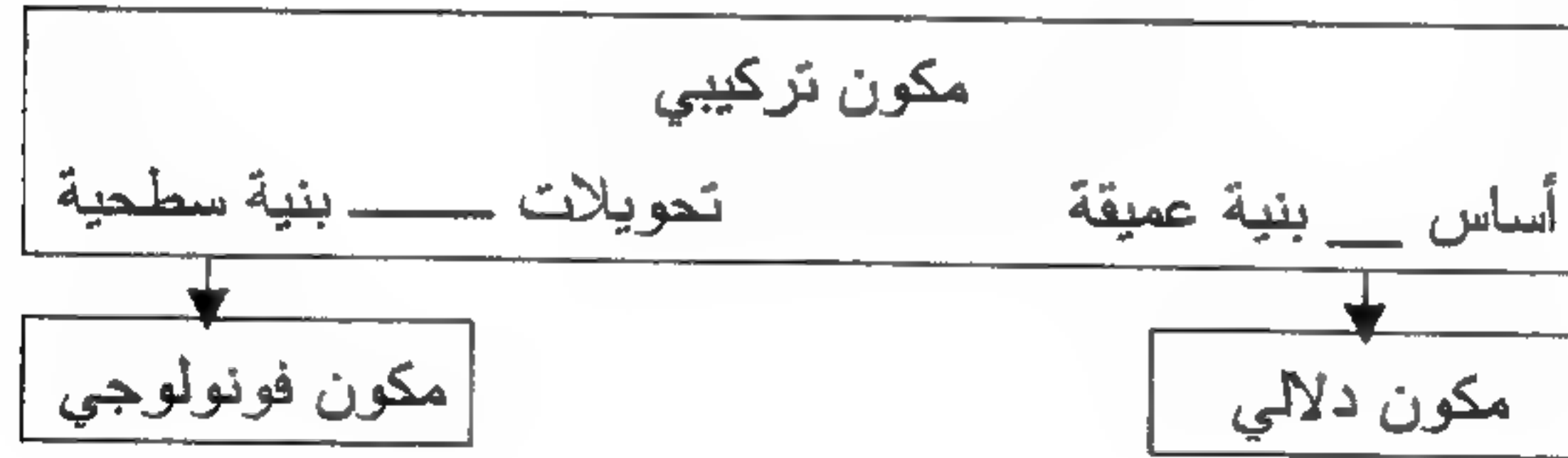
وبذا تنفس هذه الطريقة مجالاً أكبر من الاختيارات، والتحويلات فيها قواعد تحول السلاسل النهائية، في التحليل الشجري، إلى بنية سطحية محولة

عنها، ولها صورة صوتية. ومن أهم هذه القواعد عند التحويلييين: الحذف (Deletion)، والإحلال (Replacement)، والتوسع (Expansion)، والاختصار (Reduction)، والزيادة (Addition) وإعادة الترتيب (Permutation)، ويرى بعض المحدثين أن هذه القواعد يمكن أن ترد إلى قاعدتين: الحذف، والزيادة^(٦٨).

وفي المرحلة الثانية التي يؤرخ لها بكتابه الثاني الذي صدر سنة ١٩٦٥م؛ أضاف "تشومسكي" العنصر الدلالي إلى نظريته، وعرف هذا التطوير بـ "النظرية المعيارية أو النموذجية" "Standard theory".

وأهم ما يميز هذه المرحلة أن السلاسل النهائية في التحليل الشجري لم تعد هي الأساس الذي تحول منه الجمل، بل تميزت البنية العميقة من البنية السطحية، وترتب على ذلك أن التحويلات أصبحت تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية؛ فغدت التحويلات بذلك إجبارية^(٦٩)، كما جرى التأكيد على أن البنية العميقة للجملة هي المؤهلة لتفسيرها دلاليًا^(٧٠).

ويقدم الرسم التالي صورة للنظرية تبين أهم مكوناتها:



شكل (٣)

حيث يتكون المكون التركيبى من مكونين هما^(٧١):

أ- الأساس "Base": وفيه تستخدم رموز الفصائل (Category symbols) نحو: م ف (مركب فعلي)، م س (مركب اسمي) والعلاقات النحوية، مثل: المسند والمسند إليه، والعلاقات النسقية، نحو:

ج ← م ف + م س

ويحتوي هذا الأساس على ثلاث قواعد^(٧٢): القواعد التفريعية (Branching rules) التي تنتج شجرة من الأبواب تخطط البنية العميقة للجملة، والقواعد التفسيرية، وهي تحدد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية (Lexical rules) أن ينضم بعضها إلى بعض، وذلك من أجل تفسير التركيب دلاليًا، وأما القواعد المعجمية فتوضح المفردات والعناصر المعجمية التي تحل في بنى التركيب وفق قواعد خاصة، ولكل عنصر من هذه العناصر سمات فنولوجية وتركيبية ودلالية تميزه من غيره، فكلمة "رجل" مثلاً: اسم عاقل مذكر حسي معدود^(٧٣).

ب- المكون التحويلي: ويقوم بنقل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وتحتاج البنية السطحية إلى المكونين التأويليين: الصرفي - الفونولوجي، الذي يربط بين البنية السطحية والمستوى الصوتي وفق قواعد خاصة بكل لغة، والمكون الدلالي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية العميقة التي تحدد التفسير الدلالي للجملة.

هذه هي أبرز ملامح المنهج التحويلي التوليدي، وقد تقبله كثير من علماء اللسانيات، ولكن تشومسكي أجرى تعديلاً ثالثاً على النظرية النموذجية بعد عام ١٩٧٠م، أطلق عليه "النظرية النموذجية الموسعة" "Extended Standard theory" هدف من خلاله إلى إغناء المكون الدلالي، فقد أدخل إلى نظريته فرضيتين: الفرضية المعجمية لحل بعض الصعوبات المتعلقة بالمفردات، والفرضية التفسيرية بقصد التغلب على بعض المشكلات الدلالية؛ فقد ربط تشومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء^(٧٤).

وقد تطورت نظرية تشومسكي تطوراً كبيراً ليس على يديه حسناً، بل على أيدي تلاميذه وأتباعه ومساعديه أيضاً؛ فانبثقت منها فروع وفرضيات متعددة شغلت معظم علماء اللغة.

وقد تأثر عدد كبير من المحدثين العرب بالنظرية التحويلية التوليدية وبالأنظار والفرضيات التي تفرعت عنها، وجاء هذا التأثير متفاوتاً، فمنهم من

كانت محاولته في وصف العربية شاملة، ومنهم من كانت محاولته جزئية تتلوه فيها ظاهرة معينة. وفي إطار البحث وأهدافه نكتفي بعرض محاولات: محمد أمين الخولي وميشال زكريا وعبد القادر الفهري ومازن الوعر؛ بحكم كونها محاولات شاملة.

محاولة الخولي

وتعد دراسة محمد أمين الخولي أول محاولة لوصف النحو العربي على أساس القواعد التحويلية، منتقياً بفرضية تشارلز فلمور "Charles Fillmore" (٧٥) المطورة عن نظرية تشومسكي في مرحلتها الثانية، وقد أقام دراسة على عينة من تراكيب العربية بلغت اثنتين وخمسين جملة.

ويرى الباحث أن هذه الفرضية من أكثر الفرضيات ملائمة للعربية لبساطتها وعالميتها (٧٦). وتتألف من خمسة قوانين، هي:

١- الجملة ← (مشروطة) + مساعد + جوهر (٧٧).

٢- المشروطة ← روابط خارجية، ويقصد بها الكلمات التي تربط بين هذه الجملة وسابقتها، مثال ذلك قولنا: ولهذا، وبناءً على ذلك. وتشمل أيضاً ظروف الزمان وأدوات الاستفهام وأدوات النفي.

٣- الجوهر ← فعل + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل) (٧٨).

٤- المحور ← العبارة الاسمية. ويقصد بها ما تكون من اسم وتوابعه.

٥- العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + اسم + جملة.

والمعرف مثل (أل) التعريف، وضمائر الإضافة، نحو: كتابي، كتابك، كتابه، ومن شروط العبارة الاسمية أن تحتوي في التركيب الأساسي على عنصرين، هما: جارٍ واسم. وإضافة عنصر (جملة) في هذا القانون يجعله قانوناً تكرارياً، وهذه التكرارية ضرورية لتكوين الجملة المركبة.

ويُذَكَّرُ أَنَّ الخولي أدخل تعديلاً على القانون الخامس، حيث غيّر موضع (جملة) ليصبح بعد (اسم)؛ ذلك أن كلمة (جملة) إذا كانت صفة لاسم في العربية فإنها تأتي بعده^(٧٩).

ووفقاً لفرضية فلمور^(٨٠) وما أدخله الخولي من تعديل عليها، وصف الباحث جُمْلَ العينة التي اختارها، ومن ذلك، مثلاً، وصفه جملة: ما أَجْمَلُ البيت، هكذا^(٨١):

ما + أَجْمَلُ + البيت

فاعل + مساعد، فعلية + محور

ثم حدّد للمفردات، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً أو أداة، سماتٍ معينة^(٨٢)، ثم صاغ ستة وثلاثين قانوناً تحويلياً^(٨٣)، منها مثلاً:

القانون التحويلي الخامس: [إجباري]، تقديم الفاعل أو المحور.

الوصف التركيبي : مساعد + فعلية + فاعل أو محور.

التغيّر التركيبي : مساعد + فاعل أو محور + فعلية.

مثال : يكون + ضحوك + الولد

يكون + الولد + ضحوك

وهذا المنتج الأخير مؤقت؛ إذ لا بُدَّ من إجراء تحويلات، كما يقول الباحث، حتى يتول التركيب إلى: الولد ضحوك. ومن هذه التحويلات: حذف (يكون)، وإدخال الحركات^(٨٤).

وخلاصة القول في عمل الخولي أن القوانين التحويلية التي وضعها لم تتسم بالبساطة التي وصف بها فرضية فلمور، كما أنها كثيرة؛ إذ لم يحصرها في أطر كلية وفقاً لها عند التحويليين، ممثلة في: الحذف والإحلال والتوسع... التي سبق بيانها، كما أن هذا يعقّد القواعد، ولا يتواءم مع مبدأ الاقتصاد في الدراسات اللسانية^(٨٥)، ثم إن الخولي استعمل فرضية وضعت لوصف لغة أخرى، واللغات تشترك في سماتٍ وتنفرد كلٌّ منها في أخرى؛ فالأفعال المساعدة

أو الضمائر المنعكسة والمشروطة واعتبار الاسم المرفوع بعد (كان) فاعلاً... كل أولئك لا تسوّغه طبيعة العربية، يضاف إلى هذا أن الخولي احتفى بهذه القواعد فصرفتّه عن الاهتمام بالمعنى في تحليله.

محاولة زكريا

أما ميشال زكريا فقد ألف عدداً من الكتب في الألسنية والألسنية التوليدية والتحويلية، وما يعنينا في إسهاماته ما تناوله في باب الجملة. ويمهد لدراسة الجملة بعرض الخطوط الأساسية للمنهج التحويلي التوليدي، ثم يتناول الجملة البسيطة، فيعرض لمفهومها عند النحاة العرب وقسمتها إلى اسمية وفعلية... منتهياً إلى أنها قسم واحد عنده، هو الجملة الفعلية^(٨٦).

ومن المسائل التي عالجها قضية الرتبة في الجملة العربية، وهو يرى أن النمط:

ف (فعل) + فا (فاعل) + مق (مفعول)

هو الترتيب الأساسي في البنية العميقة^(٨٧). ويبرهن على صحة هذا النمط بأدلة كثيرة، منها أن الأنماط الأخرى^(٨٨) تحتاج إلى ضوابط وتحويلات إضافية^(٨٩)، والأفضل - كما يرى - أن نختار القاعدة المقتصدة التي تحتوي على أقل عدد من التحويلات.

أما مؤلفات الجملة عنده فتقوم على ركنين: ركن الإسناد وركن التكملة، أما ركن الإسناد فتبينه القاعدة:

ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي
فعل + فاعل + مفعول + جار ومجرور

ويمكن إجراء تحويل بنقل الاسم المجرور بحرف الجر في هذا الركن إلى موقع الابتداء تاركاً في موقعه ضميراً عائداً إليه.

أما ركن التكملة فيتألف من عناصر لا ترتبط مباشرة بالفعل، إنما تعود إلى الجملة بأكملها، أما الاسم المجرور في ركن التكملة فلا يمكن نقله إلى موقع

الابتداء تاركاً وراءه ضميراً. ويمكن أن نمثل لما ذكره بقوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ القصص: ٧٩؛ فالجار والمجرور (في زينته) ركن تكملة، بوصفهما يقعان في موضع الحال، والأغلب في الحال أن يكون فضلة؛ لذا يجوز في الكلام: في زينته خرج على قومه، دون أن يترك ضميراً في الموقع المنقول منه. أما الجار والمجرور (على قومه) فهو من أركان الإسناد؛ إذ يتعلقان بالفعل (خرج)؛ لذا يجوز في الكلام: القوم خرج عليهم في زينته، بترك ضمير في الموقع المنقول منه.

ويصف زكريا البنية العميقة للجملة العربية مستخدماً سمات للركن الفعلي تبين: زمنه، وتعديته ولزومه، وما ينتج عنه...^(٩٠) ويستخدم سمات أخرى للركن الاسمي تبين: تعريفه وتكثيره، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيته...^(٩١) وسمات أخرى للحرف قريبة من معاني حروف الجرّ في النحو العربي^(٩٢).

ويختتم حديثه عن الجملة بتناول موضوع "النعت" ذاهباً إلى أنه "يعمل عمل الفعل في الجملة"^(٩٣) ومن أمثلته التي أوردتها: جاء الرجل القاتل زيدا، وبنيته العميقة: جاء الرجل الذي قتل زيدا، متكناً على أن الألف واللام في (القاتل) بمعنى: الذي قتل.

ولا يخفى أن الباحث اعتد النعت وصفاً؛ فاشتق منه فعلاً، وليس الأمر كذلك؛ فالنعت غير الوصف؛ إذ الوصف في مصطلحات النحاة يطلق على المشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، كما أننا لا نعلم أحداً من النحاة ذهب إلى أن النعت يشتق منه، فأصل المشتقات الفعل أو المصدر على خلاف في ذلك.

وإلى جانب هذا نجد أن الأمثلة التي حلّها الكاتب مصطنعة، كما أنه تناول عنصراً واحداً من عناصر التحويل اقتصر فيه على نقل العنصر من موقع إلى آخر، وأهمل عناصر كثيرة.

محاولة الفهري

أما عبد القادر الفهري فينطلق في محاولته وصف العربية من اعتقاد مؤداه أن هناك حاجة إلى إعادة وصف العربية؛ لأن "اللغة التي وصفها سيبيويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية"^(٩٤). كما أن المعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة.

والبديل الذي يطرحه الفهري يقوم على أن البحث في اللسانيات العربية يجب أن يقسم إلى ثلاثة أقسام^(٩٥): وصفي، وهو ما يسميه بلسانيات الظواهر، وتاريخي يؤرخ للعربية أو للفكر اللغوي العربي، وأبستيمي يدخل فيه إمكان نقل بعض المفاهيم وترجمتها من التراث إلى النماذج الحديثة وترجمتها.

أما الأصول والأنظار التي يتبناها الفهري في وصف العربية فمأخوذة من النظرية المعجمية الوظيفية كما طورتها، في إطار النحو التحويلي التوليدي، الباحثة الأمريكية "بريزنن" "J.Bresnan" منطلقاً من أن أحد الإشكالات الأساسية بالنسبة لكل نظرية نحوية هو تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها، وتحديد الروابط بين البنية المحمولية، وهي العلاقات الدلالية (المحمول وموضوعاته) وبين البنية المكونية، وهي العلاقات التركيبية بين المكونات كما تنتظم في السطح، ويتم هذا التوافق، في النظرية المعجمية الوظيفية، بوساطة الوظائف النحوية. وتسند الوظائف النحوية إلى المكونات بوساطة القواعد التركيبية، وإلى الموضوعات بوساطة القواعد المعجمية، وهذه الوظائف هي: الفاعل(فا)، والمفعول (مف)، والمفعول غير المباشر(مف.غ.ب)، والمالك (ما)، والفضلة (فض)، والملحق (لح).

وتألف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبية لبناء البنية الوظيفية، التي تشكل بدورها مدخلاً (Input) للمكون الدلالي الذي يترجمها صورة منطقية ملائمة، في حين تؤول البنية المكونية فونولوجيا. وهكذا نجد أن الجديد في هذه النظرية هو إضافة المكون الوظيفي؛ وبذا تكون مكونات الجملة، هي^(٩٦):

المكون المركبي، والمكون الوظيفي، والمكون التحويلي، والمكون الصوتي، والمكون الدلالي.

وفي إطار هذه الأصول يعالج الفهري قضية الرتبة في الجملة العربية، وهو يرى أن أصل الرتبة فيها هي من نمط:

ف فا مفا ١ مفا ٢

ويبرهن على صحة هذه النمطية بأدلة كثيرة^(٩٧)، أما الجملة الاسمية التي لا يكون فيها المسند فعلاً، نحو: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ الفتح: ٢٩، ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ﴾ الأعراف: ٤٩، فيلجأ فيها إلى افتراض رابط مقدر، هو (كان) مزود بسمه الجهة والزمن، والمركب الاسمي بعده فاعل وليس مبتدأ كما قال النحاة. وهذه الجمل توافق جملاً تظهر فيه (كان)، نحو: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ الأحزاب: ٤٠. وافترضه هذا يوحد بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية؛ أي يجعلهما ترتدان إلى بنية عميقة واحدة، وقد أطلق على هذا الافتراض "الافتراض الرابطي"^(٩٨).

ويعرض الفهري، ضمن هذا الإطار، لما أطلق عليه: التبئير (Focalisation) أو الموضوعة (Topicalisation)، ويصفه بأنه "عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (Major Category) كالمركبات الاسمية أو الحرفية

أو الوصفية من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)،
أي مكان البؤرة^(٩٩)؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ الفاتحة: ٥ .

ومن مميزات التبئير أن العنصر المبار لا يترك أثراً ضميرياً في موقعه
السابق (داخل ج)، ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع.
وتخضع عملية النقل لقيود^(١٠٠) اتكأ في بعضها على مقولات النحاة
القدامى المتعلقة بأدوات الصدارة، واتكأ في بعضها الآخر على ما أطلق
عليه تشومسكي "التتابع السلبي" (Successive Cyclicity) ويقضي هذا المبدأ
بأن يتم النقل من المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف، وذلك نحو
قولك: - من تريد أن أنتقد؟

حيث ميدان تحويل هذه الجملة من بنيتها العميقة، هكذا:

١- تريد أن أنتقد مَنْ.

٢- تريد مَنْ أن أنتقد.

٣- مَنْ تريد أن أنتقد.

ف (مَنْ) انتقلت من (١) إلى (٢) إلى (٣).

ويطلق على التغيير الذي يحدث بعد الفعل ويغير محلّياً رتب الفضلات؛
الزحَلقة أو الخفق (Scrambling)، نحو:

- ضَرَبَ زيدَ الولدَ، وضَرَبَ الولدَ زيدَ.

- وجاء البارحة كثير من الرجال، وجاء كثير من
الرجال البارحة.

ويمتنع أن نقول: -جاء كثير البارحة من الرجال.

لأن العنصرين (كثير) و(من الرجال) عنصران متلازمان.

ويظهر الفرق بين التبئير والخفق في عدد من البنى فيها نوع من
التسوير "Quantification" كالنفي والحصر والاستفهام، وتتضمن ألفاظاً خاصة

(نحو: شيء، أحد، قط...) أو سوراً فارغاً^(١٠١)؛ إذ لا ترد الأسوار الفارغة أو الألفاظ الخاصة في البنى التبئيرية؛ لأن البؤرة تقع حاجزاً في وجه التسوير، فتسوير النفي، مثلاً، لا يمتد إلا إلى البؤرة ولا يتعداها إلى مكونات داخل الجملة، نحو:

١- ما زيدا ضربتُ

٢- ما زيدا ضربَ أحدٌ

٣- ما زيدا ضربتُ قطَّ

ولذا فالجملتان: ٢، ٣، لاحتتان، أما الجمل المخفوفة فإن تقديم المفعول بعد الفعل لا يغير ميدان التسوير، نحو: ﴿لَنْ تَنْفَعَكُم أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ الممتحنة: ٣

ومثل ذلك في الاستفهام: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا﴾ الأنعام: ١٦٤

في حين يمتنع ذلك في الجمل المبارة، نحو: قال تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ

لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ﴾ المائدة: ١١٦

وعلى هذا فقاعدة الخفق "لا تؤثر بشكل يذكر في الصورة المنطقية للجملة، ولذلك يمكن اعتبارها قاعدة أسلوبية لا تحويلية"^(١٠٢).

وبعالم الفهري ضمن قضية الرتبة، ظاهرة التفكيك "Dislocation" وهو باعتبار الجهة نوعان: تفكيك إلى يمين الجملة كما في (١) وتفكيك إلى يسارها كما في (٢):

١- زيدا ضربته.

٢- ضربته زيدا.

ففي (١) تفكيك إلى اليمين تولّد عن طريق تحويل نقل، حيث نقل
العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي، وترك مكانه أثراً
ضميرياً.

ويختلف التبئير عن التفكيك في أن الأول مقيد بقيود إعرابية؛ إذ يشترط
فيه أن ترث البؤرة إعراب المصدر الذي انتقلت منه، أما العنصر المفكك فيكون
مرفوعاً دائماً.

وفي إطار الرتبة في الجملة العربية تناول موضوع الاشتغال متسائلاً:
تفكيك أو تبئير^(١٠٣)؟ وبداية يرى أن الاشتغال لم يعد أسلوباً مستعملاً في العربية
الحالية، وأن النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم (تقديم المفعول) والاشتغال بنى
مختلفة بحكم أخذهم بفكرة العامل، وبعد أن يعرض لخصائص الاشتغال عند
النحاة، يرى أن الاشتغال يماثل التبئير من وجوه، ويمثل التفكيك من وجوه،
وقدّم أمثلة في ذلك^(١٠٤).

ومن القضايا الأساسية في تركيب الجملة التي عرض لها ظاهرة "الربط
الإحالي" (Referential Binding) ويمهد لذلك ببيان أن اللغات تختلف باعتبار:
رتب المكونات الأساسية داخل الجملة، وتطابق الفعل وعدم تطابقه وفاعله في
صفات الجنس والعدد، ومسألة بروز الضمير الفاعل بصفة إجبارية أو
اختيارية^(١٠٥) ويرى الفهري أن بين هذه الخصائص علاقة، وأن هناك نظرية
للتطابق (Agreement) ونظرية للعناصر الفارغة (Empty elements) تحددان
التصنيفات الممكنة في اللغات الطبيعية.

والإشكال الذي يسعى الفهري إلى معالجته في العربية، وهي من اللغات
الطبيعية من نمط: (ف فا مف)، مطروح بالنسبة إلى مجموعتين من الجمل:
الأولى: تتضمن جملاً، مثل: ١- جاء ٢- جاءا ٣- جاؤوا.

والإشكال: معرفة طبيعة الألف والواو: ضمير أم علامة تطابق بين الفعل
والفاعل^(١٠٦).

ويعرض الفهري، قبل إجابته عن هذا الإشكال، لآراء النحاة^(١٠٧) على نحو مفصل، ويقدم، بعد ذلك، تحليلاً في إطار النظرية المعجمية الوظيفية، متكئاً فيه على الدارجة المغربية؛ إذ تجعل هذه اللهجة إسقاط الضمير (هم) في نحو: جاؤوا هم، اختياريّاً؛ فيقال: جاؤ.

ويستخلص من ذلك أن الواو حرف للمطابقة (Agreement) وليس ضميراً. وبناء على هذا التحليل يرى "أن نستغني عن التصور الذي يلجأ إلى أبواب التوكيد والبدل؛ لتخريج الأمثلة التي قدمنا" وجوز "أن يكون المرفوع تفكيكاً"^(١٠٨).

ومن القضايا المهمة، أيضاً، التي تناولها في إطار التوافق بين النحو والمعجم المراقبة الإحالية "Control"، والعائدية "Anaphora"، وقد وصفها بأنها "مسألة مركزية في التركيب العربي؛ لأن عدداً من الظواهر تتمحور حولها..."^(١٠٩) ونعرض لظاهرة واحدة، من هذه الظواهر، ترتبط بالمحمول ودوره في تحديد مكونات الجملة والعلائق التركيبية والإحالية بينها.

يعرض الفهري للتركيبين:

- ١ - جاء زيدٌ راكباً.
- ٢ - كان زيدٌ راكباً.

ويفرق بينهما على مُستوى البنيتين: الوظيفية والحملية؛ فالصفة (راكباً) في (١) حال ملحقّة غير ضرورية لسلامة البنية الوظيفية للجملة، وهي لا تنتمي للبنية الحملية للفعل، أما الصفة (راكباً) في (٢) فهي فضلة حملية Predicate complement "لفعل المراقبة (كان) تنتمي للبنية الحملية للفعل، وبدونها لا تقوم الجملة"^(١١٠)؛ أي إن الفعل يقتضيها، في مفهوم نحائنا القدامى.

والتمييز بين الأوصاف الملحقات والأوصاف الفضلات يكتسي طبيعة وظيفية وحملية، وتؤكد العمليات العائدية هذا الاختلاف الوظيفي^(١١١)، وهذه نماذج تركيبية يعرض لها الفهري تؤكد ما ذهب إليه:

٣- كان زيداً راكباً. ٤- ظننت زيداً راكباً. ٥- زيدٌ كان أبوه راكباً.
حيث مراقب فاعل الصفة (راكباً) يتحدد بفاعل (كان) في الجملتين:
٣، ٥، وهو (زيد) و (أبوه)، ومفعول (ظن) في الجملة (٤)، وهو (زيداً) أما
الجملتان:

٦- لقيت زيداً راكباً ٧- زيدٌ لقي أباه راكباً
فسابق فاعل الحال (راكباً) فيهما قد يلتبس: إذ يحتمل أن يكون السابق
فاعل الفعل الرئيس أو مفعوله في الجملة (٦)، أو المفعول في (٧)^(١١٢) وهذا
أول اختلاف بينهما، أما الاختلاف الثاني بين الوظيفتين من حيث عملية المراقبة
والإحالة فيتضح من المثالين:

٨- لقيت زيداً راكباً وراجلاً. ٩- ظن زيد عمرأ راكباً وراجلاً.
حيث يوجد حالان في مركب عطفي؛ إذ يمكن أن يراقب كلا منهما
سابقان متغايران، وهذا النمط من المراقبة لا يكون مع الفضلات الحملية؛
فالجملة (٨) تحتمل: أن يكون فاعل الركوب هو الضمير (في لقيت) وفاعل
الرجل (زيد)، أو أن يكون أحد الملتقين راكباً والآخر راجلاً دون تحديد.
أما الجملة (٩) فالتأويل الوحيد هو الذي يراقب فيه المفعول (عمرأ)
فاعل (راكباً) وفاعل (راجلاً) في آن واحد^(١١٣).

وثالث هذه الاختلافات أن تأخذ الأحوال سوابق مبعثرة^(١١٤) Split
"Antecedent" تعبر عن وظائف نحوية مختلفة، كما في (١٠)، (١١)، بخلاف
الفضلات الحملية فلا يتحقق ذلك فيها، ولذا فالجملتان (١٢)، (١٣) لاحتتان:

١٠- لقيت زيداً راكبين. ١١- زيد لقي عمرأ راكبين.

١٢- ظن زيد عمرأ راكبين. ١٣- زيد ظن عمرأ راكبين.

وبين مما سبق أن الفهري يميز بين نوعين من المراقبة: المراقبة الوظيفية، وهي "خاصية للفضلات الحملية" والمراقبة العائدية، وهي التي نصادفها مع الأحوال^(١١٥).

هذه مسائل مختلفة تبين المنهج الذي تبناه الفهري في معالجاته ودراساته، وهو يسعى إلى إعادة وصف العربية من خلال ما أسماه "لسانيات الظواهر" بهدف وضع العربية في مصاف اللغات الطبيعية. وخلاصة القول في عمله من خلال ما قدمنا:

- لا نوافق الباحث فيما ذهب إليه من أن معطيات القدماء ناقصة لا تصلح للانتفاع بها في بناء نظرية عربية؛ إذ لا نمل من القول من أن نظرية النحوي العربي نظرية شامخة، وأنه لا بد من الاستفادة من معطيات القدماء مهما أصل أي باحث وشاد، لأننا لا نستطيع أن ننسلخ منها كما أكد ذلك كثير من الباحثين المحدثين، وهو نفسه أفاد من مقولات النحاة في مواضع كثيرة من دراساته، من ذلك مثلاً: فكرة التسوير، والمراقبة الوظيفية وقيود التبئير.

- أثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية، هي بنية الجملة الفعلية التي يرى أنها من نمط: (ف فا مف) ونفى وجود الجملة الاسمية، وبرهن على صحة ذلك بعرض صور للتغيير في رتبة الجملة أكدت هذه النمطية، كالتبئير والخفق والتفكيك وظاهرة الاشتغال والربط الإحالي والمراقبة الوظيفية والمراقبة العائدية، ونفى وجود الجملة الاسمية، ليؤكد أن اللغة العربية لغة طبيعية.

وليس الأمر كذلك، فلكل لغة خصائصها، والقول بوجود نمطين من الجمل في العربية لا يعني أنها لغة غير طبيعية أو أنها معقدة، ولا يعني أن وجود نمط يجعلها طبيعية، فما ذهب إليه الباحث -فيما أرى- غير دقيق، يدل على ذلك ما كشفه النحاة في تجليات استعمال نمطي الجملة في مواقف مختلفة من الأداء حقق فيها النمطان دلالات مختلفة.

أما الجمل التي لا تتضمن فعلاً، نحو: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ الفتح: ٢٩،

فقدّر فعلاً سماه "الرابطه" وقدره بالفعل الناقص "كان" وأعرب الاسم المرفوع فاعلاً، وهو أمر غير دقيق أيضاً؛ لأن الفعل (الذي يأخذ فاعلاً) يدل على حدث وزمان و (كان) الناقصة ليس دالة على الحدث حتى يكون لها فاعل، كما أن "الربط بين دلالة الوحدة المعجمية والوظائف النحوية التي تتطلبها من الأسس التي يعتمدها المنهج المعجمي الوظيفي" الذي يتبناه الفهري"، وهذا لا يتضح في القول بفعليه: "كان" وطلبها للفاعل كباقي الأفعال^(١١٦) وعلى هذا فليس عدم وجود فعل الكون نقصاً في العربية؛ فهذه الرابطه وظيفتها تركيبية فقط، وليس لها وظيفة دلالية؛ إذ يغني تركيب الجملة العربية عن ذلك.

- أضاف أبعاداً جديدة في وصف بنية الجملة العربية تأخذ في اعتبارها ضرورة التوافق بين القواعد والمعجم وذلك من مثل ما قدمنا في "المراقبة الوظيفية" و "المراقبة العائدية"، حيث إن القيود التي نلاحظها في "المراقبة الوظيفية" ناتجة عن طبيعة البنية الحملية لأفعال المراقبة (وهي الأفعال الناسخة: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وأفعال المقاربة والشروع) والدور الذي تؤديه الفضلات الحملية في التركيب.

ورغم أخذه بهذه المنهجية، منهجية النظرية المعجمية الوظيفية، فإنها ليست كافية في شرح الوجوه الدلالية للجملة العربية.

- يظهر مما قدمه الفهري في موضوع الاشتغال أن الاشتغال يجيء في صور شتى؛ فقد يكون تبثيراً أو تفكيكاً أو اشتغالاً بالرفع أو اشتغالاً إلى اليسار... ونحن لا نوافق الفهري في الصورة الأخيرة التي مثل لها بـ: ضربته زيداً، حيث اعتبر (زيداً) منصوباً على الاشتغال وهو عند النحويين بدل، وتقدير النحاة أدق؛ لأن الضمير في (ضربته) سبق المشغول عنه (زيداً) والأصل العكس، ثم جيء بعد ذلك بـ (زيداً) ليفسر الضمير على البدلية.

- اعتماد الفهري المغربية الدارجة في تحليل بعض الظواهر، ومساواتها بالفصحى، أمر لا يُسلم به؛ لأن النحو العربي قام على تقعيد اللغة الفصيحة.

محاولة الوعر

أما مازن الوعر فقد انتفع في محاولته بالنظرية الدلالية التصنيفية التي وضعها "ولتر كوك" "W.Cook" (١٩٧٩).

ويمهد لدراسته ببيان أن التراكيب في العربية قسمان، هما: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي وأن هذه القسمة قائمة على "وجوه براغماتية (داولية) - وظيفية دقيقة لتحديد المعنى" (١١٧). وأن مفهوم المسند (م) والمسند إليه (م إ) والفضلة (ف) تمثل حجر الأساس في النظرية اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد (إس) (١١٨) وعندما تنتظم هذه الأركان فإن الحاصل اللغوي سيكون كلاماً (ك)، هكذا:

التركيب الفعلي (م ... م إ ف)

التركيب الاسمي (م إ ... م ف)

ويشير إلى أن المفهوم المهم والحاسم في النظرية العربية هو مفهوم العامل والمعمول؛ إذ يشكل هذا المفهوم بنية النظرية اللسانية العربية؛ فقد حلل النحاة التراكيب "من وجهة نظر علائقية وذلك لطبيعة العامل والمعمول" (١١٩) ويرى أن الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب في العربية "لم يناقشها النحويون العرب مناقشةً مستفيضة؛ وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشكل خاص بالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية" وتركوا الأمر للبلاغيين "الذين شرحوا بشكل مستفيض وموسّع الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية" (١٢٠).

ويعرض، بعد هذا التمهيد، "الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرة للتركيب العربي" (١٢١) مفيداً من نظرية تشومسكي وكوك ونظرية النحو العربي. وفي إطار هذا يقدّم ركناً آخر يمكنه أن يحول التركيب الأساسي

في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، وسمى هذا الركن الأداة (أد)، ويمكن أن يكون: أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط... أو نحو ذلك، وبذا تكون القاعدة التالية هي التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

ك ← ————— أد - إس

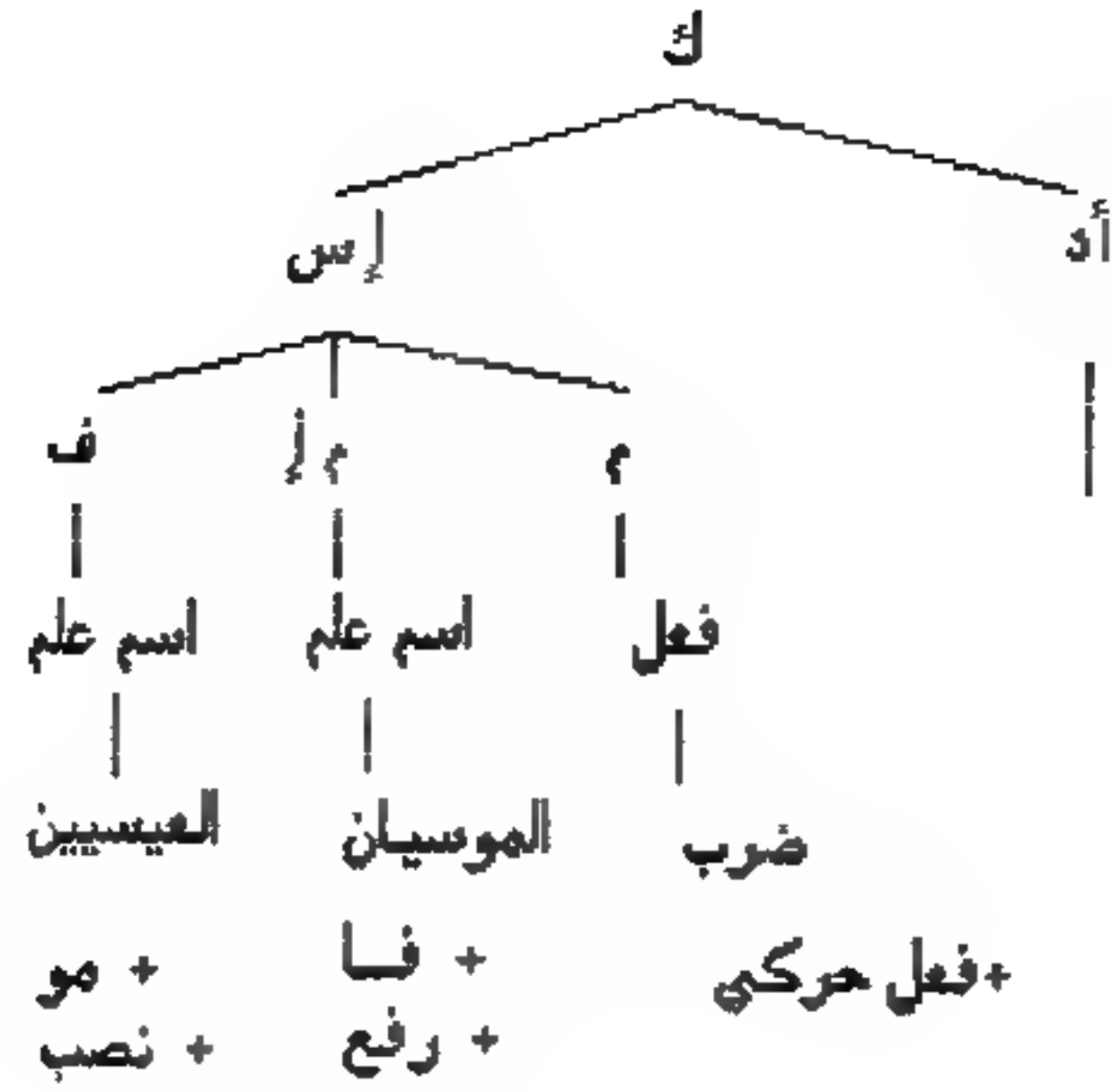
وبتمثل الإسناد (إس) في التركيبين: الفعلي والاسمي.
ويضيف تركيباً آخر إلى التركيبين الاسمي والفعلي، هو التركيب الكوئي، في نحو: زيد شاعر، زيد في المكتبة، زيد هنا. ويتألف من:

[إس ... م | ... م (×)]

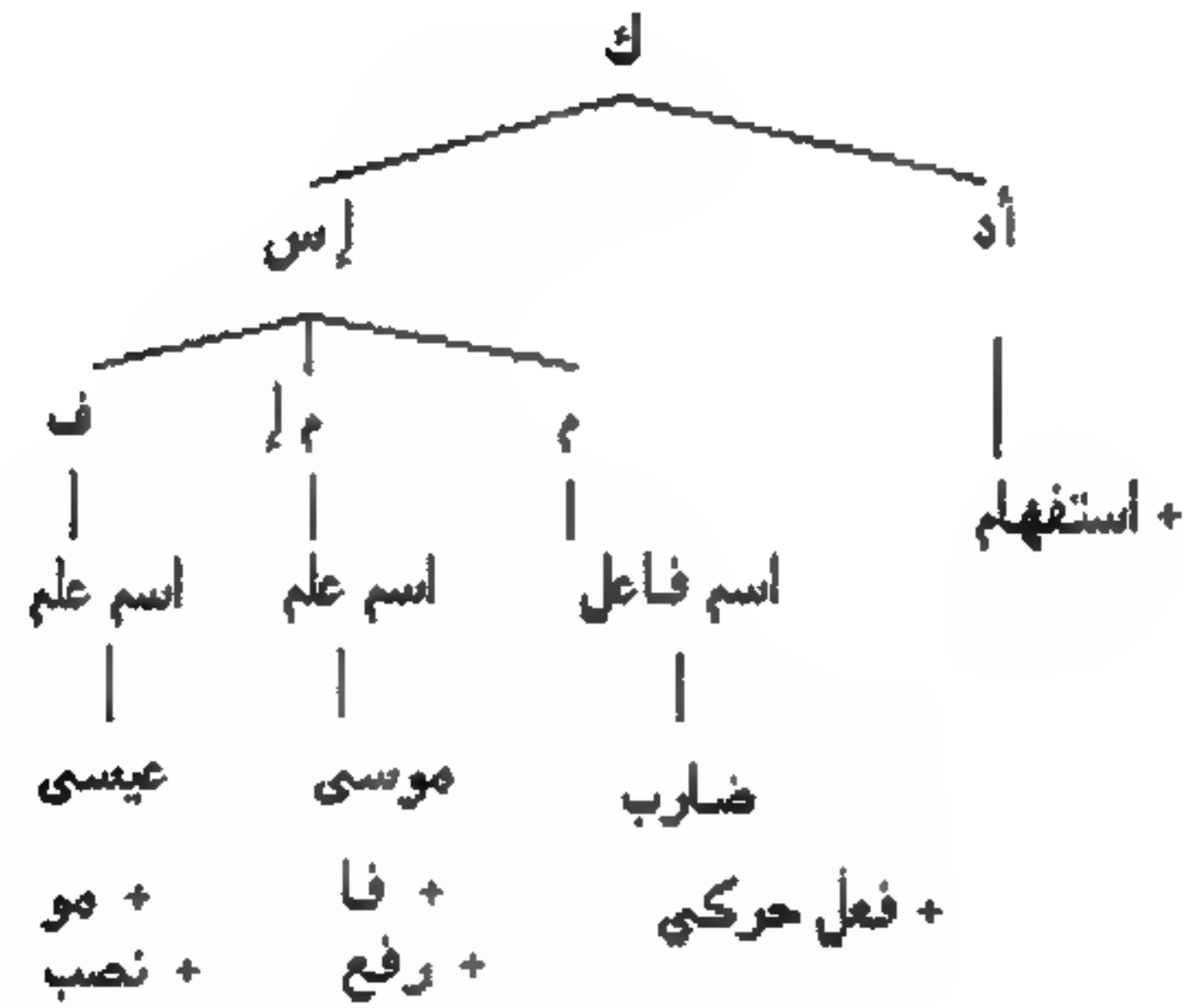
حيث إن المقولة (×) قد تكون اسماً أو صفة أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (يكون) منه وجوباً، إلا إذا كان في الزمن الماضي (كان) أو في الزمن المستقبل (سيكون)^(١٢٢) ففي الأمثلة السابقة يكون التقدير: زيد يكون (هو) شاعر، زيد يكون (هو) في المكتبة، زيد يكون (هو) هنا.

ويقرر الوعر أنه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدماً الأدوار الدلالية التي اقترحها (كوك) في منهجه الدلالي التصنيفي^(١٢٣)، وهي: فاعل (فا)، مجرب (مج)، مستفيد (مس)، مكان (مك)، موضوع (مو). بالإضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية: رفع، نصب، جر. فإذا طُبّق المنهج السابق على التركيبين: ضَرَبَ الموسيان العيسيين، أَضَارَبَ موسى عيسى؟

فإن البنية العميقة والسطحية لهذين التركيبين ستكون كما هي مبينة في الشكلين التاليين^(١٢٤):



شكل (٤)



شكل (٥)

وفي إطار هذا التصور يعالج الوعر قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية: الفعلية والاسمية والكونية: ففي التركيب الفعلي يبين الباحث أن الحركة التحويلية للفضلة (ف) حركة مسموح بها، إلى يمين الفعل أو إلى يساره، ضمن

نطاق الإسناد (إس) محتفظة بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرابية، نحو: ضرب زيد أخاه، ضرب أخاه زيد، أخاه ضرب زيد... وهذه الحركة غير مسموح بها إذا سببت لبساً دلاليًا أو أنتجت تركيباً غير نحوي.

ويلحظ أن القيود المفروضة على الحركة التحويلية في الأمثلة التي عرض لها الباحث، تتطابق مع نظرية النحو العربي في التقسيم والتأخير.

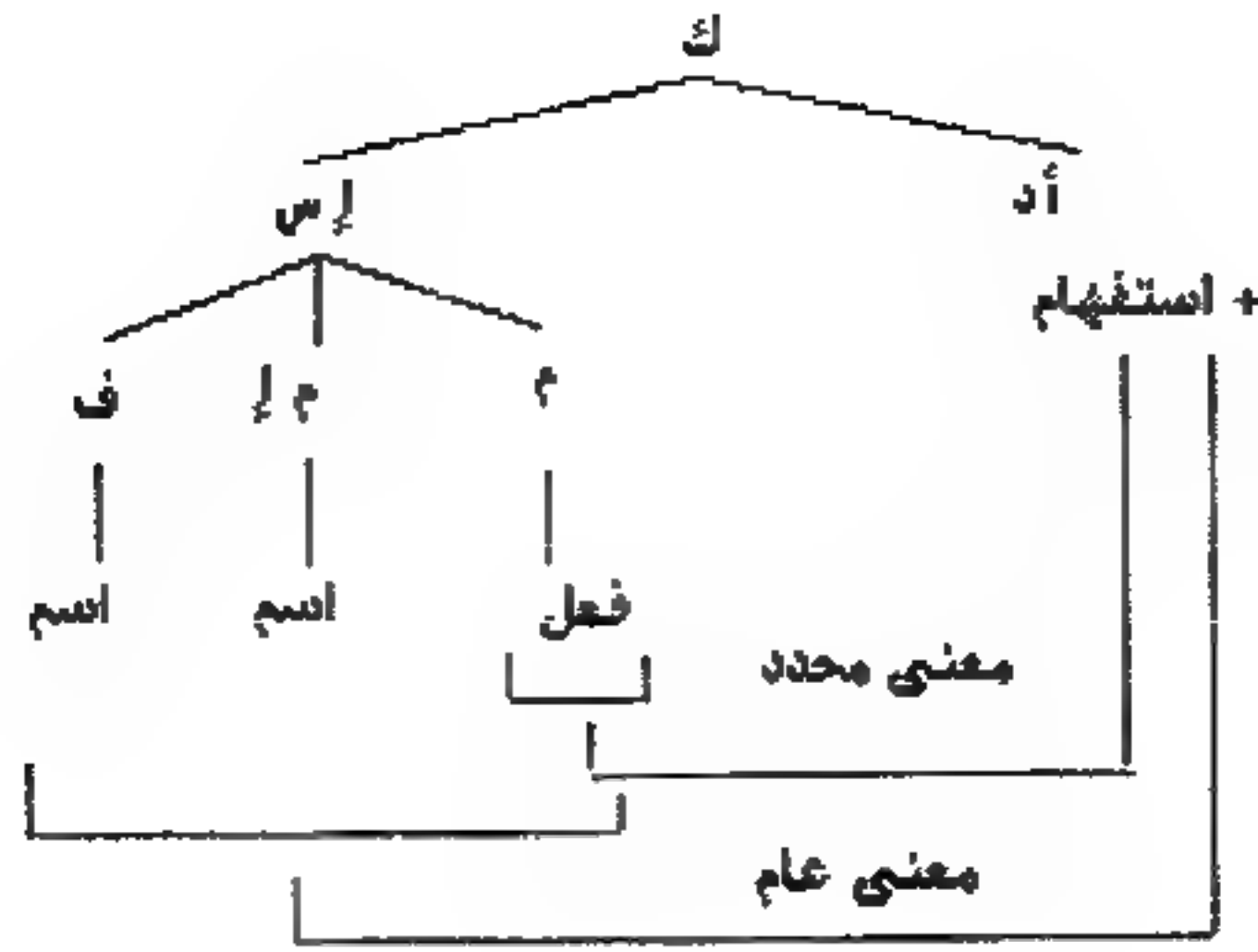
أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها؛ لأن الفعل والفاعل، في رأيه، يعدّان "وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها"^(١٢٥) وهذه الوحدة اللسانية، وكل من: الجار والمجرور والتابع والمتبوع، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه؛ تعد مركبات متلازمة، تتدرج تحت مبدأ عام سمّاه "مبدأ المقولة المتلازمة"، وينص هذا المبدأ على وجوب أن تنقل القاعدة التحويلية المقولة المتلازمة برمتها.

أما الحركة التحويلية في المركبات الاسمية ذي الخبر الفعلي (م - إ - م - م - إ - ف)؛ نحو: زيد ضرب عمرًا، وذو الخبر الاسمي (م - إ - م - إ - م)؛ نحو: زيد أبوه شاعر؛ فتكون ضمن تركيب الخبر، حيث يقال في الأول: زيد عمرًا ضرب، وفي الثاني: زيد شاعر أبوه.

أما التراكيب الكونية فالذي يتحرك فيها هو الخبر أيضاً، نحو: شاعر زيد، المحول عن: زيد شاعر. والبنية العميقة للتركيب الكوني: شاعر زيد، هي: (يكون) (هو) شاعر زيد.

ويعالج ضمن أنظاره السابقة، التراكيب الاستفهامية بقسميها: التصديقي، الذي يحدث بوساطة (الهمزة) و (هل)، والتصوري الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى.

ويبين، بداية، أن الدور الذي تقوم به أدوات الاستفهام؛ هو أنها تغير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق، ويوضح الشكل: (٦)، من خلال البنية العميقة، الدور الدلالي الذي تقوم به الأداة الاستفهامية:



شكل (٦) - تركيب فعلي

حيث يُظهر أن أدوات الاستفهام تقوم بعمليتين دلالتين: الأولى: تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق. والثانية: تحدد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه، سواء أكان فعلاً أم اسماً. وعليه فإن "أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل لها وظيفة دلالية بحتة" (١٢٦).

ويتناول، بعد ذلك، الاستفهام التصديقي، فيذكر أن العربية تستعمل أداتين تحويليتين لتعبر عنه، هما: (الهمزة) و (هل)، ويذكر الفروق في استعمالاتها متكئاً في ذلك على مقولات النحاة والبلاغيين.

ويتحدث عن الاستفهام التصوري الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى: متى، أين، كيف، ماذا... ويقترح وضعين (١٢٧):

الأول هو: وضع - م إ، ويحدث في التركيب الاسمي؛ نحو: من جاء؟
والكوني من نحو: من في حمص؟ والركن الاستفهامي -هنا- يقع تحت المستوى (م إ)، وبهذا لا تكون حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستفهامي.

الثاني هو: وضع -ف، ويقع في مواضع مختلفة تحت المستوى (إ س)، ثم إنه ينتقل إلى المستوى (+ استفهام)، ومثاله: من ضرب زيد؟ أين مي؟

ويرصد الوعر بعد ذلك حركة الاستفهام التصوري التحويلية في التراكيب الأساسية الثلاثة، والضوابط النحوية والدلالية لهذه الحركة مفيداً في ذلك من أنظار النحاة القدامى.

وصفوة القول في دراسة الوعر من خلال ما قدمنا:

-لم تبرز الدراسة إلا قليلاً من خصائص بنية الجملة العربية، تمثلت في عنصر واحد من عناصر التحويل، وهو التقديم والتأخير، ولم تتناول عناصر أخرى، مثل: الحذف والزيادة،... كما أنه لم يعالج ضمن ما طرح من أنظار إلا التراكيب الاستفهامية بقسميها التصديقي والتصوري.

- اعتد الاسم المرفوع بعد (كان) فاعلاً، كصنيع غيره من المحدثين، وهو أمر غير دقيق كما ذكرنا ذلك في دراسة الفهري، كما اعتد الفعل والفاعل "وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها"، وهذه الوحدة تلتقي مع المركبات المتلازمة الأخرى في ذلك، وهو أمر غير دقيق أيضاً؛ إذ المعروف، في نظرية النحو العربي، أنه يمكن الفصل بين الفعل والفاعل والتابع والمتبوع والمضاف والمضاف إليه، في مواضع ذكرها النحاة، فالتلازم غير مطرد.

و تكاد أنظار الوعر تُطابق أنظار النحاة القدامى، تركيباً ودلالة، حيث يرى أن العلاقات التي تربط التراكيب العربية مشابهة للعلاقات المفترضة في النظرية التحويلية، وأن العملية الدلالية المتولدة، من خلال التقديم والتأخير، في النظرية العربية يمكن أن تندرج تحت مفهوم قواعد البؤرة "Topicalization" عند التحويليين.

وبعد، فقد عالج البحث، على امتداده، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي؛ فشرع يمهّد لذلك ببيان حدّ الجملة لدى النحاة القدامى والبنويين والتحوليين والمحدثين العرب، ثم عرض لجهود المحدثين في دراسة الجملة العربية وما سجلوه من ملاحظات في حدّها ووصف بنيّتها وتشكلها في ضوء ما تبنّوا من أنظار لسانية حديثة.

وتتاول البحث -على قدر ما أطاق- محاولات للمحدثين، اعتقد صاحب هذا البحث أنها تقدّم وصفاً منسجماً مع أهداف البحث وغاياته، وأنها من أبرز ما يُمثّل له للمنهجين: الوصفي، والمنهج التحويلي التوليدي.

وقد نحا البحث في عرضها منحىً وصفيّاً تقريرياً ناقداً، وفقّ منهج متّبع يقوم على:

- إبراز أهم الملامح التي يقوم عليها كل من المنهجين.
- وصف كل محاولة ببيان: مأخذ صاحبها على النحاة القدامى والدراسات السابقة، ومنهجه في وصف الجملة العربية، والظواهر التي عالجها في إطار هذا المنهج.

-مناقشة ما طرّح، في كل محاولة، من أنظار.

وما من شك في أن بعض هذه المحاولات قد اتسم بالدقة في التناول والعمق في التحليل، وقدم قراءات مستوعبة للنحو العربي، وما من شك أيضاً أنها سجلت ملاحظات مفيدة تُعين على فهم الظاهرة اللغوية وتوجيه البحث اللغوي العربي الحديث، على الرغم مما اعتورها من مآخذ رصدناها في مواقعها.

ونقتضي منهجية البحث أن أُشير إلى الملاحظ التالية التي كشف عنها

البحث:

- إنَّ العلاقة الإسنادية في الجملة العربية مشابهة، في أساسها، للعلاقة المفترضة في المنهجين: الوصفي والتحويلي، التي تتمثل في العلاقة التالية:

ج ————— ← مركب فعلي (م ف) + مركب اسمي (م س)

- وجود نمطين للجملة العربية: فعلي واسمي، أما القول بوجود بنية واحدة، هي الفعلية، فخلاف خصائص العربية، وخلاف ما كشفه النحاة، في تجليات الاستعمال، من وجود نمطين يحققان أداءات مختلفة.

- إعراب الاسم المرفوع فاعلاً في "الجملة الرابطة" أمر غير دقيق، فتركيب الجملة العربية يغني أساساً عن افتراض (كان).

- ما جاء به بعض المحدثين من تسميات لأنواع الجملة العربية لا يتواءم وطبيعة العربية، وهي تسميات ابتدعت في الفترة التي ساد فيها المد الشكلي والمقولات المختلفة للمنهج الوصفي.

- دراسة النحاة العرب الجمل التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل؛ يُفسَّر بهما توالد الجملة العربية، وقد أكد المنهج الوصفي هذه الحقيقة؛ إذ يتوافق في الأولى شرطاً الإسناد والاستقلال، في حين تفتقر الجمل التي لها محل من الإعراب إلى الاستقلال.

- قضية الرتبة مسألة مركزية في الجملة العربية، وقد أفاد التحويليون من مقولات النحاة في هذه القضية.

- احتفاء التحويليين بالمعنى ليس كافياً لشرح الوجوه الدلالية في الجملة العربية؛ لأن المعنى الدلالي يقوم على جانبي المقال والمقام، وهذا ما أكدته نظرية النحو العربي والوظيفيون بعد.

- اهتمام المحدثين بقوائم من المميزات الدلالية التي تصف الفعل فتقسمه إلى: + إجرائي، + حركي، + متحرك، + جمع... أو نحو ذلك؛ كان ينبغي التقليل منه، والاكتفاء بجوانب أخرى تُسهم في وصف التراكيب، من نحو: + متعدد، +

لازم... لأن كثيراً من هذه المميزات مدرك مستشعر لا يُحتاج إليه في وصف الفعل.

وهكذا نجد أن هناك تشابهاً كبيراً بين الأنظار الحديثة وما تضمنته النحو العربي من ضوابط، كما أن هناك اختلافاً في الأصول التي توجه عملية التفسير والتحليل؛ الأمر الذي يؤكد ما صدرنا عنه من أن الوصول إلى وصفٍ للعربية، يحقق الأصالة والمعاصرة؛ يجب أن ينطلق من القدر المشترك بين القديم والحديث، وفي إطار يأنف من أكثر من منهج من المناهج الحديثة؛ لأن النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطلقاته، فبنيته تقوم على ضوابط وأصول نحوية وأخرى غير نحوية تحقق للنموذج الشمولية والتجدد؛ و تطبيق نموذج ما حسب يترك نقصاً في التفسير والتحليل.

الهوامش والمراجع

- ١- وذلك في بحثنا الموسوم بعنوان "بنية الجملة في اللغة العربية" انظر: مجلة مؤتته للبحوث والدراسات، مجلد (١٥)، العدد (٨)، سنة ٢٠٠٠م.
- ٢- من تصدير بقلم أ. د. نهاد الموسى ص ١١، لكتاب لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقييدها، ط(١)، دار البشير، عمان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣- الاتجاه الخطي: اتجاه يلجأ إليه لأغراض تعليمية لتعريف الجملة بأنها مجموعة من الكلمات تفصل عن غيرها بنقطة واحدة. و الاتجاه النغمي: اتجاه يعتمد خط النغمة الذي يرافق التلفظ، ويتحدد بداية الجملة بتصعده، ونهايتها بتنزله. انظر فيما سبق:
- Stork, Barbara : modern english structure, London , 1992 , p.63 .
- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، ١٩٨١، ص ٢٤٥
- ٤- انظر في شيء من هذا مفصلاً: محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، المناهل، المغرب، ع (٦)، مارس ١٩٨٣م، ص ٢١٤.
- ٥- انظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٧٦.
- ٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط(٣)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٢٣/١.
- ٧- السابق ١٢٦/٢.
- ٨- السابق ٧٨/٢.
- ٩- انظر: Hartmann and Stork : Adictionary of Language , London, p.206

ولم يسلم هذا التعريف من نقد علماء الغرب، انظر:

Grammar , Penguin , Books , 1973, p.71 . :-Frank Palmer

10- انظر:

L. Bloomfield :Language , London , George – Allen and Unwin Ltd
.,Museum Street , 1967,p.170.

- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج

اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٥م، ص٣٦.

١١- انظر:

-محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة...، ص٢٤٦.

-محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات...، ص٢٠١-٢٠٤

١٢- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن تركيب الجملة، ص٢٣٧-٢٣٨ .

١٣- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط(٦)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،

١٩٧٨، ص٢٧٦-٢٧٧

١٤- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ط(١)،

مكتبة أم القرى، الكويت ١٩٨٤م، ص٥٧.

١٥-انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة

الصباح، الكويت، (د.ت)، ص١٢٩

١٦- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي

الحديث، ط(٣)، ١٩٨٥، ص٨٦.

١٧- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط(١)، بيروت، ١٩٦٥،

ص٣١١.

١٨- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٥٩.

- ١٩- السابق ص ١٥٩، ويسمى بعض المحدثين هذه التراكيب بالجمل الناقصة.
انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢-١٩٨٢م، ص ١٢٥.
- ٢٠- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط(١)، دار البشير، عمان، ١٤٠٨-١٩٨٧، ص ٤٨.
- ٢١- عبد الحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء، جامعة عمان الأهلية، مج(٣)، ع(١)، ١٩٩٢، ص ٥٥.
- ٢٢- انظر: محمد حماسة، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٧٨-١١٠.
- ٢٣- محمد عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٥٣-١٦٣.
- ٢٤- انظر: ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط(١)، دار الفكر، ١٩٨٥، ص ٤٩٧.
- ٢٥- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ٢٠٧.
- ٢٦- انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٢٩-٣٣، محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٣٠-٣١.
- ٢٧- انظر:

Structural Linguistics , Phoenix Book , The University :- Harris , Zellig of chicago Press , P.2-3

- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٩.

٢٨- انظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣١.

٢٩- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٥٩.

٣٣- انظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٧٥.

٣٤- الكتاب ١١٥/١

٣٥- في الخصائص: ٣٧٠-٣٧١، قال ابن جنّي: "وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك" ونجد أثر التنغيم واضحا في حذف أداة الاستفهام في قول عمر بن أبي ربيعة:
ثم قالوا: تحبّها؟ قلت: بهزاً
عدد النجم والحصي والتراب

انظر: عبد الحميد السيد، التنغيم ودوره في التحليل اللغوي، مجلة دراسات، مج(١٩)، ع(٢)، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢، ص ٧٤-٩٦.

٣٦- من خلال كتابيه: "مناهج البحث في اللغة" و"لغة بين المعيارية والوصفية".
٣٧- من خلال كتابه "علم اللغة العام، الأصوات" الذي تناول فيه مستوى واحداً من مستويات التحليل تمثل في دراسة الأصوات.

٣٨- من خلال كتابه: "علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي"

٣٩- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٢١٧.

٤٠- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن تركيب الجملة...، ص ٢٤٦. وأما تعريف أصحاب معجم المعهد الأميركي للجملة فهو: "تركيب لغوي لم يكن جزءاً من أي تركيب آخر أوسع منه" والتعريف الذي ارتضاه الباحث قريب من تعريف بلومفيلد الذي ذكرناه في هذه الدراسة.

٤١- السابق ص ٢٥٢.

٤٢- أندريه مارتينييه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد حمو، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥، ص ١٢٨.

- ٤٣- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٥٤.
- ٤٤- انظر: أندريه مارتينييه، مبادئ اللسانيات العامة، ص ١٢٨ - ١٢٩.
- ٤٥- شبه الجملة -كما عرفه- مركب لفظي توفر فيه شرط الإسناد ولم يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه، وذلك نحو قولك: هذا رجل يساعد الضعيف. فقولك (يساعد الضعيف) شبه جملة.
- ٤٦- السابق، ص ٢٥٧.
- ٤٧- السابق ٢٦١.
- ٤٨- انظر في هذه المآخذ:
- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ط(٢)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨، ص ٢٩٤-٢٩٧.
- محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة، ص ٣٢-٣٣
- نهاد موسى، نظرية النحو العربي، ص ٥١، ٦٨
- Chomsky ,N., Syntactic Structures N.Mouton 1966 , P.34
- ٤٩- انظر في شيء من هذا:
- نهاد موسى، نظرية النحو العربي، ص ٦٨.
- عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢، ص ٢٢٥.
- ٥٠- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٦٤.
- ٥١- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٠.
- ٥٢- السابق، ص ٣٧٢.

٥٣- انظر: جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية: المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، العددان: ١٣٥، ١٣٦، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٨٢، ٤٢-٤٦.

٥٤- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٢٢٧.

٥٥- القرائن المعنوية، هي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة. أما القرائن اللفظية فهي: البنية، والعلامة الإعرابية والمطابقة والربط والتضام والرتبة والأداة والنغمة في الكلام.

٥٦- انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩١، ص ٢٠٥.

٥٧- انظر: تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ١٣-١٩ ديسمبر، ١٩٧٨، سلسلة اللسانيات (٤)، ص ١٦٤-١٦٥.

٥٨- انظر: تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين المحلي والتقدير، مجلة اللسان العربي، الرباط، مج (١١)، ج (١)، ١٩٧٤م، ص ٥١-٥٢.

٥٩- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٣-٢٤٤.

٦٠- انظر: محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، ع (١٧)، تونس، ١٩٧٩م، ص ٢١٤، ٢١٥.

٦١- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، ص ٣٠٠ وانظر:

-Chomsky , N. ,Syntactic structures , p. 13-16.

٦٢- انظر: محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٦، ص ٧٧.

- ٦٣- انظر: Chomsky , N. , Syntactic Structures , p.19
- ٦٤- انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ط(١)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٠٦-١٠٧.
- ٦٥- انظر: Chomsky , N. , Syntactic Structures , P.19
- ٦٦- وذلك نحو: سرتُ طويلاً، إذَ تحتمل: سرتُ زمناً طويلاً، وسرت سيراً طويلاً، أو نحو الجملة المشهورة في هذا الموضع: نقدُ تشومسكي نقد مبرر، إذ يمكن أن تعني: نقد أحدهم لتشومسكي أو نقد تشومسكي لأحدهم.. انظر: جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان ٨-٩، طرابلس، ليبيل، ١٩٧٩، ص ١٢٦.
- ٦٧- انظر في هذه القواعد:
- Chomsky, N., Syntactic Structures , P.111
- ٦٨- لمزيد من التفصيل انظر:
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٤٠-١٤١.
- محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٥٥-٥٦.
- ٦٩- أصبحت التحويلات إجبارية لازمة بعدما كانت في النمط الأول تنقسم إلى قسمين: إجبارية واختيارية والإجبارية لا بد منها لتوليد الجملة النواة، أما الاختيارية فهي التي تولد الجمل المشتقة "Derived"، وهذه الجمل هي: المنفية أو المبينة للمجهول أو الإنشائية أو المركبة. انظر فيما سبق: محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ص ٨٣-٨٤.
- ٧٠- انظر: بكري محمد الحاج، التراث وجذور الألسنية، مؤتمر النقد الأدبي الثاني، جامعة اليرموك، إربد، ١٤٠٨-١٩٨٨، ص ٩.
- ٧١- انظر:

- Chomsky , N., Aspects of the theory of Syntax .M.I.T Press ,
1965,P.64 , 83.

- نعوم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر،
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ١٩٨٥م، ص ٩١،
١٠٩، ١٣٤، ١٣٩.

٧٢- لمزيد من التفصيل، انظر:

-مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في
اللغة العربية، ط(١)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧، ص
٥٤، ٥٥. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٥٧-٦١

-محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ص ٨٧-٩٠.

٧٣- تجعل القواعد المعجمية لكل وحدة معنوية مجموعة من الدلالات، في شكل
شجري، تتكون من علامات تركيبية (اسم، ظرف،...) وعلامات دلالية (عقل،
حي، مذكر، مؤنث...) ومميزات دلالية، وتوضع بين معقوفين [] أو < >. وقد
حدد تشومسكي القوانين التالية لهذه العلامات:

١-اسم — [+ اسم + عام]

٢-[+عام] — [+ معدود]

٣-[+معدود] — [+حي]

٤-[- عام] — [+حي]

٥-[+حي] — [+ عقل]

٦-[-معدود] — [+ مجرد]

انظر: Chomsk , N., Aspects P.83

٧٤- انظر في تفصيل ذلك: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٥٩-٦٤.

٧٥- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ط(١)، الرياض، دار
المريخ، ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م، ص ١٦.

٧٦-السابق، ص ٦٢.

٧٧-(السهم): يعنى أن الجملة تعوض بما في الجانب الأيسر من السهم، و(القوسان) حول المشروطة يشيران إلى أن ضمّ المشروطة إلى الجملة أمر اختياري، ومصطلح (مساعد) يعني الكلمة التي تساعد أفعالاً أخرى في الصياغة، وهذا المصطلح ليس موجوداً في العربية، و (الجوهر) يستعمل للدلالة على صلب الجملة الذي يحمل معناها الرئيس.

٧٨- (المحور): يدل على محور التركيز في الجملة، و(المفعول به غير المباشر): ما يماثل المفعول الأول في العربية... و(مكان) مكان الفعل، و(أداة) تشير إلى الأداة التي يستعمل بها حدوث الفعل، و(فاعل) يشير به إلى الفاعل النحوي.

٧٩-انظر: في القوانين الخمسة السابق ٦٢-٦٦

٨٠-انظر: في التطوية الذي أدخله فلمور على نظرية تشومسكي Standard " Theory: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية ٥٧-٥٨.

٨١-انظر: محمد الخولي، قواعد تحويلية، ٧٢-٨٢.

٨٢-انظر: السابق ٨٣-١١٠، وانظر هامش رقم (٧٣).

٨٣-انظر: السابق ١١١-١٧٦.

٨٤-حذف (يكون) يقوم بها القانون التحويلي الثالث، وإدخال الحركات يقوم بها القانون التحويلي السادس عشر.

٨٥-انظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية - الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ص ٣٣.

٨٦-ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة)، ص ٢٥.

٨٧- السابق، ص ٢٨.

٨٨- يذهب داود عبده إلى أن نمط الجملة العربية هو: (ف ف م ف)، فأورد أمثلة كثيرة تؤيد ذلك. انظر: داود عبده، البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، مجلة أبحاث، السنة (٣١)، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥٠-٥٣.

٨٩- انظر: ميشال زكريا، الجملة البسيطة، ص ٢٧-٢٨.

٩٠- انظر: السابق ٦٥-٧٧

٩١- انظر: السابق ٧٩-٨٨

٩٢- انظر: السابق ١٦٥-١٧٤.

٩٣- السابق: ٩٧

٩٤- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ط(١)، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص ٥٣.

٩٥- السابق ص ١٥١. وانظر: عبد القادر الفهري، لسانيات الظواهر وبسبب التعليق، ندوة البحث اللساني والسميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٨١، ص ٣٣.

٩٦- انظر:

- عبد القادر الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ضمن كتاب: في

اللسانيات واللسانيات العربية، الجمعية الفلسفية المغربية، ١٩٨٨، ص ١٥

- عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص ٨٢ - ص ٩١

- سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ط(١)، مكتبة

الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٣٢-١٣٣.

٩٧- انظر: عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ١٠٦-١٠٨.

٩٨- اللسانيات واللغة العربية ص ١٣٣ ٩٩- السابق: ص ١١٤.

١٠٠- انظر في تفصيل هذه القيود: السابق ص ١١٥ وما بعدها.

١٠١- من الأسوار الفارغة ما يوجد في رأس مركب اسمي بجانب فضلة يسبقها حرف الجر "من" فالجملتان: رأيتُ أحداً، رأيت من رجلٍ -لاحتنتان لوقوع سور فارغ ولفظ خاص في جملة مثبتة؛ "لأن المتغيرات غير المربوطة أو المطلقة لا تؤول" انظر فيما سبق: السابق ص ١٢٥، ١٢٦.

١٠٢- السابق ١٢٧. ١٠٣- السابق ١٤١. ٧٢- السابق ١٤٦.

١٠٤- انظر: السابق ١٤٤، ١٤٦

١٠٥- عبد القادر الفهري، الربط الإحالي، التطابق ونمطية اللغات، مجلة تكامل المعرفة، ع(٩)، المغرب، جمعية الفلسفة المغربية، ١٩٨٤، ص ١٢١.

١٠٦- "المقصود -هنا- بالضمير أنه عنصر نو وظيفة إحالية تجعل منه موضوعاً "argument" يلعب دوراً دلاليًا "semantic role" فلا يحتاج إلى موضوع آخر، والضمير اسم بينما العلامة حرف " السابق ص ١٢٣.

١٠٧- انظر في هذه الآراء:

-سيبويه، الكتاب (تحقيق هارون): ٣٥١/٢

- ابن يعيش، شرح المفصل: ٨٧/٣-٨٨.

-أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م، ص ٨٤.

١٠٨- عبد القاهر الفهري، الربط الإحالي، ص ١٣٢.

١٠٩- اللسانيات واللغة العربية، ص ١٩١.

١١٠- السابق ص ٢٠١، وأفعال المراقبة هي الأفعال الناسخة (انظر: السابق ٢٠٨).

١١١- السابق والصفحة نفسها. ١١٢- السابق، ص ٢٠٢.

١١٣- السابق ص ٢٠٢-٢٠٣.

١١٤- المقصود بالسوابق المبعثرة هو أن سابق ضمير الحال ليس واحداً، بل هو متعدد، وليس له وظيفة نحوية واحدة، بل تتعدد وظائفه النحوية (السابق، ص ٢٠٣).

١١٥- انظر السابق ٢٠٣ وما بعدها.

١١٦- لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص ٢٨٥

١١٧- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٣٢.

١١٨- السابق ص ٤٧، ٣٨. ١١٩- السابق ٤٣

١٢٠- السابق نفسه والصفحة نفسها. ١٢١- السابق ص ٩٣، وانظر الأمثلة: ١٠٢-١٠٤.

١٢٢- السابق ص ٣٢، ١٤١.

١٢٣- تركز الفرضية الدلالية التصنيفية عند ولتر كوك (١٩٧٩) على نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محسوراً للعمليات الدلالية، ففي هذه الفرضية قائمة من المميزات الدلالية التي تصف الفعل فتقسمه عمودياً إلى (٣) أقسام: [+كوني]، [+إجرائي]، [+حركي]، وكل فعل له ميزة دلالية واحدة من هذه الثلاث، وتتقاطع هذه أفقياً مع ميزات ثلاث أخرى، هي [+شعوري]، [+استفاد]، [+مكاني]... وهذه مميزات دلالية جوازية. وحاصل الفرضية الدلالية التصنيفية لكوك هو (١٢) وحدة دلالية.

انظر في تفصيل ذلك: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٧٦ - ٨٧.

١٢٤- السابق ص ١٠٧. ١٢٥- السابق ص ١٠٨. ١٢٦- السابق ص ٦٤.

١٢٧- انظر في هذين الوضعين وتحليل تراكيبيهما السابق: ١٨١-١٨٤.

*نشر هذا البحث في "المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ١٩/٧٥.

الدراسة الثالثة
التراكيب النحوية من الوجهة
التداولية (البراغماتية)

مقدمة

يسعى هذا البحث إلى دراسة التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية؛ وذلك للوصول إلى دراسة نحوية تُعنى بالتركيب والتحليل وتحفل بدلالات الجمل، كما تختص ببيان المقاصد والغايات التي تصاحب الأداء انطلاقاً من أنماط المقامات التي تتجز فيها.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، فقد حددت ثلاثة مصادر أصدر عنها في المعالجة:

أولها- يَنْتَفِع، بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة، وبخاصة الاتجاه الوظيفي ونظرته التداولية (Pragmatics) إلى اللغة.

وثانيها- يَسْتَكْنِه أنظار النحاة في الوظائف النحوية وأبعادها الدلالية والتداولية، وما قدموه من تحليلات للتراكيب النحوية المنجزة في سياقات مقامية مختلفة.

وثالثها- يَتَوَقَّف عند أعمال البلاغيين، وبخاصة علماء المعاني، أقرب الناس إلى النحويين رحماً، وأعمال المفسرين المرتبطة بالتراكيب النحوية فهماً وتحليلاً.

وينتظم هذه المصادر، على تباين منطلقاتها، أنها تقدم وسائل تهدف إلى جعل النحو وظيفياً مرتبطاً بسياقه الداخلي والخارجي.

التداولية لغةً واصطلاحاً

و"التداول"، لغة، مصدر تداول، يقال: دال يثول دَوْلاً: انتقل من حال إلى حال، وأدال الشيء: جعله متداولاً، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرةً وتلك مرةً^(١).

و التداولية اصطلاحاً "Pragmatics" اتجاه في الدراسات اللسانية، يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق^(٢). وتشمل هذه المعطيات:

— معتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث اللغوي.

— الوقائع الخارجية، ومن بينها الظروف المكانية والزمانية، والظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة.

— المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثر النص الكلامي فيهما^(٣).

وقد استعمل بعض المحدثين مصطلح "البراغماتية" هنا، وآخرون مصطلح "الذرائعية" لكن الذي يعيب هذا الأخير هو أنه وُضِعَ مقابل كلمة "Pragmatique" اليونانية التي تعني الاستعمال حسب، ولا تعني التفاعل التخاطبي الذي تدل عليه كلمة "تداول"، كما أنه اتخذ بُعداً تجريدياً بعيداً عن اللغة والدرس اللغوي.

والمقصود بالتركيب —هنا— الأنماط اللغوية التي عدل فيها عن الأصل، وتمثل خيارات متعددة للمتكلم، كما سنبينه.

الوظائف النحوية وأبعادها المعنوية

وأول ما نستحضره في أعمال النحاة أن منهجهم في وصف التراكيب في العربية قام من خلال أفراد باب لكل وظيفة، فصلوا فيه: قيودها الصرفية، والنحوية، وأبعادها المعنوية التي تتفاوت فيها هذه الوظائف: فمنها ما يبرز فيها الجانب الوظيفي أو التركيبي، وأخرى يبرز فيها الجانب الدلالي، وثالثة يبرز فيها البعد التداولي، كما نجد وظائف تجمع بين بعدين، ووظائف لها أغراض دلالية مختلفة، وهاك تصنيفاً لها وفق أبعادها الثلاثة، معتمدين في ذلك على ما وضع النحاة من حدود تكاد نلتقي عليها مصنفاتهم:

وظائف تركيبية:

المبتدأ (يبني عليه الكلام)^(٤). الخبر هو (المبني على المبتدأ)^(٥) الفاعل (يبني عليه الفعل المقدم عليه)^(٦)، ويشاركه نائب الفاعل (جزء أساسي بعد حذف الفاعل). المفعول به (يحتاج إليه إذا كان الفعل متعدياً).

وظائف دلالية:

الخبر (يصير به المبتدأ كلاماً). الفاعل (من قام بالفعل). المفعول به (يقع عليه فعل الفاعل). المفعول المطلق (يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده). المفعول لأجله (علة الفعل)، المفعول فيه (زمان أو مكان الفعل). المفعول معه (بعد واو للتخصيص على المعية).

الحال (يبين هيئة صاحبه). التمييز (رفع الإبهام في جملة أو مفرد)^(٧). المستثنى (إخراج بعض من كل). المضاف إليه (ما نسب إليه شيء بوساطة حرف الجر)^(٨). النعت (يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به)^(٩). التوكيد (المعنوي يكرر أمر المتبوع من حيث العموم والشمول، اللفظي: يكرر المتبوع بنصه أو بلفظ آخر). عطف النسق (يكون بتوسط حروف بينه وبين المتبوع، وتختلف هذه الحروف في دلالتها المعنوية...). عطف البيان (يوضح متبوعه إن كان معرفة بلفظ يدل على ذات متبوعه). البدل (مقصود بالحكم).

وظائف تداولية:

المبتدأ (معرفة المخاطب)^(١٠). الخبر (محط فائدة السامع). التمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته)^(١١). المنادى (طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل). التوكيد (تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل)^(١٢).

التركيب العُدُولِيَّة

تقوم بنية الجملة، في النحو العربي، على أركان ثلاثة: المسند إليه، والمسند، والفضلة، وتتبع الجملة الاسمية في العربية نظام:
م ! (المسند إليه) + م (المسند) + ف (فضلة)
 وأما الجملة الفعلية فتتبع نظام:

م + م ! ف

والأركان تمثلها وظائف ضبطها النحاة، كما سبق، بقيود هي أصل الوظيفة، والجملة بهذه القيود وفي إطار النظام السابق- جملة عادية مألوفة، يراد بها الإخبار أو الإسناد، وذلك نحو قولك:

جاء زيد ضاحكاً

فهذه الجملة تفيد الإخبار بمجيء زيد ضاحكاً، وهي جملة حال، والحال في حدودهم: فضلة منتصب يبين هيئة ما قبله، من: فاعل أو مفعول به أو منهما معا أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل. وهذا الحد يشتمل على عدد من القيود في جملة الحال، هكذا:

<u>العامل</u>	<u>صاحب الحال</u>	<u>الحال</u>
- فعل (أو ما في تأويله)	- معرفة	- وصف (مشتق)
	- فاعل أو مفعول	- نكرة
	أو هما أو غيرهما	- يبين هيئة صاحبه وقت وقوع الفعل
	وكل قيد أصل ^(١٢) ، وهو صالح عند أمن اللبس لأن (يعدل) التركيب	
	عنه إلى أنماط فرعية؛ فالجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيب واحد.	
	ومظاهر (العدول) عن الأصل تتعدد وتتنوع، فقد يكون العدول:	
	في <u>البنية الصرفية</u> : بما يطرأ عليها من تعريف أو تكثير أو نقل بنيابة أو	
	تضمين.	

أو في الرتبة (غير المحفوظة): بما يحدث من تقديم وتأخير.

- يتأخر عن الحال - يُحذف جوازا - يتقدم على الصاحب
- يتوسط بين الصاحب والحال - يكون اسما نكرة - جواز حذفه
- يحذف جوازا - يتعدد - يقع مصدرا
- يتعدد

ففي نحو قولنا السابق: جاء زيد ضاحكا، يمكن أن تتولد أنماط كثيرة منها:

-جاء ضاحكاً زيد

-ضاحكاً جاء زيد

-جاء زيد ضاحكاً باسماء ...

وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن غيره بنية ودلالة، وهذا أمر يكسب اللغة مرونة واسعة، ويكفل لها خيارات كثيرة. وقد عالج النحاة و البلاغيون الأنماط السابقة، وغيرها من الأنماط التي عدل فيها عن الأصل، وفق أساليب توافق منطلقات كل فريق؛ فالنحوي غالبا قد يشرح تركيبا من نحو:

-ضاحكاً جاء زيد

فيقول: قدم الحال (ضاحكا) على الفعل وصاحب الحال جوازا. ومثمل هذا يقوله في نحو:

-جاء ضاحكاً زيد

مع أن التركيبين يختلفان بنية ودلالة كما نبين ذلك تالياً. ويقول في قوله تعالى:

-﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ النور: ١

رُفِعَتْ (سورة) على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: هذه سورة،
و(أنزلناها) صفة...

ونتبين من هذا أن النحاة ينطلقون من النظر إلى التراكيب أولا على
أساس أن لها أصولا تركيبية تتوافق مع القواعد التي يضعونها، فإذا لم يتوافق
التركيب الظاهر مع هذه الأصول، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف، أو نحو ذلك
من مظاهر العدول؛ صرفوا النظر عنه إلى باطن منضبط بما وضعوا من
قواعد، أي ردوا البنية السطحية إلى العميقة بلغة التحويليين، وهم إنما يفعلون
ذلك إما طلبا للاطراد المحكم في القاعدة، وإما حرصا على اللغة في مستواها
"المثالي العادي المألوف" الموصول إلى فهمها وتعلمها، وهو المستوى الذي هو
موضع عنايتهم^(١٥).

ونجد هذا واضحا في كلام الزمخشري، مثلا، في تفسير قوله تعالى:
﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾
الإسراء: ١٠٠، قال^(١٦): " (لو) حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء؛ فلا بد
من فعل بعدها في (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) وتقديره: تملكون تملكون ... فأما ما
يقتضيه علم البيان فهو أن (أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) فيه دلالة على الاختصاص، وأن
الناس هم المختصون بالشح المتبالغ... وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل
المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر".

وظاهر من النص السابق أن النحوي معنى بالتركيب أولا، وأن البلاغي
معني بالدلالة، ولذا يعد ابن هشام الأنصاري الخروج عن هذا المنحى تطفلا،
قال^(١٧): "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة؛ وذلك
بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ... وأما

قولهم (أي النحاة): يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإن تطفّل على صناعة البيان".

النحاة والمقام الخارجي

ورغم أن النحاة شغلوا بالمقال وأصوله التركيبية إلا أنهم عنوا بالمقام الخارجي وما يحيط بالظاهرة اللغوية من ملايسات تكتنفها تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام؛ إلا أن هذه العناية جاءت بقدر، وذلك في "معرض الكلام عن الفهم والإفهام"^(١٨) أو لرد "ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلباً للاطراد المحكم"^(١٩) أو في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب... أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها كما ذكرنا. وأمثلة ذلك كثيرة في "الكتاب"^(٢٠)، منها أن سيبويه لا يستقيم عنده أن تقول: "هذا أنت" ويجيز "هذا هو" معتمداً على بعد خارجي محض؛ إذ يقول^(٢١): "لأنك لا تشير إلى المخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره".

ويفسر الحذف في قولهم: "أتميمًا مرة وقيسًا أخرى" بتقدير: أتحول تميمًا مرة وقيسًا أخرى. ثم يبين مقاصد هذا الحذف في ضوء معطيات المقام فيقول^(٢٢): "... فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في ثلوث وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك".

ومثل ذلك ما عرض له ابن هشام الأنصاري في "باب المنصوبات المتشابهة": "ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك "كرمٌ زيدٌ ضيفاً" إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول من الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز"^(٢٣).

فابن هشام يوجه المنصوب إلى كونه تمييزاً في ضوء حد التمييز الذي وضعه النحاة، واحتماله أن يكون حالاً وتمييزاً بداليتين: إن كنت تعني أن زيداً هو الذي كرم، كان (ضيفاً) تمييزاً وإن كنت تعني أن زيداً كرم عندما صار ضيفاً، كان (ضيفاً) حالاً.

وتبقى هذه العناية بالمقام على مستوى معين، في إطار ما ذكرنا، فلم يكن مبدأ أساسياً في عملهم وهو أمر لا يعيب النحاة؛ فقد التزموا بغاية، أقاموا عليها منهجهم في وصف الظاهرة النحوية وتقعيد قواعدها وما يجب أن تكون عليه.

ولعل ما يؤيد ذلك ما جاء في كثير من مسائل الخلاف بين النحاة، والتجويات الإعرابية فلم يظهر في كثير منها احتفاء بالمقام على نحو يدل على أنه أصل يحتكم إليه في التحليل، من ذلك، مثلاً، ما جاء في باب إلغاء الأفعال القلبية من أنه يجوز إلغاؤها إذا وقعت وسطاً؛ نحو: "زيدٌ ظننتُ قائماً" أو آخر، نحو: زيد قائم ظننت، وإذا توسطت فجوزوا الإلغاء والإعمال. وقال سيبويه^(٢٤): "فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهباً... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى" أي أن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط، وعلل ذلك بقوله^(٢٥): "وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن؛ فهذا ضعيف كما يضعف: زيدا قائماً ضربت" وفي أمثلة هذه الظاهرة وخلاف النحاة فيها وما علل به سيبويه من أنه كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت؛ آيات بينات على أن المقام كان غائباً في توجيه الظاهرة وتحليلها، فالإعمال والإلغاء محكومان بالمقام ومقاصد المتكلم واحتياجات المخاطب الدلالية، وبيان ذلك أنك تقول^(٢٦):

ظننتُ محمداً قائماً: إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر، فأخبرته بما في ذهنك.

-محمدًا، ظننتُ، قائمًا: إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن خالدًا قائمًا لا محمدًا، فقدمت له محمدًا لإزالة الوهم من ذهنه.

-محمدًا، قائمًا، ظننتُ: إذا كان المخاطب يظن خالدًا قائمًا فقدمت محمدًا قائمًا لإزالة ظن في الشخص وما وصف به، فقدمت الشخص ووصفه لإفادة الحصر والاهتمام.

-محمدًا، ظننتُ، قائمًا: تقول هذه الجملة إذا بنيت كلامك على اليقين. ثم اعترضك الظن وأنت تتكلم، فقلت ما قلت، كما تقول: "زيد، غفر الله له، مُسيء" فجملة (ظننت) اعتراضيه مثل جملة (غفر الله له) والكلام معقود على: محمد قائم، وزيد كريم.

ومن ذلك ما قيل في توجيه المنسوب من نحو: "لله درُّه فارساً" و"كفى زيدٌ شجاعاً" من أنه عند الأكثرين: تمييز. وقال بعضهم: حال. وجاء في شرح الرضي على الكافية^(٢٧): "ورجح المصنف الأول (أي تمييز) قال: لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية، فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيّد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقاً..." وفيما ذهب إليه الرضي تغيب للمقام، فإن الحال غير التمييز ففي جعله حالاً اقتضى سياقاً غير سياق التمييز، وإلا كان التمييز والحال وظيفتين بمعنى واحد؛ فإن أردت الهيئة كان حالاً وإن أردت الذات فهو تمييز.

احتفاء البلاغيين بالمقام

أما البلاغيون فانطلقوا من النظر إلى التراكيب على أساس "موافقة الكلام لمقتضى الحال" أو من مقولة "كل مقام مقال" وقد أكد عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" في أكثر من موضع على أهمية المقام وتأثير عناصره على المقال دلاليا وتركيبيا، بل يجعل مزايا النظم "بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام"^(٢٨).

كما أكد الجرجاني -أيضاً- أن النظم يقوم على نوعين من العلاقات:

-العلاقات التركيبية التي تعلق فيها الكلم "بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض"^(٢٩) وفق ما "يقتضيه علم النحو"^(٣٠).

-العلاقات الدلالية التي تنشأ في التراكيب "وتترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس...."^(٣١)، ولكن عبد القاهر يجعل للعلاقات الدلالية المزية في النظم؛ ولذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصة من: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، والذكر والحذف والإظهار والإضمار والتأكيد والقصر والإثبات والنفي والفصل والوصل ... وهو يحلل ذلك تحليلاً رائعاً مصوراً ما يدل عليه كل نمط، من أنماط التراكيب، من معان؛ حتى يؤلف منها علم المعاني، أحد علوم البلاغة الثلاثة.

وقد حصر البلاغيون بعد عبد القاهر مفردات هذا العلم من حيث تناول أحوال المسند والمسند إليه، باعتبارهما قائمين بعملية الإسناد، "لا من حيث كونهما دالين في صياغة مفيدة؛ لأن الاعتبار الثاني يدخلنا في دائرة (علم البيان) لأنها تتعلق بهذا الاعتبار"^(٣٢).

وهذه الأحوال تمثل ما يطرأ على البنية الإسنادية من أنماط تركيبية تنشأ عن: تحريك العناصر اللغوية من أماكنها إلى أماكن جديدة ليست لها في الأصل، أو إدخال عناصر أو حذفها أو فصلها بعضها عن بعضها ... أو غير ذلك من مظاهر العدول عن الأصل التي ذكرنا.

والبلاغيون لا يعتقدون، من حيث القيمة البلاغية، إلا بما يمثل عدولاً عن الأصل، أو عن المستوى العادي. المؤلف؛ فإذا كان النحوي يشرح تركيباً من نحو:

ضاحكاً جاء زيدٌ

بما ذكرناه في موضعه، فإن البلاغي يحرص على بيان أن تقديم (ضاحكاً) جاء لغاية يتغياها المتكلم ليحقق احتياجات المخاطب أو المتلقى

الدلالية؛ فـ (ضاحكا) تحمل وظيفة تداولية، قد تكون للتخصيص أو للتفاؤل أو لغير ذلك من مقاصد التقديم وأغراضه، أي أن البلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز، وهذه الإرادة شيء زائد على التركيب؛ لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه؛ فالقصد ليس مسلطا على التركيب في ذاته حسب، وإنما في خواصه كما يقول السكاكي^(٣٣)؛ ولذا كان التركيب:

- جاء ضاحكاً زيداً.

مختلفاً عن:

- ضاحكاً جاء زيداً.

لأن (مقتضى الحال) أو الاعتبار المناسب (للحال) يستدعي في كل من التركيبين السابقين المختلفين بنية؛ ناتجا دلاليا يوافق سياقهما ومقامهما، وتقويت ذلك يشد البنية إلى جبرية تناسب وظيفتها اللغوية لا التداولية^(٣٤). وهكذا ينطلق البلاغي من النظر إلى التراكيب على أساس صورتها الظاهرة المنجزة في إطار من التفاعل بينها وبين مقتضيات المقام. وإدراك هذه القيمة وجمالياتها في التراكيب يستلزم استحضار الأصل واستصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول كما وكيفاً^(٣٥)؛ وبيان ذلك أننا إذا قلنا:

- ضَرَبَ عمراً زيداً.

فلا بد من حضور أصل التركيب، وهو هنا:

- ضَرَبَ زيداً عمراً.

أي توسط المفعول بين الفعل وفاعله؛ ولا شك أن تحريك أي عنصر من مكانه إلى مكان ليس له في الأصل يُنبئ عن مقصد وغاية، فالنحوي يقول: "للعناية والاهتمام" على حد قول سيوييه^(٣٦) وتبعه النحاة من بعده، أما البلاغيون، وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني، فقد ذكر أغراضا أخرى كالتأكيد والتقوية والتخصيص^(٣٧)... كما سنبين ذلك تاليا.

ويجدر أن نذكر هنا أن ابن جني ومن بعده عبد القاهر قد اتخذوا من تقديم المفعول أصلاً قاساً عليه حالات أسلوبية، ويقوم هذا الأصل على أنه كلما ابتعد المفعول أكثر عن الأصل الذي بدأ التركيب منه زادت العناية بشأنه والتنبيه عليه، قال ابن جني^(٣٨): "أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ: - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا.

فإن عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا:

- ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ.

فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا:

- عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ.

فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد

كونه فضلة، فقالوا:

- عَمْرُو ضَرَبَهُ زَيْدٌ.

فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة ..."

وقال عبد القاهر^(٣٩): "... وأظهر من هذا قولنا:

- ضَرَبْتُ زَيْدًا.

و

- زَيْدٌ ضَرَبْتُه.

لم تقدم (زيداً) على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان، ولكن على

أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له ..."

وأفاد الزمخشري من ذلك فقال في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨١﴾ إِذْ قَالَ لِأَيُّهَا وَقَوْمِهِ

مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٣﴾ أَفَكَا ءَالِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٤﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴿٨٧﴾ الصافات: ٨٣-٨٧.

قال الزمخشري^(٤٠): " (أفكا) مفعول له، تقديره: أتريدون آلهة من دون
الله إفكا، وإنما قدم المفعول على الفعل للعناية، وقدم المفعول له على المفعول
به؛ لأنه كان الأهم عنده (أي عند إبراهيم) أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في
شركهم ..."

التركيب العدولية ومقاصدها التداولية

ونقف عند أمثلة من التراكيب العدولية أو الأشكال التحولية ومقاصدها
التداولية التي تصاحب العدول أو التحول عن الأصل، توضح ما قدمناه:

المثال	مظاهر العدول	مقاصد العدول عن الأصل
١- قائم زيد	تقديم الخبر	التخصيص، أي تخصيص المسند بالمسند إليه، فقولك: قائم زيد لمن يقول: زيد إما قائم أو قاعد (٤١)
٢- (له الملك وله الحمد) التغابن: ١	تقديم الجار والمجرور	الاختصاص والحصر.
٣- هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء	تقديم المسند إليه على الفعل	إزالة الشك؛ تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن ذلك في نفسه (٤٢).
٤- ما أنا قلت هذا	= = =	التخصيص بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي؛ فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك. وأما قولك: ما قلت هذا، فهو نفي الفعل عنك ولم تثبته لغيرك (٤٣).
٥- أنت بنيت الدار؟	= = =	الشك في الفاعل. وأما: أبنت الدار؟ فهو شك في الفعل نفسه (٤٤).
٦- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّىٰ	تقديم المفعول به	بيان حال؛ قدم المفعول به على الفاعل

إشعاراً بما يلقاه الذين كفروا من العذاب على أيدي الملائكة.		الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْمَلِكَةُ ﴿ الأنفال: ٥ ﴾
التخصيص والحصص (٤٥). الأنعام: ١٦٤	= = =	٧- ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغَى رَبًّا ﴾
والتقديم والتأخير عند النحويين لغرض الاهتمام والعناية، وتختلف العناية والاهتمام باختلاف المقام عند البلاغيين؛ إذ التراكيب عندهم تؤخذ في مواطنها وسياقها؛ فقد عدوا مجموعة سياقات إضافية أخرى للتقديم والتأخير؛ منها: الافتخار، التشاؤم، التعظيم، التحقير، تعجيل المسرة أو المساءة، الغرابة، رد الخطأ في التعيين، التوكيد....		
توفر العناية على إثبات الفعل	حذف المفعول	٨- ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مَدِينٍ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ لفاعله. القصص: ٢٢
تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله (باب الإغراء).	حذف الفعل	٩- المروءة والنجدة
تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه بقال السيوطي: التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة في باب التحذير والإغراء (٤٦)	= =	١٠- الكذب والخيانة
التوكيد: إن قدر الفعل قبل المنصوب. وإن قدر بعده أفاد التخصيص (باب الاشتغال) (٤٧).	= =	١١- الأمانة أدبتها
طلب الإقبال (باب النداء)	= =	١٢- يا زيد، أقبل

١٣- نحن العرب نكرم الضيف	= =	الفخر (باب الاختصاص)
١٤- (ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت ... الأنعام: ٩٣)	حذف جواب الشرط	التفخيم والتعظيم؛ وتقدير الجواب: لرأيت أمرا فظيما (٤٨).
ويعدد البلاغيون، أيضا، مجموعة سياقات إضافية للحذف؛ نحو: عدم تعلق الغرض بذكر المحذوف، الجهل به، احتقاره، الخوف عليه، إيهامه، تعظيمه، تعميمه، التخفيف من عبء الكلام وثقل الحديث، الاختصار، الاحتراز عن العبث، اختبار تنبه السامع		
١٥- جاء الأمير بنفسه	زيادة الباء	الاهتمام والتعظيم، صدورا عن أن أي زيادة في المبنى زيادة في المعنى.
١٦- الذي يأتي قله مكافأة	زيادة الفاء	التوكيد والتخصيص على السبب، وحذف الفاء يحتمل السبب وغيره.
١٧- نجح محمد محمد	تكرير اللفظ	التوكيد لتمكينه في ذهن السامع.
١٨- (قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض) يوسف: ٧٣	اعتراض بالجملة (لقد علمتم) بين القسم وجوابه	التقرير وتقوية الكلام، قال العلوي: وفائدته تقرير عليهم بالبراءة عن الفساد والبعد عن تهمة السرقة ^(٩٩) ...
وللاعتراض أغراض أخرى؛ لأن الجملة المعترضة أجنبية عن مجرى السياق، فقد يأتي الاعتراض للدعاء أو للقسم أو للنفي أو التوعد ... ^(١٠٠) .		
١٩- (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) البقرة: ٩٦	التنكير في (حياة)	التحقير، أي: على أي حياة والأصل (على الحياة) ولو كانت حقيرة، أرادوها متطاولة ^(١٠١) .
وعدد البلاغيون والنحويون سياقات أخرى للتنكير، نحو: التقليل، التكثر، التخصيص، التهويل، التعظيم.		
٢٠- زيد المنطلق	التعريف بأل والأصل التنكير	القصر حقيقة
٢١- اشتريت الكتاب	= =	التعيين؛ لأنك لا تقول له إلا إذا كان مخاطب يعرف الكتاب
٢٢- زيد الجواد	= =	القصر مبالغة ^(١٠٢) .
٢٣- (وراودته التي هو في بيتها عن نفسه) يوسف:	التعريف بالموصولية	استعمل الموصول لغرض الغرور عن تحديد ملولته بذكر اسم امرأة العزيز

٢٣		لفرض التحقير، أو استهجان التصريح بالاسم؛ فذكر الاسم لا يفيد ما أفاده الموصول.
٢٤- (فغشيه من اليم <u>ما</u> غشيه) طه: ٧٨	= =	التفخيم، أي غشيه أمر كبير.
٢٥- (وإذ رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا أمذا الذي يذكر آلهمكم) الأنبياء: ٣٦	التعريف بالإشارة	التحقير؛ والأصل الإشارة إلى الأشياء المحسنة، وهو هنا؛ كاستعمال الاسم الموصول السابق.
٢٦- قال الفرزدق: <u>أولئك آباي فجئني بمثلهم</u> إذا جمعنا يا جرير المجامع	= =	التنبيه على غباوة السامع، على معنى أن قوى المخاطب الإدراكية لا تستطيع استيعاب المعنى إلا بالإشارة الحسية ^(٥٣) .
٢٧- هو الأمير مقبل	التصرف بالضمير	تعظيم الأمر وتفخيم الشأن؛ (ضمير الشأن) قال الرضي: كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل ^(٥٤) .

هذه طوائف من التراكيب العدولية (التحويلية) التي عرض لها علماء
المعاني، نقف عندها من حيث هي ظواهر تداولية مختلفة تتحدد خصائصها
التركيبية ونواتجها الدلالي وفقاً للمقامات المنجزة فيها.

ومن الملاحظ أن طرفي الاتصال: المتكلم، والمخاطب (المتلقي) أكثر
عناصر المقام تحكما وحضورا؛ كما نلاحظ أن علاقتهما بالتراكيب متفاوتة:
- فقد يتساويان حضورا، كما نجده مثلا في التراكيب:

١، ٥، ٩، ١٠، ١٢، ...

- وقد يكون حضور أحدهما أكثر من الآخر، كما في:

٤، ١١، ٦، ٧، ١٤، ...

-وقد يغيب السياق الخارجي في بعض التراكيب، ليفرض السياق الداخلي سيطرته منفردا كما نجد ذلك في الأمثلة: ١٩،١٧،٥...

العناية بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية

ولا يعني هذا أن البلاغيين اهتموا بطرفي الاتصال: المتكلم والمخاطب حسب، فقد اعتدوا أيضاً بالظروف المحيطة وأدركوا "أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها، وأن هذه الثقافة يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلا منها مقاماً؛ فمقام الفخر غير مقام المدح، وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف..."^(٥٠) ولعل ما يفسر عنايتهم بطرفي الاتصال أكثر من عناصر المقام الأخرى؛ أنهم عنوا بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية؛ فأقاموا دراساتهم على هذه الاحتمالات، واستشهدوا لها بتراكيب جزئية كما كان ذلك صنيع النحاة؛ ولذا لا يمكن أن يدعى بأن تطبيقات عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" قد تجاوزت الاجتزاء إلى النص الكامل "لأن طبيعة المنهج، في عصره، قد فرضت عليه هذا التوجه الذي يقوم على سيطرة الملاحظ الجزئية في النظر إلى الواقع؛ وقد انعكس ذلك على البحث اللغوي عموماً، وهذا ما نجده في الدرس الحديث؛ إذ لا نجد فيه من يتعامل مع النص الكامل تحليلاً وتفسيراً"^(٥١)، وهذا لا ينفي أن عبد القاهر قدم نظرية لغوية مكتملة استوعب فيها ما سبقه من جهود وأتاح لمن سار على نهجه أن يتعامل بمنهجه، وآية ذلك ما قام به الزمخشري في "الكشاف" فقد طبق فكر عبد القاهر تطبيقاً دقيقاً، استطاع من خلاله أن يقف على الخصائص البنيوية والدلالية للتراكيب القرآنية، وأن يظهر جمالها وروعيتها؛ ومن أمثلة ذلك ما كان يجيء به تحت أسلوب "المنقلة"^(٥٢) على امتداد "الكشاف" من ذلك مثلاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِّثَا وَيَهَبُ

لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٥٨﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً ﴿٥٩﴾ الشورى: ٤٩-

٥٠

قال الزمخشري^(٥٨): "فإن قلت: لم قدم الإناث أولاً على الذكور مع تقدمهم عليهن، ثم رجع فقدمهم؟ ولم عرف الذكور بعد ما نكر الإناث؟ قلت: لأنه ذكر البلاء في آخر الآية الأولى (الآية ٤٨) وكفران الإنسان بنسيانه الرحمة السابقة عنده، ثم عقبه بذكر ملكه ومشيتته وذكر قسمة الأولاد، فقدم الإناث؛ لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاؤه لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم، والأهم واجب التقديم، وليلي الجنس الذي كانت العرب تعده بلاء ذكر البلاء، وآخر الذكور، فلما أخرهم لذلك تدارك تأخيرهم، وهم أحقاء بالتقديم بتعريفهم؛ لأن التعريف تنويه وتشهير؛ كانه قال: ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير، وعرف أن تقديمهن لم يكن لتقدمهن، ولكن لمقتضى آخر فقال: (ذكرانا وإناثا) كما قال: (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) الحجرات: ١٣".

وواضح أن الزمخشري قدم تحليلاً مدهشاً من خلال كشفه عن العلاقات الداخلية في النص، وأقام تفاعلاً بين النص وسياقه الخارجي ليكشف ما صاحب التقديم من عناية واهتمام، وما صاحب التعريف من تنويه وتشهير بالمعرف، معللاً ذلك بما كان عليه العرب من عادات وتقاليد.

وكثيراً ما كان يتوصل إلى معنى التراكيب القرآنية باعتبار بعد خارجي يتحكم في فهمها وتحديد المراد منها، من نحو اعتبار: أسباب النزول أو اعتبار عقدي أو شرعي أو تفسير ماثور، أو عادات وتقاليد، أو ملابسات وقرائن أخرى ...

من ذلك ما أورده ابن هشام الأنصاري في "مغنى اللبيب" في مسألة حذف المضاف، قال في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ الفجر: ٢٢ وقوله: ﴿ فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُم ﴾ النحل: ٢٦، أي: وجاء أمر ربك، فأتى أمر الله ... وذلك لاستحالة مجيئه وإتيانه سبحانه.

ومن ذلك، أيضا، ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ النساء: ٢٣، أي استمتاعهن ... (٥٩).

ومن ذلك، أيضا، قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ ءَامَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ الملك: ٢٩ حيث آخر (به) عن (آمنا) وقدم (عليه) على (توكلنا)؛ قال الزركشي: (١٠) "فإن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله بل لا بد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، مما يتوقف صحة الإيمان عليه، بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده ... قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره".

وواضح من كلام الزركشي أن تأخير الجار والمجرور في (آمنا به) لم يرد به الحصر والاختصاص بخلاف تقديمه في (وعليه توكلنا) فقد أراد اختصاص التوكل بالله، وهي قضية عقدية.

ولا يحتاج إلى مزيد أمثلة، ويكفي أن ننظر، مثلا، في هذه الآيات الكريمة:

- (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) الأعراف: ٣٤

(إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) يونس: ٤٩

- (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى) يس: ٢٠

(وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) القصص: ٢٠

- (إن الله هو ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) الزخرف: ٦٤

(إن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) آل عمران: ٥١

- (إنما يريد الله ليُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) التوبة: ٥٥

(إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الدنيا) التوبة: ٨٥

وواضح أن هذه الآيات الكريمة تباينت بنياتها وتتنوع هيئاتها وفقا لتنوع المقامات، والنظر في ما قدمه المفسرون من تحليلات وما كشفوا عنه من ملابسات وقرائن، داخلية وخارجية، تدل على عبقرية منهجهم في فهم آيات القرآن الكريم.

علم التراكيب والمناهج اللسانية الحديثة

ومنذ مطلع هذا القرن حتى منتصفه أكدت الدراسات اللسانية الحديثة خاصة على علم التراكيب؛ فقد نشأت في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن؛ مناهج لسانية اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية:

فالمنهج البنوي الوصفي اهتم بالمادة اللغوية فقط جاعلاً من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية، ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنه أبدى اهتماماً ضعيفاً بوظائف المكونات داخل الجملة.

أما المنهج التحويلي التوليدي فيصف الظاهرة اللغوية دلالياً؛ برّد بنياتها السطحية المنجزة فعلاً إلى بنية عميقة، دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة، من موقف المتكلم والمخاطب والظروف الكلامية التي تكتنفها.

وقد فرض تطور علم الدلالات على الباحثين اعتبار العناصر الدلالية جزءاً أساسياً في وصف الظاهرة اللسانية وتفسيرها؛ مما استتبع إدخال عدد كبير من المعطيات اللغوية الجديدة وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة^(١١)، تعالج

القصور أو تسد الثغرات التي لم ينتبه إليها منهج التحويل؛ فهو لم يوجه الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، كما أنه جعل النحو عملية آلية تتولد التراكيب بوساطة قواعد تحويلية حسب؛ ولم يقدم أو يعط أي تبرير وظيفي لحدوث هذه التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة^(٦٢)، ولا سيما الجانب التداولي.

وتبرز مناهج متعددة تحاول تفسير اللغة من زوايا مختلفة، ومن هذه المناهج:

المنهج الوظيفي الذي يقف على النقيض من المنهج التحويلي.

والوظيفية نظرية في اللغة تعطي جل عنايتها لوظائف المكونات في الجملة^(٦٣). وهي تستند إلى البعد التداولي للغة، بحكم أنها وسيلة تواصل. ويتميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه "يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر"^(٦٤)؛ ولذلك نجد الوظيفيين ينكبون على الأشكال الدلالية ويعتبرون المقام وينظرون في القول، مقابل انكباب البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالية واهتمامهم بالنظام اللغوي وبحثهم عن الجهاز المخفي وراء القول^(٦٥)؛ بيان ذلك أننا إذا قلنا:

١- سَمِعَ عَلِيٌّ الْكَلَامَ.

٢- سَمِعَ الْكَلَامَ عَلِيٌّ.

٣- الْكَلَامَ سَمِعَ عَلِيٌّ.

٤- الْكَلَامَ سَمِعَهُ عَلِيٌّ.

فهذه تراكيب مختلفة في بنياتها، وهي تؤدي عند الوظيفيين وظائف مختلفة بحيث يغدو كل تركيب تعبيراً عن اختيار لغوي يناسب سياق التلفظ ويحقق أهدافاً تواصلية محددة، فكل تركيب يركز على جانب معين من الحدث؛ ولذا فإن هذه الجمل لا تعد مترادفة، بل كل واحدة منها "قوة تعبيرية متميزة

مستمدة من الدور الذي يؤديه كل أسلوب في الحياة الاجتماعية^(٦٦) ولذا، أيضا، يعد الوظيفيون هذه التراكيب مفاهيم أولى (Primitives) أي أنها تولد في المواقع المحددة لها؛ فهي ليست مشتقة من بنيات أخرى، بالنقل أو التقديم أو التأخير أو غير ذلك. ويرتبط هذا بالفرضيات النفسية حول إنتاج الكلام وفهمه، وهذه مرتبطة بالظروف الخارجية الملابس التي تشكل بنية التراكيب بداية أي تنتجها كما ترد صورتها حال النطق بها، فليس هناك ترتيب مسبق تتم إعادة ترتيبه؛ فالتركيب الثاني يعالجه الوظيفيون ومن انتفع بأنظارهم في وصف العربية، على أساس توسط المفعول بين الفعل والفاعل، وأن هذا الموقع الذي احتله المفعول يمثل وظيفة "المحور"^(٦٧)، وهي وظيفة تداولية تسند للمحدث عنه داخل الجملة بقصد الاهتمام والعناية به، وتزداد هذه العناية في التركيبين: الثالث والرابع، كما سنبينه تاليا.

أما التحويليون فينظرون إلى التراكيب: الثاني والثالث والرابع، بأنها متفرعة من الأول، وأمكن إنتاجها وتوليدها من بنية عميقة يحولها المتكلم إلى بنية سطحية وفق قواعد التحويل المعروفة^(٦٨)؛ ولذا تعد؛ وفق هذا النحو، مفاهيم ثانية، وتراكيب مترادفة.

اللسانيات الوظيفية وأنظاريها

إن دراسة التراكيب اللغوية بمعزل عن محيطها لا يحقق أهداف التعبير والتواصل وغاياتهما، ولا يفرق الأداءات المختلفة عن بعضها؛ لأن اللغة واقع اجتماعي حي، وأبنيتها تحدد أولا على أساس أنها علاقات وأنظمة داخلية تتأثر بما يكتنفها من مؤثرات خارجية، ثم على أساس أنها وسيلة للتواصل، والفرق بين المناهج المختلفة إنما يكمن في مدى الإيمان بآثارها في التراكيب.

لقد حولت الوظيفية وجهة البحث من موضوع المعرفة، المتمثل في اعتبار اللغة تراكيب ودلالات إلى فاعل المعرفة المتمثل في اعتبار اللغة خطابا وتلفظا وإنجازا، أي حولته، في نهاية الأمر، إلى وجود الإنسان في لغته^(٦٩)؛

وتعود بدايات هذا المنحى في الدرس اللساني الغربي الحديث إلى:
* مدرسة براغ "Prague" التي بلغت أوج نشاطها في القرن الماضي
 (١٩٤٠)، والتي تتميز بإلحاحها على دراسة وظائف اللغة، وقد اتخذ هذا
 الإلحاح وجهين:
 أولهما: وظيفة اللغة في التواصل. وثانيهما: الوظائف التي تؤديها مستويات
 اللغة (٧٠).

ويعد "المنظور الوظيفي للجملة" "Functional Sentence Perspective" من
 أبرز توجهات هذه المدرسة، وتتكون الجملة، في هذا المنظور، من قسمين:
 مسند (Theme) ومسند إليه (Rheme)، ويتقدم المسند، غالباً، المسند إليه في
 النسق المألوف المحايد للجملة، وهو النسق الذي تأتي فيه عناصر الجملة على
 الأصل، في مفهوم هذا المنظور، بأن يتقدم المسند ويتأخر المسند إليه، ويتغير
 هذا النسق بقصد العناية والاهتمام أو بهدف التركيز على عنصر معين بالتقديم
 والتأخير في عناصر الجملة، ومثال ذلك:

المسند	المسند إليه
<u>وصل</u>	<u>الوفد الطلابي العربي</u>
	إلى عمان أمس
المسند إليه	المسند
<u>الوفد الطلابي العربي</u>	<u>وصل</u>
	إلى عمان أمس
المسند إليه	المسند

ومفهوم المسند والمسند إليه، في هذا المنظور، يختلف عن مفهومهما في
 النحو العربي، فهما مستعملان، هنا، باعتبار "عنصر المعلومات" فالمسند أو
 الموضوع: ما كان معلوماً لدى السامع في مقام تواصل، والمسند إليه: ما

يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تُسهم في تنامي الخبر؛ فالمثال الأول جواب للسؤال:

- من وصل إلى عمان أمس؟

والمثال الثاني جواب للسؤال:

- أي وفد وصل إلى عمان أمس؟

ونظيرهما قولك:

- القناعة كنز لا يقنى

المسند المسند إليه

- حقق محمد نتيجة باهرة في الامتحان

المسند المسند إليه

ويُطوّر هذا المنظور بإدخال مفهوم جديد يسمى "دينامية الاتصال" "Communicative Dynamism" وهي "خاصية من خاصيات الاتصال تتجلى في سياق تنمية المعلومات التي يراد التعبير عنها"^(٧١) والجملة في هذا المفهوم تتكون من: المسند، ويعبر عن أقل درجة في الرسالة اللغوية، والمسند إليه، ويشكل المعلومة الجديدة فيها، والوحدة الانتقالية "Transition element" وتمثل العناصر الإضافية اللازمة لاستقامة الجملة أو ما يعرف عند البلاغيين العرب بمتعلقات المسند والمسند إليه، ومثال ذلك قولك:

ضاع قلمي في المكتبة

وحدة انتقالية المسند المسند إليه

جواباً لمن سأل:

أين ضاع قلمك؟

ولكي تحدد هذه المكونات، وفق هذا المنظور، لابد من اعتبار نسق الجملة، أي كيفية ترتيب الأجزاء فيها، والسياق الخارجي، والبنية الدلالية للجملة.

هذه أهم التصورات لمدرسة (براغ)، والواضح أن مسلك هذه المدرسة كان منصبا على الكيفية التي تزود بها اللغة المتكلم بعدد من الأساليب والاختيارات مناسبة لظروف مقامية مختلفة.

* أما مدرسة "فيرث" "J.R.Firth" فيعد مفهوم سياق الحال "Context of situation" أهم ما قدمته هذه المدرسة.

وسياق الحال عند الفيرثيين مجموعة من العناصر المكونة للموقف الكلامي، وقد ذكرناها عند الحديث على مصطلح التداول^(٧٢)، والجملة تكتسب دلالاتها من ملابسات الأحداث وسياقها، وهذه الأهمية للسياق ألح عليها، أيضا، هاليداي "M.Halliday" المؤسس الثاني لهذه المدرسة بعد فيرث^(٧٣)؛ الذي اكتملت على يديه أسس "النحو النظامي" System Grammar، ويركز هذا النحو على الجانب الوظيفي للغة، ويجعل همه تصنيف الوظائف النحوية ضمن نظام يبين استعمالاتها، من ذلك، مثلا، ما جاء في باب "التعدي وال لزوم"^(٧٤):

- شرح المعلم الدرس

حدث عامل هدف تجاوز إليه النشاط

- مرض عميد الكلية

حدث متقبل نشاط قاصر

وواضح أن نمط التعدي وال لزوم في هذا النحو يتمثل في العلاقات بين النشاط والمشاركين، فحين ينحصر النشاط في الفاعل أو المتقبل فهو نشاط قاصر، وحين يجاوز النشاط العامل إلى عنصر آخر فهو نشاط مجاوز .

هذه هي أهم التصورات التي طرحتها مدرسة (براغ) ومدرسة (فيرث)، ويوصف أصحابها بالوظيفيين التقديميين.

وينشط الاتجاه الوظيفي في السبعينات على يدي وظيفيين جدد يتوسعون في هذا المنحى من البحث اللغوي؛ فتشتهر أنظار، منها "النحو الوظيفي" " Functional Grammer الذي اقترحه "سيمون ديك" Simon Dik في السنوات الأخيرة.

وتشتمل بنية النحو كما يقترحها النحو الوظيفي على مستويات تمثيلية ثلاثة:

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية، وهي: المنفذ، المتقبل، المستقبل، المستفيد، الأداة، المكان، الزمان.

- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية، وهما وظيفتان: الفاعل، والمفعول.

- مستوى لتمثيل الوظائف التداولية، كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور^(٧٥).

وتتميز الوظائف التداولية بخاصية تميزها من الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، فهي "مرتبطة بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"^(٧٦).

وتشتق الجملة، وفق هذا النحو، بوساطة بنيات ثلاث، هي: البنية الحملية (الدلالية) والبنية الوظيفية والبنية المكونية. وتتكون البنية الحملية من أطر حملية (أصول) كالفعل، وأطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة، وباستخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين "أطر حملية نووية" تشتمل على الحدود والموضوعات، أما الحدود للواحق فتكونها قواعد توسيع الأطر الحملية، ثم تقوم قواعد إدماج الحدود بدمج الحدود في المحلات وفقاً لقيود الانتقاء؛ ليتم بذلك تكوين البنية الحملية التي تتضمن الوظائف الدلالية، ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

الحدود

<u>المحمول</u>	<u>موضوعات</u>	<u>لواحق</u>
فعل	فاعل مفعول	صفة ظرف ...
	<u>حدود نووية</u>	<u>حدود لواحق</u>

ويمكن التمثيل لما سبق بالجملة:

شرب	زيد	شايًا	صباحًا
المستوى النحوي	فعل	فاعل	مفعول ظرف
المستوى الدلالي	محمول	منفذ	متقبل زمان
المستوى التداولي		محور	بؤرة

فالفعل (شرب) يُمثل له في العربية ضمن الإطار المحمولي التالي:

- شرب: فعل: حيّ، (منفذ)، (متقبل)

أي إن فاعل هذا الفعل كائن حيّ يقوم بوظيفة (المنفذ)، ولا بدّ له من سائل يقوم بوظيفة (المتقبل).

والفعل (خاف) يمثل له ضمن الإطار المحمولي:

- خاف: فعل (صفة)، حي أي إن هذا الفعل يوصف به كائن حيّ يقوم بوظيفة الموصوف.

وتعدُّ الأطر المحمولية، في هذا النحو، دالة على واقعة يقوم كل حد من حود المحمول بالنسبة إليها بدور معين، وتنقسم الوقائع إلى أعمال وأحداث وحالات، مثل ذلك على التوالي: شرب، فتح، جلس، فرح.

وتنقسم حدود المحمول، كما يظهر في الرسم، إلى قسمين: موضوعات ولواحق، فالفعل (شرب) موضوعاهما: المنفذ والمتقبل، ولاحقه هو الزمان (صباحاً في المثال)

وتشكل الحدود الموضوعات أطراً حملية نووية، وهي نظير الأركان الرئيسة في الجملة العربية وأما الحدود اللواحق فهي نظير الفضلات عند نحائنا القدماء.

وتعد البنية الحملية مدخلاً (Input) للبنية الوظيفية بوساطة قواعد إسناد الوظائف، وتتحول البنية الوظيفية باستخدام قواعد التعبير، التي تحكم الحالات الإعرابية والمطابقة والترتيب والتنغيم، إلى البنية المكونية.

وقد قدم (ديك) في نمودجه أربع وظائف تداولية (٧٧)، هي:

- المبتدأ (Theme): وهو عند (ديك) ما يحدد مجال الخطاب.
- الذيل (Tail): يحمل معلومة توضح معلومة داخل الجملة أو تعدلها.
- المحور (Topic): وهو المحدث عنه داخل الجملة.
- البؤرة (Focus): وهي المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو بروزاً في الجملة.

والمبتدأ والذيل وظيفتان تداوليتان تقعان خارج الحمل، أما المحور والبؤرة فتقعان داخله.

وخلص القول في النحو الوظيفي أنه النحو الذي يراعي معايير إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة، فالبعد التداولي عماد النظر في وصف اللغة وتفسيرها.

الوظيفية والنحاة العرب المحدثون

جاءت البدايات الأولى للاهتمام بالمنحى الوظيفي، في دراسة اللغة عند النحاة العرب المحدثين، في إطار الدعوة إلى تيسير النحو؛ فدعا إبراهيم مصطفى وتبعه إبراهيم المخزومي إلى تأكيد

وظيفة الكلمة في الجملة. ونحنا تمام حسان في نمودجه "اللغة العربية معناها ومبناها" منحىً وصفيًا وظيفيًا؛ فقد وصف النحو العربي بعيداً عن التقدير والتأويل، كما جعل همه في هذا النموذج التأكيد على أهمية المعنى، متأثراً

بنظرية "سياق الحال" لدى "فيرث"، وقد أطلق عليه (المقام)، وجعل (المقال) مقابلاً للسياق اللغوي، لكنه لم يُقدّم دراسة تطبيقية في نموذج الذي نحا فيه منحى وصفيًا وظيفيًا كما ذكرنا^(٧٨).

ولا نجد لدى النحاة العرب المحدثين نموذجاً في وصف العربية من وجهة تداولية غير نموذج الباحث المغربي أحمد المتوكل؛ فقد انتفع بنموذج "سيمون ديك" في النحو الوظيفي الذي يعده الباحث من أكثر النماذج استجابة لشروط التنظير ومقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية.

وقد أقام المتوكل، ضمن الإطار النظري السابق لنموذج (ديك)، دراساته المختلفة حول بنية النحو في العربية فقدم دراسة متكاملة واضحة الأصول، نعرض منها ما يتفق وأهدافنا في هذا البحث.

* قسم الجملة باعتبار مقولة المحمول التركيبية إلى:

١- جملة ذات محمول فعلي، وتسمى جملة فعلية.

٢- جملة ذات محمول غير فعلي، وهي الجملة التي محمولها مركب وصفي أو مركب ظرفي أو حرفي وتنقسم إلى: جملة تشتمل على رابط (كان وما يشبهها)، وتسمى جملة رابطية، وجملة لا تشتمل على رابط، وتسمى جملة اسمية.

* أضاف وظيفة (المنادى) إلى وظائف (ديك) التداولية الأربع، وجعل (المبتدأ) و (الذيل) و (المنادى) وظائف خارجية، تقع خارج الجملة؛ وقدم أسباباً للقول بخارجية هذه الوظائف. وجعل (المحور) و (البؤرة) وظائف داخلية، تقع داخل الجملة.

وهذه أمثلة توضح هذه الوظائف كما عرض الباحث:

(١)

- محمداً كلمتُ لا خالداً.

- ما كَلِمَتُ إِلَّا عَمْرَأَ.

(محمداً)، (عمراً) يحملان وظيفة تداولية داخلية، تسمى البؤرة (Focus) تقع داخل الحمل؛ لأنها المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو بروزاً في الجملة.

(٢)

- زِيداً كَلَمْتُهُ.

- في الصيغ الماضي سافرت إلى الخارج.

(زيداً)، (في الصيغ) يحملان وظيفة تداولية داخلية، تسمى المحور (Topic) وتسند للمحدث عنه داخل الجملة.

(٣)

- أيها المسافرون، استعدوا.

- زِيدُ، لا تَتَغَيَّبْ كثيراً.

ما تحته خط وظيفة تداولية تقع خارج الحمل؛ لأنها تسند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين.

(٤)

- التقيت بأخيه، خَالِدٍ.

- أخوه مسافر، خَالِدٌ.

(خالد) في المثالين وظيفة تداولية تسمى الذيل (Tail) تقع خارج الحمل؛ لأن الذيل وظيفة تحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها (٢٦) ويلحظ أن هذه الوظيفة تشابه البذل والمبتدأ المؤخر، ففي النحو العربي: فـ (خالد) في المثال الأول بدل من الضمير المجرور في (بأخيه)، وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة جائز في هذا الموضع الذي جيء بالبدل فيه للتفسير. وأما (خالد) في المثال الثاني فمبتدأ مؤخر.

(٥)

- زيدٌ، استفتتُ من مقالاته.

- الطلبةُ، رجَعوا إلى المدرسة.

كل من: (زيد)، (الطلبة) وظيفة تداولية تقع خارج الحمل، تسمى المبتدأ (Theme)، وهو عند ديك ما يحدد مجال الخطاب.

عقد المتوكل مقابلات بين وظيفة (المبتدأ) وكل من: (المحور)، و (الذيل)، و (البؤرة) بحكم ما بينها من تقارب، كما ميز بين وظائف، في نموذج، ووظيفة المبتدأ في النحو العربي في نحو:

١- زيدٌ منطلق.

٢- عندي كتابٌ.

٣- أبوه قائمٌ، عليٌّ.

٤- محمودٌ، أبوه مريضٌ.

فالأسماء: زيد، وكتاب، وعلي، ومحمود، تعد مبتدآت عند النحاة العرب، إلا أن المتوكل عد (زيد) في المثال الأول وظيفة تداولية، هي (المحور)، أي أنه يحدث عنه داخل الجملة، فهو من مكونات الحمل يأخذ وظيفة تركيبية (فاعل) أو دلالية (منفذ)، وكذا (كتاب) في المثال الثاني.

وأما (علي) في المثال الثالث فهو يحمل وظيفة تداولية خارجية، هي "ذيل توضيح"، وأما (محمود) في المثال الرابع فهو يحمل وظيفة تداولية خارجية، هي المبتدأ. والفرق بين الثالث والرابع أن المتكلم في المثال الثالث يُنشئ الجملة بدءاً (أبوه قائم) ثم يضيف إخباراً إليها ليوضح أو يصحح أو يعدل ما يقتضي ذلك، وفي المثال الرابع يضع المتكلم بدءاً مجال الخطاب ثم يحمل عليه جملة وارداً عليه حملها.

ومن الموضوعات المهمة التي عالجها الباحث، أيضاً، قواعد إسناد الحالات الإعرابية، على أساس الوظائف الثلاثة: التركيبية والدالية والتداولية، وبيان ذلك: (٧٩).

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة دلالية فقط تسند إليه الحالة الإعرابية "النصب" أو الحالة الإعرابية "الجر"، إذا كان مسبوقاً بحرف جر؛ نحو (صباحاً) في الجملة: شرب زيدُ شيئاً صباحاً (أو في الصباح).

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدالية تسند إليه الحالة الإعرابية "الرفع" إذا كان فاعلاً، و "النصب" إذا كان مفعولاً؛ نحو: (زيد) و(شيئاً) في المثال السابق.

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تداولية تسند إليه الحالة الإعرابية بمقتضى نوع الوظيفة نفسها: فإن كانت وظيفة تداولية داخلية (مثل وظيفتي: البؤرة والمحور) أسندت إليه الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته الدالية أو بمقتضى وظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدالية؛ نحو:

- ١- أغداً ألقاك؟ (غداً): بؤرة، زمان
 - ٢- ما رأيت البارحة إلا زيداً (زيداً): بؤرة، مفعول، متقبل.
 - ٣- رجع البارحة زيدٌ (البارحة): محور، زمان
 - ٤- رجع زيدٌ البارحة (زيد): محور، فاعل، منفذ
- وإن كانت خارجية (مثل وظائف: المبتدأ والمنادى والذيل) فالمبتدأ "الرفع"، والمنادى "النصب" أو ما محله النصب، والذيل وفقاً لمتبوعه، نحو:

- | | |
|------------------------------|-------|
| زيدٌ أبوه مريضٌ | مبتدأ |
| يا <u>سائقاً</u> تمهل | منادى |
| ساعني زيدٌ <u>سلوكه</u> | ذيل |
| قابلت زيداً بل <u>خالداً</u> | ذيل |

كما عالج قضية الرتبة في الجملة الفعلية فدرس الأنماط التي ترد عليها
بنية الجملة الفعلية في العربية، وبين خصوصية كل نمط منها تداولياً؛ فالجملتان،
مثلاً:

١- جاء عمرو باسمًا.

٢- جاء باسمًا عمرو.

لا تختلفان دلالياً، إلا أن هناك فرقاً تداولياً بينهما؛ فالنحو الوظيفي "يميز
بين البنية الدلالية والبنية الإخبارية" "Informational Structure" التي عرفها
بأنها "التي تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة حسب (المقام)، كعلاقتي
المحور والبؤرة"^(٨٠) وعليه فالجملة:

جاء باسمًا عمرو.

فيها (باسما) يحمل وظيفة تداولية، هي وظيفة المحور، تمثل محط
اهتمام المتكلم والمخاطب؛ وقد استعان المتوكل، في هذا التحليل، بما طرحه عبد
القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"^(٨١) عند معالجته الجملة:

قَتَلَ الْخَارِجِيُّ زَيْدًا.

التي توسط فيها المفعول بين الفعل والفاعل بقصد العناية والاهتمام؛ إذ
إن الذي يستخدم هذه العبارة يكون همه وقوع القتل بالخارجي.

وتفصيلات الموضوع كثيرة؛ لا يسعنا تناولها، ويحسن أن نسجل، هنا،
أن المتوكل وسع في التحليل اللغوي بما أضاف من أبعاد جديدة، وأكد أهمية
البعد التداولي في تفسير تراكيب اللغة ووصف نحوها، كما رسخ مفهومات
كثيرة في النحو العربي، وإتكا على مقولات التراث اللغوي، نحوه وبلاغته،
موضحاً أن هناك نظرية تداولية ثأوية خلف مختلف العلوم اللغوية: النحو،
واللغة، والبلاغة، وفقه اللغة.. "وأنها بالتالي قابلة للتجاوز، بمعنى القرض
والافتراض، مع النظريات التداولية الحديثة، بما فيها النحو الوظيفي"^(٨٢).

ومن يدقق النظر في نمونجه يجد مشابه كثيرة بينه وبين النحو العربي: فالوظائف الثلاث، مثلا: التركيبية والدالية والتداولية يمكن أن تلاحظ من خلال حدود النحاة للأبواب النحوية المختلفة، كما سنبينه تاليا، كما أن بعض الوظائف التداولية، كوظيفة الذيل، تشبه وظيفة البذل في بعض أنواعها، والمبتدأ المؤخر في نوع آخر، وتقسيمه الإعراب إلى لازم وغير لازم، أي إلى مبنى ومعرّب ... وغير ذلك من المشابه ...

ورغم هذه المشابه يظل الاختلاف بين النموذجين، بسبب الاختلاف في الأصول العامة والمنطلقات المبدئية التي توجه وصف الظاهرة اللغوية وتقعدها؛ مما يدفعنا إلى القول بأن دراسة النحو العربي بمناهج حديثة ممكنة وأن الإفادة من هذه المناهج مشروعة، على أن نتطرق هذه الدراسة، في رأينا، من خلال المشترك بين الأنظار والاتجاهات في دراسة اللغات المختلفة؛ حتى لا ندخل على النحو العربي ما ليس منه، فلكل نظر أو اتجاه خصائصه ومنطقه، وتبقى اللغة بتجلياتها في الاستعمال موضوعا للوصف والتفسير، وتظل أعمال نحائنا القدامى مفتوحة، أيضا، للنظر والتأصيل.

خاتمة

وبعد، فقد حاول هذا البحث أن يصف التراكيب النحوية في العربية من الوجهة التداولية، فانطلق يستكنه أنظار النحاة القدامى في وصف تراكيب العربية، فبين أن منهجهم قام على أفراد باب لكل وظيفة، درسوا فيه قيودها الصرفية والنحوية والدلالية، وعرض البحث لهذه الوظائف فصنفها، وفق أبعادها المعنوية، إلى: تركيبية ودلالية وتداولية، ثم بين أنهم افترضوا (أصلاً) تقوم عليه بنية الجملة العربية، الاسمية والفعلية، وجعلوه صالحاً لأن (يُعدّل) التركيب عنه إلى أنماط فرعية، تتيح للمتكلم خيارات كثيرة.

وفصل البحث في معالجة النحاة والبلاغيين الأنماط السابقة وفق أساليب توافق منطلقات كل فريق؛ فالنحوي يعني أساساً باللغة في الإطار الموصل إلى فهمها وتعلمها وما يجوز وما لا يجوز من التراكيب، أي في إطار المقال وأصوله التركيبية، ثم بين البحث أن عنايتهم بالمقام جاءت بقدر محكوم بهذا الإطار.

أما البلاغيون فانطلقوا من النظر إلى التراكيب على أساس "موافقة الكلام لمقتضى الحال"، فدرسوا الأحوال التي تطرأ على البنية الإسنادية من أنماط تركيبية تنشأ بسبب (العدول عن الأصل) وما يصاحب هذه الأنماط العدولية من وظائف تداولية، معتدين باستلزام استحضار الأصل واستصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول كما وكيفا. ويقف البحث عند أمثلة من التراكيب العدولية ومقاصدها التداولية التي عرض لها البلاغيون، وأمثلة أخرى تقدم صورة مدهشة لتحليلات المفسرين وما كشفوا عنه من ملايسات وقرائن، داخلية وخارجية، تكل على عبقرية منهجهم في فهم آيات القرآن الكريم.

ثم عرض للدراسات اللسانية الحديثة، من بنيوية وتحويلية ووظيفية، اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية، فالبنويون يعالجونها معالجة صورية صرفة باعتبارها ظواهر تركيبية، والتحويليون باعتبارها

ظواهر دلالية، والوظيفيون باعتبارها ظواهر تداولية مرتبطة بالمقام، ثم عرض لأهم تصورات المنحى الوظيفي، فنموذج الباحث المغربي أحمد المتوكل، الذي انتفع بنموذج "سيمون ديك"، في وصف العربية، وتظل المقاربة، في ضوء هذا النموذج، نسبية مفتوحة لإضافات تستفاد من النظر والاستبطان.

ولا يملك المتأمل، بعد ذلك، إلا أن يعتقد أن هناك تراسلا بين النحاة والبلاغيين والمفسرين؛ فأعمالهم يكمل بعضها بعضا، وليس أدل على ذلك من أن البلاغيين أخذوا عن النحويين أهم أصل من أصول النحو، وهي مقولة (الأصل). وقد حرص البحث، على امتداده، إبراز هذه الفكرة والتأكيد على دراسة التراكيب من خلال مقتضيات المقامات المنجزة فيها، وما يصاحب ذلك من وظائف تداولية وغايات دلالية ظهرت واضحة في أعمال المفسرين؛ وهذا يدعو إلى ضرورة التخلص من مبدأ "الاستقلالية" في الدرس اللغوي، والنظر إلى أعمال هؤلاء بهدف استصفاء نظرية لغوية تعني بالتراكيب والدلالة منظورا إليها من وجهة تداولية، وهذا ما ألح عليه قديما عبد القاهر الجرجاني في دلائله وبيناه في هذا البحث؛ فبمباحث النحو يتحقق فهم البنية التركيبية ودلالاتها، وبمباحث البلاغة تتحدد أهداف التعبير والتواصل، وبهما معا يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها.

الهوامش والمصادر والمراجع

- ١- انظر اللسان (دول)
- ٢- عثمان بن طالب، البراغمية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، ع(٦)، تونس، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية - تونس، ١٩٨٦، ص ١٢٥.
- ٣- انظر:
- عبد الرحمن طه، البحث اللساني والسميائي، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١، ص ٣٠١-٣٠٢
- نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط(٢)، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ص ٩٤.
- ٤- سيبويه، الكتاب: ١٢٦/٢. ٥- السابق نفسه والصفحة نفسها.
- ٦- ابن السراج (محمد بن سهل) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥: ٧٢/١.
- ٧- الأزهرى (خالد بن عبد الله) شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٣٩٤/١.
- ٨- الرضى الاسترأبادي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥: ٢٧٢/١.
- ٩- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): ٤٧/٣.
- ١٠- ابن الأثير، أسرار العربية، ص ٦٩.
- ١١- ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٠/٢ ١٢- السابق: ٤٠/٣.

- ١٣- انظر: تمام حسان، الأصول - دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (د.ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص: ١١٤، ١٢٧، ١٣١-١٣٤، ١٤٠.
- ١٤- انظر في مظاهر هذا العدول: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط(٢)، ص ٢٠٧ وما بعدها.
- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية، ط(١)، عالم الكتب، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م، ص ٣٤٥ وما بعدها.
- ١٥- انظر في شيء من هذا: عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، (د.ط) مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠، ص ١٩٤، ٢٠٥.
- ١٦- الزمخشري، الكشاف: ٦٦٨/٢-٦٦٩.
- ١٧- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٨٥٣.
- ١٨- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي - مدخل، (د.ط)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت). ص ٩٧.
- ١٩- نهاد موسى، نظرية النحو العربي ص ٩٧.
- ٢٠- انظر في مزيد من التفاصيل ما كتبه الأستاذ نهاد موسى في هذا الشأن: -الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حضارة الاسلام، دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ص ٥٩.
- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، ع(٦)، ١٩٨٦، ص ١٤٥-١٧٣.
- ٢١- الكتاب(هارون): ١٤١/١ ٢٢-السابق: ٣٤٣/١
- ٢٣- مغنى اللبيب ص ٧٣٢
- ٢٤- الكتاب (هارون): ١١٩/١ ٢٥- السابق: ١٢٠/١

- ٢٦- انظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (د.ط)، ١٩٨٩، ص ٤٥٢/٢ - ٤٥٣
- ٢٧- رضي الدين الاسترأبادي، الكافية في النحو: ٢٤١/١
وانظر: فاضل السامرائي، معاني النحو: ٧٤٦/٢-٧٤٧.
- ٢٨- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢١.
- ٢٩- السابق ص ٩٨. ٣٠- السابق ص ١١٧.
- ٣١- السابق ص ٩٨.
- ٣٢- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية - قراءة أخرى، ط(١)، مكتبة لبنان - ناشرون، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٤.
- ٣٣- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٧٠.
- ٣٤- انظر: محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، ص ٧٠، ٢٣٧.
- ٣٥- انظر:- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي ص ٢٠٨
- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، ص ١٠٥
- ٣٦- الكتاب (تحقيق هارون): ٣٣/١.
- ٣٧- انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣٦-١٣٧.
- ٣٨- المحتسب: ٦٤/١-٦٥.
- ٣٩- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣٦.
- ٤٠- الكشف: ٤٦/٤.
- ٤١- انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٠٤.
- ٤٢- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٥١، والقزويني، الإيضاح، ص ٦٠.
- ٤٣- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٤٧-١٤٩، والقزويني، الإيضاح، ص ٥٩.

٤٤- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٤٠ - ١٤١، والزمخشري،
الكشاف: ٢٦١/٣.

٤٥- انظر: القزويني، الإيضاح ص ١١٥. الزمخشري، الكشاف: ٢٣/١.

٤٦- الإتقان ٥٧/٢. انظر: القزويني، الإيضاح

ص ١١٤

٤٨- انظر: السابق ص ١٨٨، الكتاب: ٤٥٣/١.

٤٩- الطراز: ١٧١/٢

٥٠- انظر: الطراز: ١٦٧/٢-١٧٥، مغنى اللبيب ص ٥٠٦ - ٥٢١، والبيان

في روائع القرآن ١٨٣.

٥١- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٢٧٧

٥٢- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ١٨٥ - ١٨٧.

٥٣- الإيضاح ٤٥.

٥٤- شرح الرضي على الكافية: ٢٧/٢.

٥٥- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣٧

٥٦- انظر: محمد عبد المطلب، البلاغة العربية: ١٩، ٢٦، ٢٨.

٥٧- استعمل الزمخشري في كشافه صيغة استفهامية قائمة على افتراضه سؤالا

يبدو به بقوله: فإن قلت: ... ثم يجيب عليه بقوله: قلت: ... وقد نحتنا من ذلك

مصطلح "الفنقلة".

٥٨- الزمخشري، الكشاف: ٢٢٥-٢٢٦. ٥٩- ص

٨١١.

٦٠- البرهان في علوم القرآن: ٤١٤/٢.

٦١- انظر: عثمان بن طالب، البراغمية وعلم التراكيب، ص ١٢٥.

٦٢- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر،

مج(٢٠)، ع(٣) الكويت، ١٩٨٩، ص ٧٠.

٦٣-انظر:

A Dictionary of Language and Hartman and F.C. Stork,1972 , P.91
linguistics , R.R.K.

٦٤-يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ص ٧٢

٦٥-انظر: محمد صلاح الدين الشريف، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن
أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي للعلوم التربوية، تونس، مارس
١٩٨٦، ص ٩٥.

٦٦-يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ص ٧٢

٦٧-انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة،
الدار البيضاء، ١٩٨٥م، ص ٤٩

٦٨-انظر في تحليل هذه التراكيب: عبد القادر الفاسي الفهري اللسانيات واللغة
العربية، ط(٢) منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٦، ص ١٢٤، ١١٤، ١٢٨-
١٢٩، على التوالي.

٦٩- انظر: عثمان بن طالب، البراغمية وعلم التراكيب، ص ١٣٠.

٧٠- انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩٢.

٧١- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ص ٧٧.

٧٢- عرض للفكرة مع مقارنتها بنظرة البلاغيين العرب تمام حسان في كتابه
"اللغة العربية معناها ومبناها"، ص ٣٣٧ - ٣٧٢

-وانظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩٤.

Firth , J.R. , Personality and Language In Society , Reprinted in firth ,
1957,p.182

٧٣-انظر:

Halliday , M.A.K. , Language as Social Semiotic , Edward Arnold ,
London , 1978,P.33

٧٤-انظر: يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ص ٨٩، ٩٠.

- ٧٥- انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط(١)، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م، ص ١١.
- ٧٦- السابق ص ١١٦
- ٧٧- انظر:
- Dik. S , Functional Grammar , Amsterdam , Holland , 1978 , P.13
- السابق: ١١٥، ١٤٤، ٦٩، ٢٨ على التوالي.
- ٧٨- انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٣.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص ٣١٥.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٧٢
- ٧٩- انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص ١٩ وما بعدها.
- ٨٠- انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص ٧١.
- ٨١- انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣٦-١٣٧.
- ٨٢- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص ١٠.

* نشر هذا البحث في مجلة "مؤنة للبحوث والدراسات" المجلد (١٦)، العدد (٢) سنة ٢٠٠١م.

الدراسة الرابعة

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، باعتبارهما يمثلان مُستويين من مستويات النظام اللغوي. وتهدف أيضاً إلى ضبط الحدود بينهما وتوصيفهما من حيث: عنايتهما بالمتكلم والمتلقي، والمبنى والمعنى، وضبط النظام ووصف المقام، والشكلية والوظيفية.

أما الإشكالية التي أثارَت موضوعَ هذه الدراسة فتتمثل في دعوة أطلقها إبراهيم مصطفى، صاحب كتاب "إحياء النحو" يسم فيها النحو العربي بالشكلية^(١)، والاقتصار على الإعراب، ومطالبته بـ (إحيائه)، وذلك بإعادة "علم المعاني" إليه، الذي فصله النحاة عن النحو فصلاً أزْهَقَ روحَ الفكرة وذهب بنورها^(٢). وتبعه جماعة من الباحثين المحدثين^(٣)، الذين ردّوا الكثير من أهدافه وأقواله، فنادوا بضمّ علم المعاني إلى علم النحو، للخروج بالنحو من دائرة الشكلية إلى دائرة الوظيفية.

وتجتهد الدراسة في ضبط العلاقة بين هذين العلمين، بالوقوف على نشأتها ودواعيها وأهدافها، وميّز حدودهما، وتبيين منطلقاتهما وأصولهما التي احتكم إليها في تحليل التراكيب أو وصفها، والآفاق التي يرتادها التحليل ولا يجاوز معالم فيها، محققاً التوافق بين المنهج والغاية.

وتستعين الدراسة، بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة، بقصد الإفادة من أدواتها المنهجية ومُعطياتها في عرض مادة الدراسة وتحقيقها، والاستئناس بنتائجها النظرية.

وإذا ما استوى ذلك أوتينا إلى ممارسات النحويين والبلاغيين والمفسرين ومعالجاتهم للتراكيب اللغوية، فجعلناها دليلاً ومؤنساً على ما سنذهب إليه في هذه الإشكالية، إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.

أما الدراسات السابقة فلم تعرض دراسة لهذا الموضوع مفصلاً على هذا النحو، عدا مقاربات المحدثين للتراث العربي على نحو ما صنع إبراهيم مصطفى ومن تبعه، ولمحات أو مسائل جزئية وردت في أعمال بعض المحدثين^(٥).

وأما كتاب "التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني"^(٦) فيدرس طبيعة الدرس النحوي قبل عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧١م) وكيفية طرح عبد القاهر للتراكيب النحوية طرحاً بلاغياً يستقصي أحوال السامع والمتكلم ومقام الحال.

نشأة النحو ودواعيها

يبدو من السياق التاريخي لنشأة النحو العربي أن نزول القرآن الكريم باللسان العربي هو الذي وجّه الدراسات النحوية وجهة خاصة؛ فقد انتشر الإسلام في بقاع كثيرة، ودخلت فيه أجناس مختلفة من غير العرب، فخلق ذلك أوضاعاً اجتماعية وأخرى لغوية دفعت إلى دراسة اللغة وتحليلها، وتكوين تصور واضح لبنيتها وتراكيبها واستعمالاتها، وصولاً إلى فهم النص القرآني، ولاستعمالها كما نزل بها الوحي، لئلا ينقطع الاتصال بين المسلمين والقرآن الكريم.

ولا بُدّ للباحث، وهو ينظر في مؤلفات النحاة وتصانيفهم، أن يراعي هذا الواقع الذي انبثق منه هدفهم في الوضع "حتى لا ينتهي إلى مضارباتٍ غير مُجدية"^(٧) ولا يلجأ إلى انتقادهم من منطلق آخر يختلف عن منطلقاتهم.

ويبدو، أيضاً، أن انطلاق النحاة من ذلك الهدف الجليل، وهو فهم النص القرآني والحفاظ عليه من اللحن، فرض عليهم أن يقيموا صرح النحو العربي على دور "المتلقي" لا دور "المتكلم"، فجعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ

من المبني ليصلوا إلى المعنى، من خلال استقراء كلام العرب، أي أنهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء Performance الذي يتلقاه المتلقي.

حدُّ علم النُّحو

ومن أهم المؤشرات التي تدلُّ على ما وصل إليه علم النُّحو من نضج وتمكّن؛ أن حدّه عندهم كان يعنّي دراسة القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام، ونستطيع أن نتبيّن هذا من دلالة حد النحو في مصنفاتهم، فهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م) في "خصائصه" يُعرِّفه بأنه^(٨): "هو انتحاء سمتِ كلام العرب، في تصرّقه من إعراب وغيره، كالنثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك".

وواضح أن ابن جني يقيم الحدّ على أن يشتمل على جميع قواعد كلام العرب، وإن نحن جاوزناه إلى ابن يعّيش (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٤م) في شرح المفصل، وجدناه يقول شارحاً قول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) في "المفصل": "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك "زيد منطلق" يقول ابن يعّيش^(٩): "يريد بذلك أنك إذا قلت: زيد، فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء، كان بمنزلة صوت تُصوِّته لا يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدلّ على ذلك المعنى، فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تُصوِّته غير معرب". فهذا دليل أيضاً على أن مفهوم النحو يعني دراسة الضوابط والقوانين التي بموجبها تتّصام الكلم لإنشاء التراكيب.

وتلقانا تعريفات أخرى، في كثير من المظان التي عرضت التفكير النحوي القديم^(١٠)، تزيّنا اقتناعاً بأن ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، ومن تبعه من المحدثين من أن علم النُّحو "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً"

وأن غايته "بيان الإعراب وتفصيل أحكامه"^(١١) قراءة غير منصفة، فالحدُّ السابق الذي نسبه لكل النحاة وبنى عليه دعواه استمدّه من كتاب "الحدود النحوية" للفاكهي، ومن حاشية الصّبان على الأشموني، وهذا اختيار لا يُطمأنُ إليه، إذ لا يصح مناقشة نظرية ما انطلاقاً من كتب تعليمية، غاب عنها التوسع والتعليل والإضافة التي اشتهرت بها بعض المصنفات، من نحو: "الخصائص" لابن جني، وشرح الكافية للرضي، وشرح المفصل لابن يعيش^(١٢).

ثم إنّ تعريفات النحويين للنحو تفاوتت واختلفت باختلاف غايات التأليف وزاوية النظر، وباختلاف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم في الإطار الذي يعالجون ويحلّون، فهذا ابن جني -مثلاً- يتفاوت الحدُّ لديه اتساعاً وضيقاً، فبعد أن كان مفهوم النحو يشمل جميع قواعد العرب، كما نقلنا عنه، بدأ هذا المفهوم يضيق ليقتصر على التركيب، ثم يضيق حتى يثول إلى "معرفة أحوال الكلم إعراباً وبناءً".

وهذا هو الرضي الاسترأبادي يقول^(١٣): "المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه" فالإعراب هو المقصود الأهم من علم النحو، وفي موضع آخر فالنحو دراسة القوانين التي بمقتضاها تأتلف الكلم لتكوين الكلام^(١٤).

مفهوم الإعراب

وإذا محّصنا مفهوم الإعراب عند النحاة وجدناه يُشكّل بنية النظرية النحوية وجوهرها لديهم، فعلى هذّي منه بنوا قواعدهم وصاغوا ضوابطهم. فهل يقتصر مفهومه -كما نكر- على اختلاف العلامات الإعرابية داخل الجملة لاختلاف العامل؟ وهل هذا المفهوم مُجمع عليه كما يُوهّم ذلك بعض المحدثين؟ وإذا كان ما زعموا حقّ لهم أن يقولوا إنّ النحاة قد ضيّقوا دائرة البحث النحوي

وحصروه في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، ورسموا له طريقاً "لفظية" قاصرة على الشكل، كما وصفه بذلك إبراهيم مصطفى^(١٥) وتداوله كثير من المحدثين بعده.

إننا إذا تتبعنا مفهوم الإعراب وجدناه عند المحققين من النحاة "معنى" وعند المتأخرين "لفظاً"، فعلى الأول قال ابن جني^(١٦): "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستنبهت أحدهما من صاحبه" وعلى الثاني هو^(١٧): "كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يحدثُ بعامل ويبطلُ بيطلانه".

والأظهر الأول، كما قال ابن يعيش^(١٨)، ألا ترى أن "المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب"^(١٩) أما ما يطرأ على أواخر الكلم فليس حداً للإعراب، وإنما هو حكم من أحكام الاسم المعرب لازم له^(٢٠).

ولا شك "أن فائدة التمييز بن حدّ الإعراب وحكمه أن التغير اللفظي في أواخر الكلم مهما كانت أهميته في لغة كالعربية تبقى منزلته معرفياً، ضمن الأصول النظرية النحوية، دون مبدأ ائتلاف الكلم على نحو مخصوص وأقل منه شأناً"^(٢١).

أي أن النحاة عندما قالوا إن الإعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما في إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر عناصره.

نظرية العامل ودراسة التركيب

ولإدراك العلائق بين العناصر في التركيب وائتلافها، وتبيين مدى الارتباط بين أجزاء الكلام وضبط صورته، أقام النحاة دراستهم للجملة على

أساس "نظرية العامل" التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب. ولا شك أن النحاة لم يبلغوا في حديثهم عن هذه النظرية ما بلغوه إلا بعد طول إلفٍ بتراكيب العربية وتأملٍ في ظواهرها وما عليه نظام الجملة فيها من نزوع إلى الشكلية، وما ينجم عن هذه الشكلية من علاقات تركيبية تؤثر في الإعراب تأثيراً كبيراً إلى جانب الأثر المعنوي^(٢٢).

والشكل اللفظي للتركيب أو شكليته من أهم مسوِّغات القول بنظرية العامل، تأمل الجملتين:

- ما جاءني أحد.

- وما جاءني من أحد.

تجد "أحد" في الموضعين مسنداً إليه فاعلاً، وهو مرفوع في الجملة الأولى ومجرور في الثانية، ورفع جره منوطان بالشكل اللفظي للتركيب. وكذا إذا تأملت الجمل:

- زيد كريم.

- إن زيدا كريم.

- كان زيداً كريماً.

وجدت الجمل الثلاث تلتقي في اتِّصاف زيدٍ بالكرم، وقد دلَّت على هذا المعنى الجملة الأولى، وأكدته الثانية، ودلَّت عليه الثالثة في الزمن الماضي، ولكنَّ الشكل اللفظي فيها يختلف، فيختلف الإعراب، ومن هنا احتيج إلى تعليل تغيُّر الشكل، فكانت نظرية العامل في العربية، ولا يُمكن أن يزعم أن يكون معنى التوكيد في الجملة الثانية سبباً في نصب ما كان مرفوعاً في الأولى، كما لا يمكن أن يزعم -أيضاً- أن تكون الدلالة الزمانية في الثالثة سبباً في نصب (كريماً) المرفوعة في الجملتين الأخريين.

ولا يقتصر دور العامل على الجانب اللفظي، بل ينهض العامل أيضاً، بتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية، فأنت إذا قلت:

-جاء زيدٌ ضاحكاً

رأيت الإعراب يحل علاقة (زيد) و (جاء) على أن (زيد) من قام بالفعل، أي من كان معه مجيء، وذلك بتسميته (فاعلاً) ثم يسمى (ضاحكاً) حالاً، وهذا يعني أن العلاقة بينه وبين الفعل تقوم على كشف هيئة (زيد) عند المجيء. فالنحاة حين يجعلون الفعل (جاء) عاملاً فكأنهم يبينون أن الحدث هو محور التركيب وبؤرته، وأن العناصر المكونة للتركيب تدور في فلكه، مُحَدِّثَةً ائتلافاً يكون عليه دلالة التركيب ومعناه. ونراهم يربطون بين العامل وانتظام العناصر بالنسبة إليه، تقديماً أو تأخيراً، أو ذكراً أو حذفاً،...

وهكذا قامت دراسة التراكيب العربية على فكرة العامل معتمدةً الجملة وحدةً للتحليل، والإعراب دليلاً عليه، "فالمعاني في نظام الجملة مُحَقِّقَةٌ بالعلامات ومُتَقَوِّمَةٌ بالعامل الذي يُولِّد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الملفوظ المفيد"^(٢٣) ولذا فإن الإقتصار على جعله مُوجِداً لاختلاف العلامات الإعرابية حسب فهم قاصر، كما أن الدعوة إلى إلغائه هدم للنظرية النحوية، "ومن يحاول البحث يبدأ عادة من تفهم ثوابت العلم، فلا يمكنه التغافل عن نظرية العامل حتى يتمكن يوماً من وصل التنظير بالتطبيق"^(٢٤).

الوظائف النحوية

والمقصود بـ "المعاني"، التي وردت في حُدِّ الإعراب، الوظائف النحوية، كوظيفة المبتدأ أو الفاعل أو الحال... وقد قام منهج النحاة في وصفها على أفراد باب لكل وظيفة، فصلوا فيه قيودها الصِّرفية والنحوية، وأبعادها المعنوية: التركيبية والدلالية والتداولية، ويمكن تبين ذلك من ملاحظة حدودهم التي وضعوها لهذه الوظائف:

البعد التركيبي	البعد الدلالي	البعد التداولي
١- المبتدأ	-	شرط المبتدأ أن يكون معرفة (معرفة المخاطب)
٢- الخبر	يصير به المبتدأ كلاماً	مَحْطُ فائدة السامع
٣- الحال	يبين هيئة صاحبه	-
٤- التمييز	رفع الإبهام في جملة أو مفرد (تمييز المفرد والنسبة)	تنبيه المخاطب على المراد بالنصّ على أحد محتملاته (تمييز النسبة)

وواضح مما سبق أن الوظائف النحوية تتمايز وفقاً للبعد الذي تعبر عنه في إطار بناء الجملة التي تقوم عندهم على أركان ثلاثة: المسند إليه، والمسند، والفضلة:

- فالاسمية تتبع نظام: مسند إليه + مسند + فضلة

- والفعلية تتبع نظام: مسند + مسند إليه + فضلة

وهذه الأركان تمثلها وظائف نحوية ضَبَطَها النحاة كما ذكرنا- بقيود جعلوها (أصل) الوظيفة، والجملة بهذه القيود وفي إطار النظام السابق جملة عادية مألوفة، يراد بها الإخبار أو الإسناد، وذلك نحو قولك:

جاء محمد مبتسماً

فهذه الجملة تفيد الإخبار بمجيء محمد مبتسماً، وهي جملة حال، والحال في حدودهم: وصف فضلة منتصب يبين هيئة ما قبله، من: فاعل أو مفعول به أو منهما معاً أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل.

وكل قيد في هذا الحد أصل يلتزم به عند تحليل الجملة، وهو صالح عند أمن اللبس لأن (يُعدّل) التركيب عنه إلى أنماط فرعية^(*)، هكذا:

١- جاء محمد مبتسماً: الجملة في إطارها المألوف.

٢- جاء مبتسماً محمد: تقدم الحال على صاحبه.

٣- مبتسماً جاء محمد: تقدم الحال على العامل والصاحب.

وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن غيره بنيةً ودلالة.

وقد عالج النحاة الأنماط السابقة وغيرها من الأنماط وفقاً لمنهجهم في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ذلك المنهج القائم على الحفاظ على اللغة واطراد نظامها، فانطلقوا، لذلك، من النظر إلى التراكيب أولاً على أساس أن لها أصولاً تركيبية مطردة رصّدها في حدودهم، فإذا لم يتوافق التركيب مع هذه الأصول، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو نحو ذلك من مظاهر العدول أو الانزياح عن الأصل؛ صرفوا النظر عنه إلى باطنٍ مُنضبط بما وضعوا من قواعد؛ ولذا فهم يشرحون التحول في عناصر الجملتين السابقتين: الثانية والثالثة ببيان حالة التقديم، مُعتدّين بفكرة الأصل التي أقاموا عليها نظام التراكيب، فيقولون: قُدّم الحال على صاحبه جوازاً في الجملة الثانية، وعلى العامل والصاحب في الثالثة ومعنى هذا أن النحويين معنيّون بحالة التركيب أولاً، ممثلة في حركة عناصره: تقديماً أو تأخيراً، حذفاً أو زيادة، وصللاً أو فصلاً... وهذا يتفق وغايتهم المتمثلة في رصد اطراد النظام اللغوي والحرص على اللغة في مستواها "المثالي العادي المألوف" الموصول إلى فهمها وتعلّمها، وهو المستوى الذي هو موضع عنايتهم^(٢٥).

ونجد هذا واضحاً لدى سيبويه (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) في "الكتاب" ففيه تلقانا عبارات كثيرة لسيبويه تبين عن تلك الرؤية لمستويين، يقول^(٢٦): "وهذا تمثيل ولم يُتكلم به" وهذه العبارة تكشف عن تصور مستويين للكلام: منطوق وذهني، أو سطحي وعميق بلغة التحويليين، والأول يتمثل فيما يتكلم به ابن اللغة، والثاني فيما يختزنه من نظام، ويصدر عنه في أداءاته، ومن شواهد التحليل اللغوي الخالص الذي يستكشف به سيبويه البنى العميقة للكلام قوله^(٢٧): "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من

سفر فتقول: خَيْرٌ مَقْدَمٌ... وإن شئت قلت: خيرٌ مقدم... أما النصبُ فقد بناه على قوله: قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتُ خَيْرَ مَقْدَمٍ. وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ، ولم يُرد أن يحمله على الفعل، ولكنه قال: هذا خيرٌ مقدمٌ.

وواضحٌ مما سبق أن سيبويه معنيٌ بالتركيب وأصوله التي يتشكّلُ بها؛ ولذا رأيناه يُعَلّلُ النصبَ بتقدير فعل، والرفعَ بتقدير مبتدأ، وكأنه لما وجد مفعولاً بدون فعل وخبراً بدون مبتدأ؛ قتر محذوفاً ليرد التركيب إلى أصوله، فعنايته بحالة التركيب ظاهرة، ويُصرّح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ / ١٣٥٩ م) بهذه العناية تصريحاً لا لبس فيه، كما يبين أن عناية البلاغي أولاً بمقاصد التركيب وأغراضه، ويعدّ خروج النحويّ عن منحاه فضولاً وتطفلاً، قال^(٢٨): "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس... وأما قولهم (أي النحاة) في نحو (سراويل تقيمكم الحرّ) النحل: ٨١: إن التقدير: والسبرد... ففضول في فنّ النحو، وإنّما ذلك للمفسّر، وكذا قولهم (أي النحاة): يحذف الفاعل لعظمته... ونحو ذلك، فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان".

وعلى هذا فعناية النحوي بالتركيب واحتفاؤه بها أساساً تتمثل في قوانينه وضوابطه الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية على نحو يكفل اطراد اللغة، وهذا مُهم في فهم طبيعة الدرس النحوي حتى لا يُحاكم النحاة بغير هذا المنحى ولا بغير هذه الغاية، وحتى لا تشكّل عناية النحوي بالتركيب ولا تلتبس بعناية البلاغيّ، فالبلاغي معنيٌ بمقاصد التراكيب والنحوي بحالة؛ وبذا يتحقّق التّكامل في الدرس اللغوي، كما سيأتي بعد.

الملحظ السياقي التداولي

(المقام الخارجي)

ورغم أن النحاة شغلوا بالمقال وأصوله التركيبية إلا أنهم لم يغفلوا السياق الخارجي وما يحيط بالتركيب من ملابسات تكتنفها، تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام بما يخدم درسمهم ولا يتعارض مع ملاحظ أخرى اعتدوها في تشكيل أنظارهم؛ مما يدل على أن هذه الأنظار تتسم بصيغة الشمول والتجدد وليست ذات طابع شكلي صارم.

وأمثلة ذلك كثيرة في "الكتاب" حيث يجمع سيبويه بين التفسير اللغوي للتركيب والسياق الذي يرد فيه التركيب، فهو لا يجيز أن تقول: "هذا أنت" ويجيز "هذا هو" معتمداً على بعد خارجي محض، إذ يقول^(٢٩): "لأنك لا تشير إلى المخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره".

ويفسر الحذف في قولهم: "مرحباً وأهلاً" بقوله^(٣٠): "فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً، أي أدركت ذلك وأصببت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه".

وكان الحذف في قولهم: "أتميمياً وقيسياً أخرى" بتقدير: أتحوّل تميمياً وقيسياً أخرى، ثم يبين مقاصد هذا الحذف في ضوء معطيات المقام فيقول^(٣١): "فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتقلّب، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك".

ومثل ذلك قول ابن جنّي في جواز حذف التمييز^(٣٢): "وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين".

فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحه ويُفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام".

وكثيرة هي الأمثلة التي كان سيبويه والنحاة من بعده يفرعون فيها إلى السياق الخارجي لبيان مُستبهم أو إرجاع إلى أصل عُذِل عنه لغرض سياقي، أو تحديد جوازات إعرابية أو حكم بالصحة والخطأ والحسن والقبح... أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصول إلى فهمها وتعلمها كما ذكرنا.

بين الشكّلية والوظيفية

اتخذت الدراسات اللسانية، في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن، مناهج اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية، ضمن دائرتي الاتجاه الشكلي والاتجاه الوظيفي. - فالإتجاه الشكلي يضمّ الأنظار اللسانية التي تُعدّ اللغات أنساقاً مُجرّدة يمكن وصفها دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة اللغوية، أي أنها تتناول الظواهر اللغوية تناولاً شكلياً "Formal" صورياً، إما على مستوى التركيب باعتبارها ظواهر تركيبية^(٣٣)، كالمدرسة المنظومية "Glossematics" والمدرسة التوزيعية "Distributionalism" وإما على مستوى التأويل الدلالي، باعتبارها ظواهر دلالية كالمدرسة التحويلية التوليدية "Transformational Generative Grammar" وتنظيم هذه المدارس، رغم تباين منطلقاتها، أنها تلتقي حول فكرة "استقلالية اللغة" واعتبار النظام اللغوي نظاماً مغلقاً.

- أما الإتجاه الوظيفي فيضمّ الأنظار التي تعطي جُلّ عنايتها لوظائف المكونات في الجملة، وهي تستند إلى البعد التداولي للغة، بحكم أنها وسيلة

تواصل. ومن المدارس التي تتبنّى هذا الاتجاه: مدرسة "براغ" "Praque" ومدرسة "فيرث" "Firth" السياقية، والتداولية "Pragmatics" والنحو الوظيفي "Functional Grammar"^(٣٤)... وتلتقي هذه المدارس حول فكرة "اللغة ظاهرة اجتماعية".

والفرق بين هذه الأنظار يكمن في بؤرة اهتمام كلّ نظر ومدى آثاره في التراكيب، فكلّ يحلّل اللغة برؤى معينة وفقاً لزاوية نظره وبؤرة اهتمامه وتصوراته، ورغم ذلك فبين هذه الأنظار قدرٌ مشترك؛ إذ لا يخلو الاتجاه الوظيفي من ملامح شكلية تتمثل في اعتماد البنية في التحليل واستخدام المفاهيم والمصطلحات ذاتها التي يستخدمها البنيويون، وإن اختلفت دلالاتها بين الاتجاهين^(٣٥). كما لا يخلو الاتجاه الشكلي من ملامح وظيفية من مثل تحليل البنيويين الوصفيين الجملة إلى مكوناتها المباشرة، مما يدل على تمسكهم بالمعنى وإن أسقطوه ظاهراً... ويفرق التحويليون بين نوعين من الكفاية: الكفاية النحوية والكفاية التداولية، حيث تتعلق الكفاية الأولى ببنية اللغة وتتعلق الثانية بالوظيفة المؤداة من قبل المعلومات غير اللغوية، مثل المعرفة الضمنية والمعتقدات الشخصية^(٣٦) وفي استعمال الجمل...

وليس من وكّد هذه الدراسة أن تفصل في هذه الملامح، إنما القصد بيلن أن كلّ اتجاه له اهتمامه ورؤاه الذي يغلب عليه فيوصف به، وإن تمازج أو تداخل في مواطن تعدّ من اهتمام الآخر ومحط عنايته.

وفي ظلّ اهتمام هذه الدراسة نتساءل:

هل يتلاقى النحو العربي في منهجه مع الاتجاه الشكلي؟ وإلى أي حدّ اعتدّ النحاة بالملحظ السياقي التداولي؟ وإلى أي مستوى كانت عناصر السياق الخارجي حاضرة في تحليلاتهم؟

لقد سبق أن بيّنا أن النحاة اعتدوا بالتراكيب وأحوالها عناية فائقة، واستحوذت دراسة اللغة على اهتمامهم، كما أنهم اتخذوا للتراكيب والوظائف

النحوية أصولاً يردُّون إليها كل عُدول أو انزياح... وهم بهذا المنحى "شكليُّون" يشاركون أصحاب الاتجاه الشكلي في منَحابهم.

كما بيَّنا -أيضاً- أنهم عُتوا بالمقام الخارجي، المقام الذي يَتطلَّب متكلماً أو مخاطباً أو ظروفاً تكتنفه، ولكنَّ هذه العناية جاءت على مستوى معين، بقدر ما يوافق المنهج والغاية، غاية الحرص على اللغة في مستواها الموصول إلى فهمها وتعلُّمها، مما يدلُّ على أن مفهوم "المقام" كان بهذا القدر، وكان له طابعه الخاص الذي يستقلُّ به لديهم، ولم يكن أصلاً يُحتكم إليه إلا في إطار هذه الغاية، وهم بهذا المنحى "وظيفيون" في منَحابهم أيضاً، وهم بهذا وذاك شكليون وظيفيون، شكليون بقدر ووظيفيون بقدر، ويتفاوت هذا القدر في الشكلية والوظيفية وفقاً لما يحقق الغاية التي يسعون إليها، وهي -كما ذكرنا- العناية بالتركيب وأصوله وأحواله.

ولعل ما يؤيد ذلك أنهم يزاوجون بين المنهج الشكلي والمنهج الوظيفي في تحليلاتهم، يقول سيبويه في معرض حكمه على التراكيب بالصحة والخطأ^(٣٧): "وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان مُحالاً، لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل (هُوَ) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (هُوَ) و (أنا) علامتان للمضمر، وإنما يُضمرُ إذا عَلِمَ أنك قد عرفت مَنْ يَعْنِي. إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً".

وواضح أن سيبويه لم يَنغلق على شكلية التركيب بل تعداه إلى حال المتكلم والمخاطب بالقدر الذي يساعد على تبين صحة التركيب أو فساد.

ومثل هذا صنيع ابن يعيش في مجيء الخبر معرفةً في نحو قولك: زيد أخوك، والأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، يقول^(٣٨): "فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول:

بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا، فنقول: زيد أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة".

وهذا ابن هشام الأنصاري يُصرّح بهذه المزاوجة بقوله^(٣٩): "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها... الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تنزل الأقدام بسبب ذلك... "ويقدم أمثلة تدل على هذا المنحى، ثم يقول: "الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة" ويورد أيضاً، أمثلة تؤيد ما ذهب إليه.

ومثل ذلك ما عرض له، أيضاً، في "باب المنصوبات المتشابهة"^(٤٠): "ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك: كرم زيد ضعيفاً، إن قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز".

فابن هشام يوجه المنصوب إلى كونه تمييزاً في ضوء الحد الذي وضعه النحاة، واحتماله أن يكون حالاً أو تمييزاً بداليتين: إن كنت تعني أن زيدا كرم عندما صار ضعيفاً كان (ضعيفاً) حالاً.

إنها "شكلية" غير منغلقة، و "وظيفية" غير مفتحة على حد ما نجده عند أصحاب الاتجاه الوظيفي واللسانيات الاجتماعية، وآية ذلك أن دراسات الإعجاز القرآني التي نشطت في خلال القرنين الثالث والرابع الهجري ونضجت في القرن الخامس تركها النحاة، التزاماً بغايتهم ومنهجهم، للمتكلمين والبلاغيين والمفسرين الذين وسعوا في التحليل فدرسوا التراكيب من خلال مقتضيات

المقامات المنجزة فيها وما يصاحب ذلك من وظائف تداولية وغايات دلالية ظهرت واضحة في أعمالهم.

حدّ علم المعاني

بالرغم من أنّ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧١م) هو مؤسس علم المعاني، أحد علوم البلاغة الثلاثة (البيان والمعاني والبديع)، فإنه لم يضع له حدّاً، ويُعد السكاكي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م) أول من حدّه وعرّفه بأنه^(٤١): "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".

ويظهر من هذا الحدّ أنّ موضوع علم المعاني هو دراسة العلاقة بين "تراكيب الكلام" و"مقتضى الحال"، فكلّ حالٍ يقتضي تركيباً، فقد قال البلاغيون: "كل مقام مقال" والمطابقة بين تراكيب الكلام والحال تقتضي رصد ما يكون من تأثير السياق، ممثلاً في حال المتكلم والمخاطب وظروف الكلام، في تأليف الكلام وتشكيله على أنماط تتنوع وفقاً للمقامات المختلفة.

ولئن كان النحوي ينطلق في درسه من المبنى إلى المعنى، فإن البلاغي ينطلق في درسه من المعنى مستقصياً التراكيب الملائمة التي تفي بحاجات السياق والأحوال المختلفة. وقد أكد عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" في أكثر من موضع على أهمية المقام وتأثير عناصره على المقال دلاليّاً وتركيبياً، بل يجعل مزايا النظم "بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام"^(٤٢).

كما أكد الجرجاني - أيضاً - أنّ النظم يقوم على نوعين من العلاقات:

- العلاقات التركيبية التي تعلق فيها الكلم "بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض"^(٤٣) وفق ما يقتضيه علم النحو^(٤٤).

- العلاقات الدلالية التي تنشأ في التراكيب "وتترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس..."^(٤٥).

ولكن عبد القاهر يجعل للعلاقات الدلالية المزيّة في النظم، ولذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصة، من: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، والتأكيد والقصر والإثبات والنفي، والفصل والوصل،... وهو يحلل ذلك تحليلاً رائعاً مصوراً ما يدل عليه كل نمط من أنماط التراكيب من معانٍ، حتى يؤلف منها علم المعاني، وقد حصر البلاغيون^(٤٦) بعده مفردات هذا العلم من حيث تناوله أحوال المسند والمسند إليه باعتبارهما قائمين بعملية الإسناد.

العناية بالغُذُول عن الأصل ومقاصده

وهذه الأحوال هي موضوع درس البلاغيين، وقد صرّحوا، دون لبس، أن غايتهم تجاوز السلامة من اللحن والصحة في الإعراب ومعنى التركيب في أصل وضعه، وأنهم معنيون بنوع من الكلام ذي مزيّة تتمثل في تعدد أنماطه، بحيث يكون للمتكلم اختيار النمط الذي يتلاءم وسياق الحال والذي يحقق الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز، وهذه الإرادة شيء زائد على التركيب، لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطاً على التركيب في ذاته حسب، وإنما في "خواصه"^(٤٦) كما قال السكاكي، أو في "دلالاته الخاصة"^(٤٧) كما قال العلوي (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، أو ما يدرك منه "بالفكر اللطيفة"^(٤٨) كما قال الجرجاني.

ولذا نرى البلاغيين لا يعتنون، من حيث القيمة البلاغية، إلا بما يمثل غُذُولاً عن الأصل، يقول الجرجاني^(٤٩): "وإنما تكون المزيّة ويَجِبُ الفضل إذا احتتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر" أي غُذِلَ به عن الأصل، أصل وضعه اللغوي كما بينه النحاة، وسبق أن وضّحناه.

ومثال ذلك قولك: عمراً أكرم زيداً، وقولك: أكرم عمراً زيداً. فالنحوي يحرص على بيان أن حكم تقديم المفعول به (عمراً) على الفعل وفاعله، في المثال الأول، جائز، وأن توسّطه بين الفعل وفاعله، في المثال الثاني، جائز أيضاً، دون النظر إلى بيان المقاصد الناتجة عن أن التركيبين يختلفان بنية ودلالة، كما سبق أن بيّنا، أما البلاغي فيحرص على أن التقديم في كل موضع جاء لغاية تحقق احتياجات المخاطب أو المتلقّي الدلالية، ولذا كان المثال الأول مختلفاً عن الثاني، لأن مقتضى الحال يستدعي في كل من التركيبين ناتجاً دلاليّاً يوافق سياقهما ومقامهما. ونظير هذا قوله تعالى^(٥٠): ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾. فقوله: (لقد علمتم) جملة معترضة بين القسم وجوابه عند النحوي حسب، وأما البلاغي، فقال العلوي مبيناً مقاصد هذا العدول عن الأصل: "وفائدته تقرير عليهم (عن أخوة يوسف عليه السلام) بالبراءة عن الفساد والبعد عن تهمة السرقة"^(٥١).

وقول الشاعر^(٥٢):

أولئك آبائي فجنّني بمثلهم إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ
فعرّف آباءه مشيراً إليهم — (أولئك) قاصداً "التنبيه على غباوة السمع، على معنى أن قوى المخاطب الإدراكية لا تستطيع استيعاب المعنى إلا بالإشارة الحسيّة"^(٥٣).

ولإدراك هذه القيمة وجمالياتها يستلزم استحضار الأصل (أصل الوضع اللغوي) واستصحابه ليقاس عليه درجة العدول كمّاً وكيفاً، وبيان ذلك قوله تعالى^(٥٤): ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ ۖ إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ۖ أَفَبِكُلِّ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ۖ﴾ .

فالأصل في قوله: (أنفكاً آلهة دون الله تريدون): أتريدون آلهة من دون الله إفكاً.

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) بعد أن قدر هذا الأصل^(٥٥):
"إنما قدّم المفعول على الفعل للعناية، وقدّم المفعول له (أنفكاً) على المفعول به لأنه كان الأهمّ عنده (أي عند إبراهيم عليه السلام) أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم...".

والنحويون يكتفون بالقول في هذا التقديم إنه "للعناية والاهتمام"^(٥٦) وأما البلاغيون فيتخذون من هذا التقديم أصلاً يقيسون عليه حالات أسلوبية ومقاصد دلالية، ويقوم هذا الأصل على أنه كلما ابتعد المفعول أكثر عن الأصل الذي بدأ التركيب منه زادت العناية بشأنه والتنبيه عليه^(٥٧).

ولذا نجد البلاغيين يعتدون بآراء النحاة في مسائل الإعراب والتركيب ومعناه حسب، أما فيما يتعلق بمقاصد العدول وفصاحته وخواص التراكيب المعدولة فهي موضع عنايتهم وحفاوتهم^(٥٨).

إشكالية العلاقة بين العلمين

لعلّ ما يلفت الانتباه، في هذه العلاقة، أن القدماء يُصرون على وضع الحدود وبيان الفروق بين العلمين، وأنهما، في إطار النظام اللغوي، متعانقان متآخذان، يمثلان مستويين من مستوياته، فهذا هو السكّاكي يجتهد في وضع الحدود وبيان الفروق، فعلم النحو: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً..."^(٥٩) وعلم المعاني، كما نقلناه عنه "تتبع خواص تراكيب الكلام...".

والعلمان "متآخذان"^(٦٠) والعلاقة بينهما تكاملية، يدل على ذلك أنه كان يرُدُّ ما كان من مسائل النحو إلى النحو، وما كان من علم المعاني ردّه إليه، من ذلك مثلاً قوله: "... ومن شأن الحال إذا كانت جملة اسمية أن تكون مع السواو عند الأكثر، وإذا كانت فعلية، والفعل مثبت ماضياً أو مضارعاً، تكون بدون

واو. وأما المنفي فقد جاء الأمران... وفي هذا الباب كلام يأتيك في علم المعاني...^(٦١).

ويتضح هذا الفصل أكثر عند ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م)، فموضوع علم النحو عنده "الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية "وموضوع علم المعاني" الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية"^(٦٢) ويوافق السكاكي في أن علم المعاني متمم لعلم النحو.

ومثل هذا نجده عند العلوي، فكل علم منفرد برأسه، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر ومحتاج إليه، يقول العلوي^(٦٣): "... فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالاته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني...".

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن هشام الأنصاري يعدّ خروج النحوي عن غاية درسه تطفلاً، وأنشد^(٦٤):

وهل أنا إلا من غزيرة إن غوت غويت، وإن ترشذ غزيرة أرشد
يريد بهذا التأكيد على أن النحوي له غاية يقف عندها ثم تبدأ بعد ذلك غاية البلاغي.

ولا يملك المتأمل، بعد ذلك إلا أن يعتقد أن هناك تراسلاً بين النحاة وعلماء المعاني، فأعمالهم يكمل بعضها بعضاً، وليس أدلّ على ذلك من أن علماء المعاني أخذوا عن النحاة أهم أصل من أصول النحو، وهي مقولة (الأصل). ولعل نظرية النظم عند الجرجاني أوضح شاهد على هذا التكامل، فقد قدّم عبد القاهر نظرية لغوية مكتملة قامت على نوعين من العلاقات: التركيبية، والدلالية، كما سبق أن ذكرنا، وهي بذات تمثّل ائتلاف العلمين وتأخذهما بما يحقق وحدة النظام اللغوي وتعدّد مستوياته، وهذا التآلف لا ينقض استقلالية كل علم في منحاها وهدفه وغايته ومفرداته.

ولئن كانت العلاقة بين العلمين غير مُتبسة عند القدماء ولم تُشكل عليهم، فلم أشكلت على بعض المحدثين فدَعَوْا إلى ضمّ علم المعاني إلى علم النحو؟ وما الدوافع التي شكلت أنظارهم؟.

مقاربة المحدثين للتراث النحوي

اتجهت أنظار المحدثين، منذ بداية القرن العشرين، إلى إعادة النظر في التراث النحوي بغرض إصلاحه وتيسيره وجعله مواكباً للأنظار الحديثة. وتلّني محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" التي تُعدُّ أوّل مقاربة تنقّد أسس النحو العربي ومنهجه نقداً ينزع إلى الشمول بهدف أن يُغيّر -كما يقول- منهج البحث النحوي وأن يرفع عن المتعلمين إصره، وأن يبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة^(١٥). وقد أقام محاولته على أصلين مؤداهما:

- أن النحو "هو قانون تأليف الكلام"... وليس دراسة "أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء" كما ذهب إلى ذلك النحاة على حدّ زعمه، فتحدد النحو في المفهوم الأخير "حصراً له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله".

- استبعاد النزعة المنطقية المتمثلة في نظرية العامل التي أدت إلى التوغل في التعليل على حساب المعنى، فوسّمت النحو العربي بالشكلية والاقتصار على الإعراب.

ولعل مفهوم "النظم" عند الجرجاني هو الذي عوّل عليه إبراهيم مصطفى في دَعَواه، ويتمثل في قول الجرجاني^(١٦): "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيف عنها" ولهذا نصّب نفسه لإحياء مذهب الجرجاني فسمّى كتابه "إحياء النحو" وشدّد على أن القدامى الذين أسسوا "علم المعاني" قد أساءوا فهم الجرجاني، فقد كان عليهم أن "يجمعوا علم الإعراب وعلم معاني النحو في مبحث واحد"^(١٧).

لقد كون إبراهيم مصطفى اتجاهًا ضاغظًا على كل متناول للتراث، فتبعه جماعة من المحدثين رددوا الكثير من أهدافه وأقواله، فنادوا بضم علم المعاني إلى علم النحو، ومن هؤلاء: تلميذه مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" (١٩٦٤م)، الذي يعد أوفى من طبق أفكار أستاذه وتوسّع فيها، وتماح حسان في كتابيه: "اللغة العربية معناها ومبناها": (١٩٧٢م)، و "الأصول" (١٩٨٢م)، فقد كان جهده في إطار مدرسة التيسير أكثر ما كان قطعاً معها وانتساباً للسانيات عند نقد التراث^(٦٨)، وهو يرى أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدّعي لنفسه علم المعاني الذي يمثل قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها^(٦٩) وللخروج بالنحو العربي من هذه الشكالية دعا هؤلاء إلى توسيع مفهومه بجعله "قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"^(٧٠)، وتبويبه وفقاً للمعنى والاشتراك في الوظيفة اللغوية، والعناية بالجملة، واعتماد السياق أصلاً من أصول التحليل^(٧١). ويعتد إبراهيم مصطفى، في هذا المجال: "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ / ٨٢٥م) و "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، لكونهما يمثلان نموذج التأليف النحوي يتجاوزهما أواخر الكلم وعلامات الإعراب^(٧٢).

مناقشة المحدثين في دعواهم

يجد الناظر في مقاربات المحدثين أنها ترتبط بفكرة مؤداها أن الهدف من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي، أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية لا علمية تظهر فائدتها في الاستعمال، وهذا ما أشار إليه مهدي المخزومي حين قال^(٧٣): "إن النحو دراسة وصفية تطبيقية" ولعل هذه الغاية تأتي في مرتبة تالية للتنظير والوصف والتحليل، فالدراسة التطبيقية تتطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية.

وقد بدا هذا الخلط بين البحوث النظرية والتطبيقية في اتخاذ إبراهيم مصطفى الشكوى من النحو وصعوبة تدريسه حجةً على فساد لازم في النحو العربي، وليس ذلك بالآزم فتتبرم الدارسين بالنحو لا يعد دليلاً على عدم كفايته، وإنما يستدل بعدم كفاية نحو من الأنحاء بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة المختلفة، والنظر في مجموعة الأحكام والضوابط التي توجهها^(٧٤).

وما وصفوا به النحو العربي من شكلية تتمثل في: مفهومه وقصوره على الإعراب والعامل، وعدم عنايته بالجملة، وتغييبه السياق وعناصره... وصف قاصر وقراءة غير منصفة للنحو العربي:

فقد سبق أن بينا، صتّر هذه الدراسة، حدّ علم النحو، وخلصنا إلى أنه كان يعني عندهم دراسة القوانين التي يأتلف بمقتضاها الكلم، كما محصنا مفهوم الإعراب ومدى ارتباطه بالعامل الذي يشكل بنية النظرية النحوية وآلة توليد المعاني فيها، فعليه قامت دراسة التراكيب معتمدة الجملة وحدة للتحليل والإعراب دليلاً عليه، ونظرنا في منهجهم في الوظائف النحوية وعنايتهم بالمقال، والمقام على نحو معين.

وما قدمنا يُعدّ، في نظرنا، كافياً للرد على ما طرّح المحدثون وما وصفوا به النحو العربي من شكلية.

وأما ما زعموه من أن النحاة "حرموا أنفسهم وحرّمونا إذ اتبعناهم، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة"^(٧٥). وأنهم اهتموا بالإعراب "من غير فطنة" لما يتبعه من أثر في المعنى، فجور بائن، فقد راعوا تضامن المبنى والمعنى عند بناء نظريتهم وفي كل معالجاتهم، وفطنوا إلى ما يتبع هذا التضامن من أسرار لطيفة، ومن أمثلة ذلك قراءة السبعة بكسر همزة (إن) وفتحها في قوله تعالى^(٧٦): قال سيبويه^(٧٧): "وسألته (يعني الخليل) عن قوله عز وجل: (وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال" لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما

يُدرِيكَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ؟ فَقَالَ " لَا يَحْسُنُ ذَا فِي ذَا الْمَوْضِعِ، إِنَّمَا قَالَ: وَمَا يَشْعُرُكُمْ ثُمَّ ابْتَدَأَ فَأَوْجَبَ. فَقَالَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ قَالَ: وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، كَانَ ذَلِكَ عَذْرًا لَهُمْ".

فبكسر همزة (إن) استئناف إخبار بعدم إيمان من طُبِعَ على قلبه ولو جاءتهم كل آية، ولو فتحت الهمزة لكان عذراً لمن أخبر عنهم.

ومن ذلك أيضاً قول حسان بن ثابت يمدح آل جفنة الغسانيين: (٧٨)

يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهْرُ كَلَابُهُمْ لَا يُسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمَقْبِلِ

فالمقام يوجب رفع المضارع (لا تهر) وحمل (حتى) على الابتداء، لأن غرض الشعر مدحهم، فقد جعل كلابهم لا تتبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف، ولو نَصَبَ (لا تهر) لجعله غاية للغشيان وهو مناف للمعنى المقصود... ولا حاجة إلى التكرار من الأمثلة فنذكر ظاهر جليّ في معالجتهم.

لقد كانت فكرة النظام اللغوي من أهم الأفكار التي تنبّه إليها المحدثون في مقارباتهم، ورأى فيها إبراهيم مصطفى ومن تبعه أساساً تقوم عليها اللغة، وأن معرفة هذا النظام هي السبيل إلى الإبانة والإفهام^(٧٩)، ومع ذلك فهو لا يقف عند هذه الفكرة ليرى ماهيتها وعلاقة أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بعضها ببعض، وإنما يتعامل مع فكرة النظام على أنها تتمثل في المستوى التركيبي، أي بمفهوم النحو الضيق الذي يقتصر على قواعد الصرف والتركيب دون الأصوات أو الدلالة، وهو المفهوم الذي يظهر بجلاء عند متأخري النحاة، في حين كان يمثل مفهوم النحو الشامل ذلك الترابط بين مستويات النظام اللغوي، كما يمثلّه سيبويه والمبرد أبو العباس محمد بن زيد (ت ٢٨٦هـ / ٨٩٩م) وغيرهما من متقدمي النحاة.

ونتيجة لهذا نراه يطالب بضم علم المعاني إلى علم النحو دون أن يتنبّه إلى أن مفهوم النظام اللغوي كان مُدْرَكاً عند القدماء، بدليل تفريقهم بين مستوياته وتعريفهم كل نظام وحصر موضوعاته، وقد مكنهم هذا الفصل "من حصر مجال

دراستهم وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محددة^(٨٠) ولا شك أن استقلال كل مستوى بمباحثه ومصطلحاته أنفع في الدرس، ولا يتعارض هذا الاستقلال مع تكامل المستويات وتأخذها في النظام اللغوي، كما أن ضم العلمين يُضيق فائدة الفصل ويتناقض مع الأغراض التعليمية التي انبنت عليه دعوى المزج.

وهذه مواطن تظهر افتراق العلمين بناء على بؤرة اهتمامه وزاوية نظره إلى التركيب، ومواطن أخرى تظهر تمازجاً واتفاقاً، وتأتي أهمية كشف هذه المواطن في اتضاح الرؤية، واتضاح الرؤى يجعل الباحث يلتزم وجهة معينة ويوظف أدواته في خدمة أهدافه وغاياته:

علم النحو	علم المعاني
١- الموضوع	معرفة خواص التركيب المرتبطة بالسياق.
٢- الهدف	يحترز به عن الخطأ في التركيب.
٣- اللغة والكلام	استحوذت اللغة على اهتمام النحاة، بهدف رصد اطراد النظم مع اعتبار المقام ضابطاً.
٤- المعنى	يتناول أصل المعنى (أي ثبوت المسند إلى المسند إليه) ويتبين بالإعراب الذي معناه الإبانة. وينطلق من المبني إلى المعنى.
٥- مقولة الأصل	الاهتمام بالأصل ورد كل عدول إليه.
	دراسة الكلام وفقاً لمقتضيات المقام.
	يحترز به عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال بقصد الوقوف على مواطن الفصاحة والبيان.
	يتناول ما وراء المعنى مما يقتضيه سياق الحال. وينطلق من المعنى إلى المبني.
	الاهتمام بما عدل عن الأصل، واستحضاره ليقاس عليه درجة العدول كمّاً وكيفاً.

٦- الصواب والخطأ	ضابطة القواعد الموضوعية	ضابطة السياق
٧- مفهوم الفصاحة ^(٨١) .	فصاحة من يجوز أخذ اللغة عنه أي الموثوق بعربيته.	فصاحة المنشأ اللغوي وعدم التأثر، لا العروبة العرقية.

أما تعويلهم على مفهوم النظم في "دلائل الإعجاز" "طريقاً جديداً" للبحث النحوي" فقد سبق أن بينا أن نظرية النظم أوضح شاهد على تكامل علمي النحو والمعاني؛ فقد قدم عبد القاهر نظرية لغوية مكتملة استوعب فيها ما سبقه من جهود وأتاح لمن سار على نهجه أن يتعامل بمنهجه، وآية ذلك ما قام به الزمخشري في "الكشاف"، فقد طبق فكر عبد القاهر تطبيقاً دقيقاً استطاع من خلاله أن يقف على الخصائص البنيوية والدلالية للتراكيب القرآنية، وأن يظهر جمالها على نحو تعانقت فيه المستويات اللغوية المختلفة، ومن أمثلة ذلك ما كان يجيء به تحت أسلوب "الفنقلة"^(*).

خاتمة

ويظهر مما قدمنا أن دعوى المحدثين بوسم النحو العربي بالشكلية ومناداتهم بضم علم المعاني إليه، بهدف تيسيره وإصلاحه - دعوى غير منصفة وقراءة غير دقيقة للنحو العربي. لقد اجتهدت هذه الدراسة في ضبط العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، فوفقت على نشأتهما، وميز حدودهما، وتبين منطلقاتهما وأصولهما التي احتكم إليها في وصف التراكيب، ومعرفة الآفاق التي يرتادها التحليل فيهما، كما اجتهدت في مناقشة المحدثين في دعواهم منتفعة بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة وأدواتها ونتائجها النظرية، فانتهدت إلى:

- أن النحاة اعتنوا بالتركيب وأحواله، لا بخواصه، كما اعتنوا بالمقام الخارجي على مستوى يوافق غايتهم المتمثلة في الحفاظ على اللغة واطواد نظامها الموصل إلى فهمها وتعلمها، وأن علماء المعاني اعتنوا بخواص التراكيب ومطابقتها لمقتضى الحال وما يكون من تأثير السياق في تأليف الكلام وتشكيله على أنماط تتنوع وفقاً للمقامات المختلفة.
- أن العلاقة بين العلمين لم تُشكّل على القدماء كما أشكلت على المحدثين، وأن التمايز بين العلمين واستقلالية كل منهما في منحاها ومفرداته، لا ينقض تكاملهما وتأخذهما بما يحقق وحدة النظام اللغوي وتعدد مستوياته.
- أن كثيراً من مقاربات المحدثين للتراث النحوي شابها الخلط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، أي بين أغراض البحث وأغراض التعليم.
- أن فكرة النظام اللغوي كانت مُدركة لدى القدماء، وقد تعامل المحدثون مع هذه الفكرة على أنها تتمثل في المستوى التركيبي حسب، أي بمفهوم النحو الضيق لا بمفهومه الشامل.
- أن عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" قدّم نظرية لغوية مكتملة، ولم يقدم "طريقاً جديداً للبحث النحوي" كما زعم المحدثون، ومفهوم النظم لديه

أوضح شاهد على تكامل علمي النحو والمعاني، بدليل عنايته بالتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة تداولية، وقد ظهر ذلك جلياً في أعمال المفسرين، وبخاصة الزمخشري في "الكشاف"، فبعلم النحو يتحقق فهم البنية التركيبية ودلالاتها، وبعلم المعاني تتحدد أهداف التعبير والتواصل، وبهما والمستويات الأخرى يُوقف على التراكيب وأسرارها.

ص ٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩.

(٣) ومن هؤلاء: مهدي المخزومي، "في النحو العربي نقد وتوجيه" ١٩٦٤م، وحسن عون، "تطور الدرس النحوي" ١٩٧٠، ومحمد عيد "في اللغة ودراساتها" ١٩٧٤، وتمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ١٩٧٢، و"الأصول" ١٩٨٢.

(٤) انظر مثلاً:

- نهاد الموسى "الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية" الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، ١٩٨٦، ع (٦)، ص ١٤٥-١٧٥.

- جعفر دك الباب، "نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية والبلاغية) والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي" حوليات جامعة الجزائر، (١٩٩٣م)، ع (٧)، ص ١١ - ص ٢٥.

(٥) لمؤلفه د. عبد الفتاح لاشين، دار المريح، الرياض، (د.ت.).

(٦) محمد الهادي الطرابلسي، "إطار التطبيق في الأسلوبية العربية" ضمن اللسانيات في خدمة اللغة العربية، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، ع (٥)، ص ٢٧٦.

(٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م) الخصائص، ٣ ج، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب، ط (٣)، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ج ١ ص ٣٤. سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد، هكذا: ابن جني، الخصائص.

(٨) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٣٤هـ / ١٢٤٤م)، شرح المفصل، ١٠ ج، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج ١ ص ٨٤. سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد، هكذا: ابن يعيش، شرح المفصل.

(٩) انظر مثلاً:

- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، (ت ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م) شرح ألفية ابن مالك، ١ ج، المكتبة العثمانية، بيروت، ١٣١٢هـ، ص ٢-٣. سيشار إلى هذا المصدر، هكذا: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك.

- (١٠) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.
- (١١) انظر في تفصيل مناقشة المسألة في:
- المجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة، ج، نشر كلية الآداب -
سوميه ودار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، ط(١)، ١٩٨٨م، تونس، ص ١٣٣، ص ١٣٧.
- (١٢) الرضى الاسترأبادي، شرح الكافية، ج ١ ص ٣١.
- (١٣) انظر: السابق نفسه ج ١ ص ٢٥.
- (١٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٧-٨.
- (١٥) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ١ ص ٣٥، وانظر أيضاً: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص
٧٢، ٣٩، والرضي الاسترأبادي، شرح الكافية، ج ١، ص ٥١-٥٣.
- (١٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج ١، ص ٧٢.
- (١٧) السابق نفسه. والصفحة نفسها.
- (١٨) انظر: الرضى الاسترأبادي، شرح الكافية ج ١، ص ٥٣.
- (١٩) انظر في شيء من هذا: السابق ج ١، ص ٥٥-٥٦.
- (٢٠) انظر: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٤١.
- (٢١) انظر في شيء من هذا:
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ج، مطبعة إفريقيا - الشرق، الدار البيضاء، الناشر
الأطلسي، د.ت، ص ١٣٨-١٣٩.
- (٢٢) المصنف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ج، المطبعة الرسمية للجمهورية
التونسية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، سلسلة اللسانيات، (١٩٩١م)، ص ٢٤.
- (٢٣) المنصف عاشور، "نظرية العامل ودراسة التركيب" ضمن: صناعة المعنى وتأويل النص (أعمال
الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ إبريل ١٩٩١م). منشورات كلية الآداب
بمنوبة (١٩٩٢م) تونس، ص ٦٧.

(*) تتعدد مظاهر العدول عن الأصل وتتنوع، فقد يكون العدول: في البنية الصرفية: بما يطرأ عليها من تعريف أو تنكير أو نقل بنيابة أو تضمين. أو في الرتبة: بما يحدث من تقديم وتأخير. أو في النظم: بما يحدث من حذف أو زيادة أو اعتراض.

(٢٤) انظر في شيء من هذا:

عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، (ج، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠، مصر، ص ١٩٤، ٢٠٥.

(٢٥) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ٥ ج، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج ١، ص ٧٢ ... وانظر: ج ١ ص ٨٣، ١٠٣، ٣٥٣، ٣٧٤ ... ج ٢ ص ١٩، ٤١، ١١٨ ... سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد هكذا: سيبويه، الكتاب.

(٢٦) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢٧) ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، (ت ٧٦١هـ / ١٣٥٩م)، مقفى اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، (ج، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٩٨٥م، ص ٨٥٣. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن هشام، مغني اللبيب.

(٢٨) سيبويه، الكتاب ج ١، ص ١٤١.

(٢٩) المصدر نفسه ج ١ ص ٢٩٥.

(٣٠) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٤٣.

(٣١) ابن جني، الخصائص، ج ٢ ص ٣٧٨.

(٣٢) انظر: احمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، (ج، نشر وتوزيع دار الثقافة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، الدار البيضاء المغرب، ص ٨-٩.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٨.

(٣٤) انظر في هذا:

أحمد المتوكل، "مبدأ الوظيفية وصياغة الأنحاء" مجلة المناظرة، (١٩٩٠م)، السنة (٢)، ع (٣)، ص ٤٩.

(٣٥) انظر: فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، ج ١، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط (١)، ١٩٩٩م، ص ٣٧٥.

(٣٦) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٨٠-٨١.

(٣٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٩٨.

(٣٨) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب ص ٦٨٤-٧٠٦.

(٣٩) المصدر السابق، ص ٧٣٢.

(٤٠) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)، مفتاح العلوم، ج ١، تحقيق عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٧-٢٤٨. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: السكاكي، مفتاح العلوم.

(٤١) انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ / ١٠١٧م) دلائل الإعجاز، ج ١، حققه وقدم له محمد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، ط ٢، دمشق، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ص ١٢١ سيشار لهذا المصدر فيما بعد: الجرجاني، دلائل الإعجاز.

(٤٢) المصدر السابق ص ٩٨.

(٤٣) المصدر السابق ص ١١٧.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٩٨.

(*) حيثما ورد مسمى "البلاغة" فالمقصود علم المعاني.

(٤٥) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٤٧.

(٤٦) العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ٣ ج مطبعة المقتطف، مصر ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، ج ١ ص ١٧. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: العلوي، الطراز.

(٤٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢٩.

(٤٨) المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٤٩) الآية ٧٣ من سورة يوسف.

(٥٠) العلوي، الطراز ج ٢، ص ١٧١.

(٥١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق.

(٥٢) انظر: القزويني، جلال الدين أبو بد الله محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ / ١٣٣٨م)، الإيضاح في علوم البلاغة، ج ١، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص ٤٥، سيشار لهذا المصدر فيما بعد: القزويني، الإيضاح.

الزمخشري، الكشاف.

(٥٥) انظر: سيبويه، الكتاب ج ١، ص ٣٣.

(٥٦) انظر في ذلك:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م) المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢ ج، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، القاهرة، ١٩٦٦م، ج ١، ص ٦٤، ٦٥. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن جني، المحتسب.

- الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٦.

(٥٧) انظر في هذا مثلاً:

- الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٧.

- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: ٢٦٩، ٣٢٩، ٣٥٨.

(٥٨) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٢٥.

(٥٩) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٦٠) المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٦١) انظر: ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٢ ج، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د.ط، بيروت، ١٩٩٩، ج ١، ص ٢٦. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن الأثير، المثل السائر.

(٦٢) انظر: العلوي، الطراز، ج ١، ص ١٧.

(٦٣) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٥٣.

(٦٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص (أ).

(٦٥) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١١٧.

(٦٦) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص ١٩، ٢٢، ٤٢.

- (٦٧) انظر: في تفصيل ذلك: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ٤٣-٤٤.
- (٦٨) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٢)، ١٩٧٩م، ص ١٨.
- (٦٩) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.
- (٧٠) انظر: السابق ص ٤-٥.
- (٧١) انظر: السابق، ص ١٦-١٨.
- (٧٢) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي - قواعد وتطبيق، ج١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٢)، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ص ١٩.
- (٧٣) انظر في شيء من هذا: المجدوب، المنوال النحوي، العربي، ص ١٤-١٥.
- (٧٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٧-٨.
- (٧٥) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.
- (٧٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣ ص ١٢٣. وانظر في الآية: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ / ١٣٥٤م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١١، تحقيق، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط (١)، دمشق، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م، ج ٥ ص ١٠٢.
- (٧٧) البيت من الكامل. انظر: سيبويه، الكتاب ج ٣ ص ١٩، والسواد معناه هنا: الشخص.
- (٧٨) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٢، ١٦.
- (٧٩) انظر: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٩.
- (٨٠) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة"، حوليات جامعة الجزائر، ج (١)، ١٩٩١-١٩٩٢م، ع (٦)، ص ٣٩.
- (*) استعمل الرمخسري في كشافه صيغة استفهامية قائمة على افتراضه سؤالاً يبدوه بقوله: فإن قلت... ثم يجيب عليه بقوله: قلت... وقد نحتنا من ذلك مصطلح "الفنقلة".

نشر هذا البحث في مجلة "المناصرة" جامعة آل البيت، الأردن، المجلد (٨)، العدد (٣)، ٢٠٠٢م.